



Université El-Tarf
جامعة الطارف

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف



Université El-Tarf
جامعة الطارف

UNIVERSITE CHADLI BENJEDID -EL- Tarf

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de
Gestion

الرقم التسلسلي:

السنة الجامعية: 2025/ 2024

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي
-دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الطارف-

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

تحت إشراف:

♣ د/ سالم راضية

من إعداد الطالبين:

♣ حدادي جلال

♣ جودة راضية

السنة الجامعية: 2025/2024

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى مساهمة الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على مستوى مديرية ومركز الضرائب بولاية الطارف. لتحقيق هذا الهدف، تم اعتماد المنهج الوصفي لتحليل الظاهرة المدروسة، والمنهج التحليلي لمعالجة البيانات والإحصائيات المستخلصة من المؤسسات المعنية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن للرقابة الجبائية دورًا فعالًا في استرجاع الأموال المنتهرب من دفعها، وتساهم بشكل مباشر في تحسين مردودية التحصيل الضريبي. كما خلصت إلى جملة من التوصيات، أهمها: ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بتحصيل الضرائب وتوضيح النصوص القانونية لتسهيل فهمها من قبل المكلفين، والاهتمام بنوع الرقابة القائم على التحقيق المحاسبي نظرًا لفعاليتها العالية.

كما توصي الدراسة بإنشاء بنك معلومات مشترك يربط بين مختلف الجهات المعنية، بما يضمن تدفقًا فعالًا للمعلومات الضرورية للرقابة ويقلص من مساحة التهرب الضريبي. بالإضافة إلى اعتماد استراتيجية رقابية مرنة تأخذ في الحسبان طبيعة وأوضاع المكلفين، وتعزيز الوعي الجبائي من خلال وسائل التوعية مثل المطويات والورشات التثقيفية. وأخيرًا، ضرورة العمل على تكوين أعوان رقابة ذوي كفاءة عالية لضمان جودة عمليات التحصيل وتحقيق العدالة الجبائية.

الكلمات المفتاحية: ضريبة، رقابة جبائية، تحصيل ضريبي، تحقيق محاسبي، تهرب ضريبي.

Abstract

This study aims to highlight the contribution of tax auditing in enhancing tax collection, through an applied case at the Directorate and Tax Center of El Tarf Province. To achieve this objective, the descriptive method was adopted to describe the studied phenomenon, along with the analytical method to process the data and statistics obtained from the two institutions.

The findings revealed that tax auditing plays an effective role in recovering evaded tax revenues and directly contributes to improving the efficiency of tax collection. The study concludes with several key recommendations, notably the need to simplify administrative procedures related to tax collection and to clarify legal texts to make them more accessible to taxpayers. It also stresses the importance of accounting audits, as they are the most effective type of audit in enhancing tax collection.

Furthermore, the study recommends the establishment of a shared information database linking all relevant entities, to ensure efficient data flow necessary for auditing and to reduce the scope of tax evasion. It also advocates for a flexible audit strategy that considers the circumstances and profiles of taxpayers, as well as for the promotion of tax awareness through educational materials such as brochures and awareness workshops. Lastly, the study emphasizes the importance of training highly qualified tax auditors to ensure effective collection and support fair taxation.

Keywords: Tax, Tax Auditing, Tax Collection, Accounting Audit, Tax Evasion.

الإهداء

****المد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله****

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير"
أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمين حفظهما الله وأطال في

عمرهما

كما لا أنسى أخويا العزيزين سهام وزين العابدين متمنيا لهما كل النجاح والتوفيق

إلى كل الأصدقاء سواء من قريب أو بعيد

إهداء خاص إلى الزوجة الكريمة التي كانت سندا لي وتشجيعا كبيرا من أجل

استكمال هذه المرحلة الجامعية

إهداء خاص إلى الأبناء الأعمام "إسراء، نور الهدى، حسام"

إلى أساتذة وإطاراة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الطارفة

شكر خاص إلى الزملاء بمركز الضرائف الطارفة

الذين قدموا لنا يد العون والمساعدة في إعداد هذه المذكرة خاصة السادة:

محمود توفيق، خالدان عبد المؤمن، منصور محمد، لوط محمد أمين، طارق جيلي.

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إعداد هذه المذكرة لكم جميعا أهدي

هذا العمل

جلال



**** يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم ورحمت الله بما تعملون خبير ****
وها قد مضت الأيام وطوي فاصل جديد في الحياة، لتسفر أخيراً عن تخرجي بدرجة
الماستر

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى عائلتي الكبيرة التي نشأت فيها وتعلمت
فيها المثابرة والجِد

إلى عائلتي الصغيرة التي أصبحت كل حياتي

إلى جميع الأصدقاء سواء من قريب أو بعيد
شكر خاص إلى الزملاء بمركز الضرائف والطائف ومديرية الضرائف
الذين قدموا لنا يد العون والمساعدة خلال فترة الترتيب

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إعداد هذه المذكرة لكم جميعاً أهدي
هذا العمل

راضية





شكر و عرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى الذي قد أكرمنا على أن نجتمع هذا العمل المتواضع

ونسأله أن يضع لعملنا هذا القبول والذفع لمن يقبل عليه.

كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان والتقدير والوفاء بكل معانيه

إلى أستاذتنا الفاضلة "سالمه وأخيرة"

المشرفة على هذه المذكرة والتي أفاضتنا كثيرا في إثراء معارفنا العلمية.

نخص بالشكر والامتنان عمادة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بجامعة الشاذلي بن جديد _ الطارف-

كما لا ننسى أن نشكر كل مديرية ومركز الضرائب الطارف.

الذين قاموا بمنحنا فرصة الحصول على المعلومات الضرورية والأزمة للدراسة.

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
26	الرقابة على الوثائق	01-01
54	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية الطارف	01-03
59	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	02-03
64	تقدير التهرب الضريبي ضمن برنامج التحقيق المحاسبي بمديرية الضرائب الطارف للفترة 2021-2025/04/30	03-03
66	تقدير التهرب الضريبي عن طريق الرقابة على الوثائق بمديرية الضرائب الطارف للفترة 2021-2024	04-03
68	تقدير التهرب الضريبي عن طريق برنامج التحقيق المحاسبي بمديرية الضرائب الطارف للفترة 2021-2024	05-03
70	تقدير التهرب الضريبي عن طريق برنامج التحقيق المصوب بمديرية الضرائب الطارف للفترة 2021-2024	06-03

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
62	تقدير التهرب الضريبي ضمن برنامج التحقيق المحاسبي بمديرية الضرائب الطارف للفترة 2025/04/30-2021	01-03
64	تقدير التهرب الضريبي عن طريق الرقابة على الوثائق بمديرية الضرائب الطارف للفترة 2024-2021	02-03
67	تقدير التهرب الضريبي عن طريق برنامج التحقيق المحاسبي بمديرية الضرائب الطارف للفترة 2021-	03-03
69	تقدير التهرب الضريبي عن طريق برنامج التحقيق المصوب بمديرية الضرائب الطارف للفترة 2024-2021	04-03
71	تقدير التهرب الضريبي عن طريق برنامج التحقيق المحاسبي في الوضعية الشاملة للفترة 2024-2019	05-03

17	المطلب الأول: أشكال الرقابة الجبائية:
21	المطلب الثاني: الصعوبات التي تواجه الرقابة الجبائية
23	المطلب الثالث: عيوب الرقابة الجبائية
23	خلاصة الفصل الأول:
27	-الفصل الثاني: التحصيل الضريبي وعلاقته بالرقابة الجبائية-
35	تمهيد:
36	المبحث الأول: التحصيل الضريبي بين المفهوم والإجراءات
36	المطلب الأول: أساسيات حول التحصيل الضريبي:
39	المطلب الثاني: مبادئ التحصيل الضريبي:
40	المطلب الثالث: أهداف التحصيل الضريبي:
41	المبحث الثاني: التحصيل الضريبي: أنواعه، إجراءاته، آليات تحفيزه
41	المطلب الأول: أنواع التحصيل الضريبي:
42	المطلب الثاني: إجراءات التحصيل الضريبي:
45	المطلب الثالث: الآليات التحفيزية للتحصيل الضريبي:
48	المبحث الثالث: دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي
48	المطلب الأول: الرقابة الجبائية ودورها في الحد من التهرب الضريبي:
48	المطلب الثاني: العلاقة بين الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي:
50	خلاصة الفصل الثاني:
51	-الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمديرية ومركز الضرائب لولاية الطارف -
53	المبحث الأول: الإطار العام لمديرية الضرائب ومركز الضرائب بولاية الطارف
53	المطلب الأول: تقديم مديرية الضرائب بالطارف
57	المطلب الثاني: تقديم مركز الضرائب لولاية الطارف:

المبحث الثاني: تقدير التهرب الضريبي عن طريق الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب لولاية الطارف	62
المطلب الأول: تقدير التهرب الضريبي عن طريق الرقابة الشاملة بمديرية الضرائب الطارف:	62
المطلب الثاني: الرقابة المعمقة:	66
المبحث الثالث: دراسة حالة لدور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي	73
المطلب الأول: دراسة حالة شركة A بمركز الضرائب الطارف:	73
المطلب الثاني: دراسة حالة شركة B بمركز الضرائب الطارف:	74
المطلب الثالث: دراسة حالة شركة X على مستوى مديرية الضرائب بالطارف:	74
خلاصة الفصل الثالث:	76
- خاتمة -	77
- قائمة المراجع -	81

الملاحق

— مقدمة —

تُعدّ الضريبة أحد أبرز الأدوات المالية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل نفقاتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، إذ تمثل مورداً سيادياً يساهم في دعم ميزانية الدولة وتمويل الخدمات العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل.

غير أن هذا الدور الحيوي للضريبة يواجه تحديات كبيرة، يأتي في مقدمتها ظاهرة التهرب الضريبي، التي تُعد من أبرز العراقيل التي تؤثر سلباً على مردودية النظام الجبائي وتحدّ من قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة. فالتهرب الضريبي لا يُضعف فقط الخزينة العمومية، بل يخلّ كذلك بمبدأ العدالة الجبائية، إذ يتحمّل المكلفون الملتزمون العبء الأكبر مقارنة بالمتهربين.

يتجلى دور الدولة في ضمان المساهمة في التكاليف العمومية من خلال القوانين والتنظيمات التي تصدرها لضمان تحصيل هذه الموارد إلا أن قياس فعالية النظام الضريبي لا يتوقف فقط عند سن النصوص القانونية، وإنما يظهر دورها في مدى تمكنها من تحصيل مختلف الضرائب ميدانياً.

ومن أهم الميكانيزمات التي تتمتع بها الإدارة الضريبية لضمان تحصيل الضريبة وعدم تهرب المكلفين عن أداء ما عليهم من ديون تجاه الخزينة العمومية هو ممارستها لحق الرقابة الجبائية ضد بعض المكلفين الذين لا يصرحون بمداخلهم بهدف التهرب عن الدفع. للرقابة الجبائية حماية أموال الدولة عن طريق ممارسة هذه الرقابة، وعدم المساس بحقوق المكلفين بالضريبة أثناء استعمال إدارة الضرائب لمختلف سلطاتها بمناسبة مباشرتها لهذه الرقابة.

إن ظاهرة الغش والتهرب الضريبي أصبحت تهدد اقتصاديات الدول المختلفة في تحايل المكلفين بالضريبة على الإدارة الجبائية مستخدمين في ذلك طرق و أساليب سواء كان ذلك بطريقة مشروعة (التهرب الضريبي)، أو بطريقة غير مشروعة (الغش الضريبي)، فهذا يحول دون تحقيق الدولة لأهداف سياستها الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى لمعالجة هذه الظاهرة بتحديد كل طاقاتها وإمكاناتها المادية والبشرية عن طريق الرقابة الجبائية التي من خلالها يتم كشف كل الإغفال والتجاوزات التي يمكن أن يستعملها المكلف وإدراك الأسباب الحقيقية التي أدت إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية الرقابة الجبائية كآلية فعالة للحد من هذه الظاهرة وتعزيز التحصيل الضريبي، من خلال التأكد من صحة التصريحات، وكشف المخالفات، وتحفيز الالتزام الجبائي. وتتنوع أشكال الرقابة الجبائية لتشمل الرقابة الإدارية التي تُعنى بتدقيق الوثائق والتصريحات، والرقابة الميدانية التي تتمثل في الزيارات التفتيشية للمكلفين، بالإضافة إلى الرقابة التقنية التي تعتمد على تحليل البيانات والمؤشرات المالية.

وبالتالي، فإن فاعلية هذه الأبعاد في التطبيق تمثل ركيزة أساسية في تفعيل عملية التحصيل الجبائي وتحقيق الأهداف المالية للدولة.

1. إشكالية الدراسة:

تبعاً لما سبق، تحاول هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية: « ما الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي؟ ».

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية للبحث الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ ما هي أساليب وأدوات الرقابة الجبائية المعتمدة في النظام الجبائي؟
- ❖ ما مدى فعالية الرقابة الجبائية في كشف التهرب الضريبي؟
- ❖ ما مدى فعالية الرقابة على الوثائق في الكشف عن التهرب الضريبي بمركز الضرائب بولاية الطارف؟

2. فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تقدم يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ❖ الفرضية الأولى: تُسهم أدوات وأساليب الرقابة الجبائية المتقدمة في رفع كفاءة التحصيل الضريبي.
- ❖ الفرضية الثانية: تساهم الرقابة الجبائية في تقليص ظاهرة التهرب الضريبي وزيادة الالتزام الضريبي.
- ❖ الفرضية الثالثة: تساهم الرقابة الدقيقة على الوثائق المحاسبية والتصاريح الجبائية في كشف الفروقات بين التصريحات الفعلية والواقع المالي، مما يُسهم في كشف حالات التهرب الضريبي.

3. أسباب اختيار الموضوع:

- ❖ الرغبة في معرفة مدى اعتماد آليات الرقابة الجبائية في تحسين مردودية التحصيل الضريبي؛
- ❖ معرفة الصعوبات والعوائق التي تواجه أجهزة الرقابة الجبائية في أداء مهامها بفعالية؛
- ❖ يندرج هذا الموضوع في مجال التخصص؛
- ❖ أهمية هذا الموضوع في ظل التحديات التي تواجه الأنظمة الجبائية الحديثة، وارتفاع الحاجة إلى تحسين التحصيل الجبائي كأداة تمويل أساسية.

4. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من الدور المحوري الذي تلعبه الضريبة في تمويل الخزينة العمومية ودعم الاقتصاد، حيث تسعى الدراسة إلى تحليل فعالية الرقابة الجبائية داخل مركز الضرائب بما يسهم في تعزيز قدرة الدولة على تمويل المشاريع وتحقيق التنمية الاقتصادية.

5. أهداف الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لتحقيق جملة الأهداف التالية:

- ❖ فهم وتقييم دور الرقابة الجبائية في عملية التحصيل الضريبي،
- ❖ توضيح أهم آليات التحصيل الضريبي،
- ❖ البحث عن كيفية تحقيق عدالة ضريبية.

6. منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية هذه الدراسة واختبار فرضياتها، سيتم الاعتماد على المناهج العلمية المناسبة مع الموضوع، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي وهذا بغرض تغطية الجانب النظري من خلال تحديد المفاهيم العامة التي شكلت مدخلا للدراسة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي وهذا لمعالجة الجانب الميداني للدراسة.

7. الدراسات السابقة:

يمكن حصر أهم الدراسات السابقة ذات صلة بموضوع البحث في:

- ❖ دراسة بن صفي الدين أحلام (2013-2014) بعنوان: الرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه.

تناولت الدراسة أشكال الرقابة الجبائية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجبائية من خلال تبيان أهم إجراءاتها وتحديد القيود الواردة عليها. وتوصلت الدراسة أن الرقابة الجبائية تعد من أهم الإجراءات التي حاولت للإدارة التأكد من صحة التصريحات، كما تعتبر أداة قانونية في يد الإدارة تسعى من خلالها إلى مراقبة المكلفين، وفي المقابل وضع المشرع الجزائري حد أمام الإدارة الجبائية لمنع أي تعسف من طرف المراقبين ضد المكلف بالضريبة.

- ❖ دراسة ناصر شارفي، (2015-2016) بعنوان: فعالية الرقابة الجبائية في الحد من الغش الضريبي -

بالإشارة إلى حالة ولاية البليدة - ملتقى وطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى فعالية الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرة الغش الضريبي، ونتج عن الدراسة أن الرقابة الجبائية تعتبر الوسيلة الأولى لمكافحة ظاهرة الغش الضريبي و المحافظة على أموال الدولة، و يعتبر التحقيق المحاسبي والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية من أهم الطرق التي تعتمد عليها في الكشف عن التهرب الضريبي.

- ❖ دراسة بن غماري ميلود (2017-2018) بعنوان: الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة

العمومية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام.

هدفت هذه الدراسة إلى الإلمام بإجراءات الرقابة الجبائية ومعرفة مدى مساهمتها في حماية أموال الخزينة العمومية. ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن الرقابة الجبائية عنصر فعال من أجل ضمان مصلحة الخزينة العمومية، وقمع مختلف أشكال التهرب الضريبي.

❖ دراسة خلوفي سفيان، بوجريو عبد الرؤوف، (جوان 2019) بعنوان: **دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي خلال الفترة (2010-2014)**، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية ميله، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات المجلد 5، العدد 1.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الرقابة الجبائية في الجزائر وقدرتها على المساهمة في تفعيل عملية التحصيل الضريبي، وتم التوصل أن الإدارة الجبائية لا تستطيع أن ترفع من قدرتها على التحصيل دون أن تواجه مجموعة من العراقيل و الصعوبات.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في عدد من الجوانب المهمة، أبرزها الطابع التطبيقي الميداني المرتبط ببيئة واقعية حديثة، حيث تم إجراء الدراسة على مستوى مديرية الضرائب ومركز الضرائب بولاية الطارف، مما يضفي عليها طابعاً عملياً يعكس الواقع الفعلي للرقابة الجبائية وتحدياتها في تفعيل التحصيل الضريبي. كما تنفرد هذه الدراسة بتكيزها على العلاقة المباشرة بين أدوات الرقابة الجبائية ومستوى التحصيل، من خلال تحليل بيانات وإحصائيات حقيقية ودراسة حالات مكلفين بالضريبة، وهو ما يختلف عن الدراسات السابقة التي ركزت إما على الجوانب القانونية أو على دراسات ميدانية جزئية ومحدودة من حيث الزمان أو المكان. وتُضاف إلى هذه الجوانب محاولة الدراسة الربط بين الرقابة الجبائية وتحقيق العدالة الجبائية، ما يعزز بعدها التحليلي والتقييمي في ضوء التحولات التي يشهدها النظام الجبائي.

8. حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى حدود مكانية وحدود زمانية، يمكن إيجازها فيما يلي:

❖ **الحدود المكانية:** تم إجراء الدراسة على قطاع الضرائب، وشملت هذه الدراسة مديرية الضرائب ومركز

الضرائب بولاية الطارف

❖ **الحدود الزمانية:** أجريت الدراسة التحليلية خلال الفترة 10 مارس إلى 30 أبريل 2025.

9. صعوبات الدراسة:

يمكن حصر صعوبات الدراسة فيما يلي:

❖ قلة المراجع التي تناولت الموضوع .

❖ صعوبة الوصول إلى التقارير المالية وبيانات المكلفين بالضريبة.

❖ كثرة الالتزامات المهنية.

10. هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية التي تم ذكرها فيما سبق، واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة وتحليلها، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، تمت محاولة الإمام مجل جوانب الدراسة من خلالها، والحرص على الحفاظ على الترابط والتسلسل بين الأفكار، وقد جاءت خطة الدراسة كالآتي:

مقدمة عامة حول موضوع الدراسة، إذ شملت على كل من الإشكالية الرئيسية للدراسة، التساؤلات الفرعية وفرضيات الدراسة.

الفصل الأول بعنوان " الإطار النظري للرقابة الجبائية".

تم التطرق في الفصل الأول لعرض المفاهيم المتعلقة بالرقابة الجبائية وأشكالها وكذلك مختلف أطرها.

أما الفصل الثاني بعنوان " التحصيل الضريبي وعلاقته بالرقابة الجبائية ".

قد خصص هذا الفصل لعرض دراسة حول أساسيات التحصيل الضريبي، بالإضافة إلى أنواعه وإجراءاته، ودور الرقابة الجبائية في تفعيله.

وفيما يتعلق بالفصل الثالث الذي جاء بعنوان "دراسة ميدانية بمديرية الضرائب ومركز الضرائب بالطارف".

وقد تم في هذا الفصل القيام بإبراز الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي بالمؤسستين عبر تحليل مجموعة من البيانات والاحصائيات المتعلقة بأشكال الرقابة، ودراسة حالة بعض المكلفين.

خاتمة تضمنت النتائج التي خلصت بها الدراسة واختبار الفرضيات، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الاقتراحات وآفاق

هذه الدراسة.

- الفصل الأول: الاطار النظري للرقابة الجبائية-

تمهيد:

تعتبر الرقابة الجبائية عملية مراقبة وتقييم الالتزام الضريبي للأفراد والشركات بمقتضى القوانين والتشريعات الضريبية المعمول بها في الإدارة الجبائية، كما أنها إحدى الأدوات الأساسية التي تستخدمها السلطات الضريبية لضمان جمع الإيرادات اللازمة لتمويل الأنشطة الحكومية والخدمات العامة حيث تجرى عادة من خلال فحص وتدقيق البيانات المالية والإقرارات الضريبية المقدمة من المكلفين بالضريبة، وذلك للتأكد من صحة المعلومات المقدمة ومن التزامهم بكافة الواجبات الضريبية. تشمل الرقابة الجبائية العديد من الأنشطة، مثل التدقيق الميداني والتحقيقات الميدانية، التي قد تتضمن مراجعة الحسابات والسجلات التجارية، بالإضافة إلى التأكد من تطبيق المعدلات الضريبية بشكل صحيح.

وبالتالي سيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى التأسيس النظري للرقابة الجبائية عبر التطرق إلى:

- مفاهيم أساسية حول الرقابة الجبائية.
- أطر الرقابة الجبائية وآليات تفعيلها.
- أشكال الرقابة الجبائية، صعوباتها وعيوبها.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الرقابة الجبائية

يتناول هذا المبحث مدخلا للرقابة الجبائية عبر استعراض مفهومها وخصائصها، أهدافها وأسبابها، بالإضافة إلى

مبادئها.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية وخصائصها:

أولاً: مفهوم الرقابة الجبائية:

قبل التطرق إلى مفهوم الرقابة الجبائية لا بد من التعرّيج أولاً على تعريف الرقابة

1- تعريف الرقابة:

عرف فايول الرقابة بأنها: "التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقاً للخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقواعد

المقررة، أما موضوعها فهو تبيان نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تقويمها ومنع تكرارها".¹

وعرفت كذلك على أنها الوسيلة المؤدية لقياس الأداء من أجل التأكد من أن الأهداف قد حققت و أن الخطط قد

وضعت موضع التنفيذ بالطرق الصحيحة كما أنها تستطيع أن تسبق الأحداث فتعمل على التنبيه على الانحرافات قبل

وقوعها، ليتم التنفيذ وفقاً لمقاييس مقررة.²

2- مفهوم الرقابة الجبائية:

لقد تعددت التعاريف المقدمة للرقابة الجبائية، وهذا التعدد راجع لاختلاف وجهات نظر المفكرين والمختصين في مجال

الجبائية والرقابة الجبائية.

تعرف الرقابة الجبائية بأنها: مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي من خلالها يقيم المراقب نوعية المحاسبة في الشكل

والمضمون لمؤسسة ما، ويتحقق من صحة ودقة العمليات المسطرة في الوثائق المحاسبية ومقارنتها بعناصر استغلال النشاط

مع تلك العناصر الخارجة: المشتريات، المبيعات، رصيد البنك، الممتلكات...، وهذا بهدف مراقبة التصريحات الجبائية المكتوبة

من طرف المكلفين بالضريبة، وكذا التحقق من وعاء مختلف الضرائب، والرسوم من خلال سنوات التحقيق لنشاط معين،

وإجراء التعديلات المصرح بها.³

¹ حمدي سليمان سحيمات القبيلات، الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية، -دراسة تحليلية وتطبيقية-، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 1998، ص 13.

² عيسى بوخوخ، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،

2004، ص 35.

³ بن عمارة منصور، أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 21.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

الرقابة الجبائية هي الوسيلة التي تمكن الإدارة الجبائية من التحقيق بأن المكلفين بالضريبة ملتزمين في أداء واجباتهم وتسمح لها بتصحيح الأخطاء الملاحظة.¹

تعرف الرقابة الجبائية أيضا بأنها التحقيق في الوضعية الجبائية العامة وهي مجموعة عمليات المراقبة التي تهدف إلى وجود تناسق بين المداخل المصروح بها من جهة ومن جهة أخرى الذمة المالية من مختلف ممتلكات المكلف.²

الرقابة الجبائية هي تشخيص محتوى الكتابات المحاسبية بما يتلاءم مع القانون الجبائي والتحقق من هذا المحتوى مع الإثباتات والتصريحات المقدمة.

أما المشرع الجزائري لم يعرف الرقابة الجبائية بشكل صريح وإنما إجراءات ممارستها وهذا ما تنص عليه المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية: "يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها، يعني التحقيق في المحاسبة مجموعة العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة، ويجب أن يتم التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان، ما عدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة، يوجهه كتابيا وتقبله المصلحة، أو في حالة قوة قاهرة يتم إقرارها قانونا من طرف المصلحة".³

من خلال ما سبق من جملة التعاريف السابقة يمكن القول أن الرقابة الجبائية هي فحص تصريحات وسجلات ووثائق ومستندات المكلف بالضريبة، قصد التأكد من صحة المعلومات التي شملها ملفه الجبائي.

ثانيا: خصائص الرقابة الجبائية:

تتمثل خصائص الرقابة الجبائية فيما يلي:⁴

- الرقابة المحاسبية هي أصل الرقابة الجبائية حيث أن الرقابة المحاسبية لا يمكن لها أن تحمل المسائل الجبائية لما لها من علاقة وطيدة بينهما؛
- مهمة الرقابة الجبائية مستقلة ومجهزة بأهداف خاصة، تستجيب للتطلعات التي يريدها المسير في الميدان الجبائي، وتأتي هذه المهمة من كون الجبائية عبارة عن نظام يوجد في مفترق عدة أنظمة منها ما تعلق بالمحاسبة، ومنها ما

¹ عياش فاطمة الزهراء، سماش كمال، الرقابة الجبائية كآلية للحد من ممارسة إدارة الأرباح، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد 01، 2018، ص 277.

² العياشي عجلان، ترشيد الرقابة الجبائية على قطاع البنوك والمؤسسات المالية لحكومة أعمالها ونتائجها بالتطبيق على حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف -، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص 02.

³ دلاندة يوسف، قانون الإجراءات الجبائية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 19.

⁴ بن عمارة منصور، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

يتعلق بالقانون، ومنه نشأت العلاقة بين المحاسبة والجبائية باعتبار أن الربح المحاسبي ما هو إلا أساس الربح الجبائي، ولذلك وجب على المؤسسة أن تتجنب حالات رفض المحاسبة من طرف المحقق الجبائي، والتي تتمثل فيما يلي:

✓ عندما يكون مسك المحاسبة مغاير لأحكام المواد 09-10 و 11 من القانون التجاري ولشروط وكيفيات تطبيق النظام المحاسبي المالي أو غيابها تماما؛

✓ عندما تتضمن التسجيلات المحاسبية أخطاء أو إغفالات أو معلومات غير صحيحة خطيرة ومتكررة في عمليات المحاسبة؛

المطلب الثاني: أهداف الرقابة الجبائية وأسبابها:

أولا: أهداف الرقابة الجبائية:

تتمثل أهداف الرقابة الجبائية فيما يلي:¹

- التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين للقوانين، والحرص على سلامتها من خلال التركيز على مبدأ المحاسبة لمعاقبتهم عن أي انحرافات أو مخالفات للتهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية؛
- تؤدي الرقابة الجبائية دورا هاما من خلال تقديم المعلومات التي تساهم بشكل كبير في زيادة فعالية الأداء؛
- تساعد الرقابة الجبائية على التنبيه للنقائص الموجودة في التشريعات المعمول بها؛
- تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء يساعد الإدارة الجبائية في معرفة والإلمام بأسبابها وتقييم آثارها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة مختلف المشاكل؛
- المساهمة في إعداد الإحصائيات كحجم التهرب الضريبي وقيمة المبالغ المسترجعة؛
- الكشف عن انحرافات المكلفين بمختلف صورها، كتقديم تصريحات مغلوطة أو التقصير في أداء وتحمل الواجبات الجبائية؛

- تحقيق العدالة بين المكلفين من خلال وقوفهم على قدم المساواة أمام الضريبة
- المحافظة على الأموال العامة من التلاعب والسرقة وحمايتها بأي شكل من الأشكال، وهذا لضمان دخول إيرادات أكبر للخزينة العمومية وزيادة الأموال المتاحة للإنفاق العام.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن الرقابة الجبائية تهدف إلى ما يلي:²

¹ محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 166.

² عز الدين محمد نجيب، تأثير النظام المحاسبي المالي على فعالية الرقابة الجبائية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة يحيى فارس، المدينة، 2021، ص 73.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

- قمع التملص الجبائي: يجب أن تعمل الرقابة على اكتشاف الأشخاص المنحرفين، ومنه كل شخص سواء كان طبيعي أو معنوي إذا ما حقق دخل أو ربح عليه دفع الضريبة. وفي حالة عدم الانتظام فالرقابة الجبائية تقوم بتعديل وضعيته،
- قمع التهرب الضريبي بهدف الوصول إلى مكاسب جبائية يلجأ المكلفون بالضريبة إلى أعمال غير شرعية، وذلك بالقيام بتصريحات كاذبة بغرض تخفيض القاعدة الخاضعة للضريبة، لهذا فالرقابة تعمل في الإطار العام على تقويم هؤلاء الأشخاص أو المكلفين، وهذا بفضل حق الرقابة الممنوح للإدارة الجبائية لحماية الموارد الجبائية لميزانية الدولة: هذا الهدف يشكل مؤشر لنجاح وفشل الإدارة الجبائية في تحقيق المهمة التي أسندت إليها؛
- التأكد من إبداع التصريحات الجبائية لتحقيق هذا الهدف تستعمل وسائل مختلفة، عن طريق تدخل مصالح الرقابة والتي تعمل في هذا المستوى على:
 - ✓ اكتشاف الأشخاص الذين يمارسون نشاطات خاضعة للضريبة ولا يصرحون بما ودعوتهم إلى تعديل وضعيتهم؛
 - ✓ ملاحقة المكلفين بالضريبة الذين لا يودعون تصريحاتهم الجبائية في الآجال القانونية؛
 - ✓ التحقق من دقة وصحة التصريحات المودعة من طرف المكلفين وذلك بتطبيق نوعين من الرقابة: التحقيق في الوثائق والمستندات المحاسبية، والتحقيق على أساس المعلومات المتوفرة في الملف الجبائي، مثل مداخيل الأموال المنقولة، المداخيل العقارية... الخ؛
 - ✓ ضمان متابعة المكاسب الجبائية.

ثانيا: أسباب الرقابة الجبائية:

- تتعدد الأسباب التي أدت إلى إيجاد نظام الرقابة الجبائية لتصريحات المكلفين والحفاظ على حقوق الخزينة العمومية ومراقبة تنفيذ التشريعات الجبائية وتتلخص فيما يلي:¹
- حرية المكلف بالضريبة في التصريح بمداخيله: كما هو معلوم فإن الأنظمة الجبائية في العصر الحديث تعتمد في الأساس على تصريحات المكلفين بالضريبة حول مداخيلهم، وذلك عن طريق تقديم مختلف المعلومات والمعطيات المطلوبة منهم حول النشاط الذي يمارسونه؛ والمداخيل التي يحققونها، وهو ما يمكن إدارة الضرائب من تحديد الوعاء الضريبي، وعن طريق الرقابة الجبائية يمكن التأكد من صحة هذه التصريحات المكتتبه وضمان مصداقيتها بالإضافة إلى أن الرقابة تسمح بتجسيد مبدأ العدالة أمام الضريبة.

¹ بوشري عبد الغني فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر 1999-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة تلمسان، 2011، ص 92.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

- محاربة الغش الجبائي: تختلج النفس البشرية في بعض الأحيان نوازع الشر والميل إلى مخالفة الأنظمة والقوانين، وهو ما يترجم في مثل هذه الحالة بالأساليب المتعددة والمختلفة التي يقوم بها المكلفين بالضريبة من أجل التهرب الضريبي والغش الجبائي أو على الأقل التخفيض من حجم الوعاء الضريبي الذي تستند عليه إدارة الضرائب في تقدير حقها من الضريبة على المكلف بها، مستعملين في ذلك شتى الوسائل الشرعية (التهرب الضريبي) والوسائل الغير شرعية (الغش الجبائي) لهذا جاءت آلية الرقابة الجبائية للحد من ظاهرة التهرب والغش الجبائي، فهي أداة في يد الإدارة الجبائية لمكافحة مختلف الممارسات التدليسية التي تحرم الخزينة العمومية من مصدر هام من مصادر تمويلها.

المطلب الثالث: مبادئ الرقابة الجبائية:

تسعى الرقابة الجبائية إلى المحافظة على حق خزينة الدولة من الأموال العامة من الضياع، وذلك بكشف الممارسات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة من التهرب من أداء التزاماتهم عن طريق الغش والتهرب الضريبيين، وتسعى الرقابة إلى زيادة إيرادات الخزينة العمومية وتوجيهها لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية، وحتى تتمكن تلك الرقابة الجبائية من الاطلاع بدورها ومهامها على أحسن وجه لا بد من توفر المبادئ الأساسية التالية:¹

1- إقامة نظام ضريبي محكم:

لا يمكن لإدارة الرقابة الجبائية أن تقوم بمهامها دون وجود نظام ضريبي محكم، إذ تنعكس نوعية السلطة التشريعية في المجتمع على التشريعات التي تسنها ومن بينها النظام الضريبي، لهذا فإن أي نظام ضريبي فعال يجب أن يتوفر على ما يلي:

- بساطة صياغته ووضوحه وسهولة أسلوبه لكي يتسنى للمكلفين بالضريبة فهمه، هذا بالإضافة إلى إدراج مذكرات توضيحية للقوانين والنصوص التشريعية بلغة بسيطة وسهلة في متناول عامة المكلفين بالضريبة للتقليل من إحساسهم بتعقد التشريع الضريبي واقتناعهم به مما يؤدي بهم إلى الالتزام بواجباتهم الضريبية وعدم التهرب منها.

- ضرورة تحقق العدالة الضريبية أو ما يقصد بها العدالة الضريبية الأفقية التي تتم بمعاملة المكلفين المتساويين في الدخل والحالة الاجتماعية والاقتصادية معاملة ضريبية متساوية، وكذلك تجسيد العدالة العمودية والتي تقتضي اختلاف المعاملة الضريبية للمكلفين الذين يحتلون مراكز مالية واجتماعية مختلفة.

2- ترقية وتطوير الإدارة الجبائية:

لا تكفي التشريعات الضريبية وحدها لمحاربة الغش الجبائي، بل لا بد من مرافقة ذلك بإدارة جبائية فعّالة، والتي يجب توفرها على مستويات عالية من الدقة والكفاءة وتطور الوسائل والتكوين الجيد للإمكانيات البشرية والمادية اللازمة، والتي

¹ بن بادة عبد الحليم، بن شهرة شول، الرقابة الجبائية كآلية للوقاية من جريمة الغش الجبائي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد الأول، جامعة غرداية، 2017، ص 349.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

تمكنها من أداء وظيفتها على أحسن وجه، كما يجب الاهتمام بالتكوين الدائم والفعال لأفراد الإدارة الجبائية نظرا للطبيعة التقنية التي تكتسيها مهامهم، لهذا كان من الأفضل أن يكونوا أكثر إلماما بطرق التهرب والغش الضريبي وكيفية اكتشافه، كما يجب أن توضع تحت تصرفهم كافة الوسائل التي تساعد على القيام بعملهم، مثل أجهزة الإعلام الآلي وربطهم بشبكة الانترنت وغيرها من الوسائل الحديثة وأن يكون عملهم في مقرات وأماكن لا ثقة بهم.

المبحث الثاني: أطر الرقابة الجبائية وآليات تفعيلها

تتمثل أهم أطر الرقابة الجبائية في جانبيها القانوني والتنظيمي، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المبحث، بالإضافة إلى آليات تفعيلها.

المطلب الأول: الإطار التنظيمي للرقابة الجبائية:

قصد تحقيق الأهداف المرجوة من الرقابة الجبائية والتي في مقدمتها محاربة الغش والتهرب الضريبيين، استوجب الأمر استحداث أجهزة رقابية فعالة مكلفة بعدد من الاختصاصات، وقام بإنشاء العديد من الأجهزة.

أولاً: الهياكل المختصة بالرقابة الجبائية:

منح القانون للإدارة الضريبية القيام بأداء مهام الرقابة على أكمل وجه ولكي تمارسها بطريقة منظمة وفعالة، أنشأ عدة أجهزة مختصة بهذه الرقابة تتمثل فيما يلي:¹

1- مديرية البحث والمراجعات (DRV) أنشئت هذه المديرية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-228 الصادر في 13/07/1998 والمتضمن التنظيم الإداري المركزي لوزارة المالية، وتعتبر أعلى الهيئات الجبائية للرقابة الجبائية على المستوى الوطني، حيث تسهر على ضمان استمرارية وتوحيد تنفيذ إجراءات الرقابة الجبائية عد التراب الوطن.

ومن مهام مديرية البحث والمراجعات ما يلي:

— سد منافذ الغش والتهرب الضريبي، ونظرا للحيل التي يستعملها بعض المكلفين بالضريبة وضعت استراتيجية لمراقبة كيفية معالجة هذه الإشكالية، وذلك لحماية الخزينة العمومية.

— التأكد من تسديد الضرائب من قبل المكلفين بالضريبة، وذلك عن طريق تحضير وثيقة للمعلومات تخص الممولين المدينين الخاضعين للتحقيق وذلك لتبين ملكيتهم وكذا حساباتهم.

2- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية (SDCF): إنّ القضاء على الجريمة الضريبية تقتضي مشاركات كل مصالح المراقبة العاملة على تحقيق الأهداف المنوطة بها، لذا نجد أنّ المديرية الولائية للضرائب هي كذلك تتدخل في هذا الإطار للقيام بعملية الرقابة الجبائية، حيث تسند ذلك إلى خمسة (5) مديريات فرعية، بحيث تتكفل بهذه المهمة هيئة متخصصة في هذا المجال والمتمثلة أساسا في المديرية الفرعية للرقابة الجبائية، وتوكل مهمة ذلك إلى مجموعة من الأعوان المحققين (نائب المدير - رئيس فرقة التحقيق المحققين، وتتم هذه المراقبات في حدود الولاية وعندما تتجاوز هذه الحدود يتطلب ذلك ترخيص من المدير الجهوي للضرائب بالإضافة إلى ذلك فلقد وكلت المديرية الولائية للضرائب بمهمة تطبيق برامج التحقيق المصادق عليها من قبل مديريات الأبحاث والمراجعات " .

ثانياً: الأجهزة الحديثة المختصة بالرقابة الجبائية:

¹ عز الدين محمد نجيب، 2021، مرجع سبق ذكره، ص 103.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

قام المشرع باستحداث هياكل جديدة ومنح وسلطات واسعة تمكنها من مواجهة التهرب الضريبي، وتمثل فيما

يلي:¹

1- مديرية كبريات المؤسسات (DGE): هي عبارة عن مديرية يوجد مقرها بالعاصمة، مهمتها مراقبة الملفات الجبائية الخاصة بالمؤسسات الكبرى التي يتجاوز رقم أعمالها السنوي 100 مليون دج. ومن مهام مديرية كبريات المؤسسات بالمهام التالية:

- في مجال الوعاء:

- ✓ مسك الملف الجبائي لكل مكلف بالضريبة،
- ✓ البحث عن المعلومة الجبائية وجمعها واستغلالها،
- ✓ إعداد وإنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى المكلفين وتقييم نتائجها،
- ✓ إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض للضريبة وتنفيذ عمليات التسجيل والطابع ومعاينة ذلك والمصادقة عليها،
- ✓ منح الاعتمادات لصالح المكلفين المستفيدين من نظام المشتريات بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة حسب الشروط المنصوص عليها في التشريع المعمول به،
- ✓ التحقيق في التظلمات والشكاوى ومعالجتها وضمان متابعة المنازعات الإدارية والقضائية. تحليل عمليات التسيير والمراقبة والمنازعات وتقييمها وضبط خلاصتها واقتراح كل تدبير من شأنه تحسين عملها.

- في مجال التحصيل:

- ✓ التكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسم،
- ✓ المراقبة المسبقة وتصفية حساب التسيير،
- ✓ متابعة المنازعات الإدارية والقضائية وتسديد الرسم على القيمة المضافة،
- ✓ التموين بالطابع ومسك محاسبتها.
- ✓ تحليل عمليات التحصيل وتقييمها وضبط خلاصتها واقتراح كل تدبير من شأنه تحسين عملها.

¹ عزوز سليمة، الليات القانونية لمواجهة الجريمة الضريبية في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون جنائي للأعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019، ص 82.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

- 2- مراكز الضرائب (CDI): هي مصلحة تنفيذية على المستوى المحلي مرتبطة مباشرة بالمديرية الولائية للضرائب، ولها علاقة مباشرة فيما يتعلق بمركز الإحصائيات وبرمجة المراقبة الجبائية والأعمال التنازعية التي تتجاوز سلطة رئيسها، ويمكن حصر مهام هذه المراكز في مجال الرقابة الجبائية في:
- مسك وتسيير ملفات الشركات وغيرها من الأشخاص المعنيين بعنوان المداخيل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات وكذا الأشخاص الخاضعين للنظام الحقيقي بالإخضاع الضريبي بعنوان الأرباح المهنية؛
 - البحث عن المعلومات الجبائية واستغلالها ومراقبتها؛
 - دراسة الشكاوي وتسوية النزاعات الجبائية.
- كما تتكون كذلك هذه المراكز في ثلاث مصالح رئيسية وقباضة ومصالحتين.
- 3- المراكز الجوية: تقوم المراكز الجوية للضرائب بتسيير ملفات صغار المكلفين الخاضعين للضريبة الجزافية، بالإضافة إلى إقامة مراكز متخصصة في تسيير الجبائية العقارية، والمعادن النفيسة، الكحول، التبغ، وكذا الجبائية المحلية والفلاحية.

المطلب الثاني: الإطار القانوني للرقابة الجبائية:

رسم المشرع إطاراً قانونياً لتنظيم عمل أعوان الإدارة الجبائية والذي لا يجب الحياد عنه لممارسة أي شكل من أشكال التعسف بحجة تطبيق القانون لهذا ألزمهم بإتباع إجراءات وخطوات معينة في تنفيذ عملية الرقابة ضماناً لسيادة الدولة في الحفاظ على حقها وحماية مواردها من الضياع، ولعلة يمكن تقسيم تلك السلطات إلى ما يلي:

أولاً: سلطات الإدارة الجبائية:

نذكر من بين تلك السلطات ما يلي:¹

- حق الرقابة،
- حق الاطلاع: كلف المشرع السلطات الجبائية بجمع كل المعلومات الضرورية لعمليات التحقيق والرقابة لدى الإدارات والهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة، والتي تُفرض عليها العقوبات المنصوص عليها قانونياً في حالة رفض حق الاطلاع،
- حق المعاينة والحجز: في حالة ما إذا أكتشف مفتشي الإدارة الضريبية ممارسات تدليسية، فإنّ القانون رخص لهم جمع وحجز كل الوثائق أو المستندات اللازمة لإثبات ممارسة الغش الجبائي،
- حق اجراء البحث: ويقصد به إجراء التحقيق من طرف أعوان الإدارة الجبائية في التدخل بشكل مفاجئ في المؤسسات التي تقوم بعمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة،
- حق التقادم: وهذا بالنسبة للآتي:
- ✓ تأسيس الضرائب والرسوم وتحصيلها،
- ✓ القيام بأعمال الرقابة،
- ✓ قمع المخالفات المتعلقة بالقوانين والتنظيمات ذات الطابع الجبائي.

ثانياً: حقوق المكلف الخاضع للرقابة:

في مقابل السلطات والصلاحيات التي منحها المشرع للرقابة الجبائية، فإنّه منح حقوق و ضمانات للمكلفين الخاضعين لتلك الرقابة والتي هي كالتالي:²

¹ بن بادة عبد الحليم، بن شهرة شلول، مرجع سبق ذكره، ص 358.

² بن بادة عبد الحليم، بن شهرة شلول، مرجع سبق ذكره، ص 359.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

- الإعلام المسبق من قبل أعوان الإدارة الجبائية للمكلف بالضريبة عن طريق إشعار بالمراقبة مقابل إشعار بالاستلام من قبل المكلف، ولهذا الأخير مهلة 10 أيام لتحضير محاسبته في حالة المراقبة المحاسبية ومهلة 15 يوم في حالة المراقبة المعمقة لحد أدنى، كما يمكن للمكلف طلب تمديد الآجال؛
- له الحق في الاستعانة بمستشار (محامي محاسب-مستشار جبائي) وله كذلك تعيين من يمثله خلال فترة إجراء الرقابة، كما تجدر الإشارة إلى أن غيابه لا يمنع أعوان إدارة الضرائب من القيام بعمليات المراقبة الفجائية للمعائنة المادية والتي تفقد قيمتها في حالة عدم إجراءها؛
- عدم إعادة الرقابة: لا يمكن لإدارة الضرائب أن تقوم بإعادة الرقابة على نفس المكلف ونفس الوثائق ونفس الفترة بالإضافة في حالة تقادم فترة الرقابة، باستثناء الحالات التديسية، كما لا تعاد في حالة ما إذا أعطى المكلف موافقته على التعديلات والاقتراحات المقدمة من قبل إدارة الضرائب؛
- لا يمكن تجاوز فترة الرقابة في عين المكان والمقدّرة بشهرين ابتداء من تاريخ أول تدخل مذكور في إشعار المراقبة الأولى، ويمكن تجاوز تلك المهلة في حالة تقديم المكلف لمعلومات ووثائق ناقصة أو لم يرد على طلب التوضيحات في الآجال المحددة قانوناً للمكلف بالضريبة حق الاعتراض الشفوي والكتابي على سير أشغال عملية الرقابة الجبائية.
- للمكلف بالضريبة الحق في اللجوء النزاعي أو اللجوء الودي من خلال اللجوء النزاعي الذي يهدف إلى تصحيح الأخطاء المرتكبة في الوعاء، واللجوء الودي الذي يسمح للمكلفين الذين هم في حالة عسر مالي ويستحيل عليهم تسديد دينهم الجبائي بالاستفادة من تخفيض أو تعديل للحقوق المفروضة

ثالثاً: التزام المكلف الخاضع للرقابة:

- تنقسم إلى التزامات محاسبية والتزامات جبائية نوجزها فيما يلي:¹
- الالتزامات المحاسبية للمكلف يجب على كل مكلف مسك سجلات محاسبية منتظمة وكاملة وصحيحة، وعلى المكلف أن يحتفظ بكل الوثائق التبريرية المتعلقة بالمشتريات، المبيعات، الصندوق، كشوفات البنوك، والعمليات المختلفة لمدة 10 سنوات،
- الالتزامات الجبائية للمكلف: على المكلفين أن يكتتبوا في الآجال القانونية عدداً من التصريحات المنصوص عليها في التشريع الجبائي وهي:

✓ تصريح بالوجود في أجل 30 يوماً من تاريخ بداية النشاط

✓ التصريح الشهري أو الفصلي بالضرائب والرسوم؛

¹ عوادي مصطفى، زين يونس، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الجبائي الجزائري، ط2، مطبعة سخري، الوادي، 2011، ص 19.

✓ التصريح السنوي؛

✓ التصريح بالتنازل أو التوقف عن النشاط أو الوفاة.

المطلب الثالث: آليات تفعيل الرقابة الجبائية:

أولاً: تفعيل الدور الرقابي للدولة:

تتحمل الدولة مسؤولية خاصة اتجاه تفعيل آليات الرقابة الجبائية بصفة خاصة، من أجل أن تتحقق أهداف مختلف البرامج والسياسات تماشياً مع مقتضيات الحكمانية وإدارة الحكم الرشيد، فقد لا يحقق الجهاز الضريبي أهدافه في غياب إرادة سياسية حقيقية اتجاه النظام الرقابي العام وإن تفعيل آليات الرقابة الجبائية، ومعالجة النقائص المسجلة لن يكون ذا جدوى في ظل انحصار الدور الرقابي للدولة.

ولهذا الغرض فإن مقتضيات التفعيل يجب أن تركز على المقومات الأساسية التالية:¹

1- تجسيد القيم المساءلة التضمينية: إن قيمتي المساءلة التضمينية ركيزتان أساسيتان للحكم الجيد والرشيد، فالمساءلة مبنية على حق الشعب تحتاج لمحاسبة الدولة ووضعها تحت طائلة المسؤولية من حيث كيفية استعمالها لسلطتها ومواردها الشعب، وهي إلى الشفافية والتنافسية، أما التضمينية فهي أن كل فرد معني بإدارة الحكم ويريد المشاركة فيها قادراً على فعل ذلك بصورة متساوية عبر الإدلاء بصوته عبر المساهمة بالمشاورات أو عبر مراقبة هيئات الخدمات العامة المحلية تجسيد هاتين القيمتين عبر المؤسسات المنتخبة وعلى رأسها البرلمان، ولقد خلص بعض المحللين إلى أن هناك ارتباط بين ارتفاع الصوت السياسي وزيادة المساءلة من جهة وارتفاع الإيرادات من جهة أخرى، بينما أشار البعض إلى أن النظم البرلمانية ترتبط بتعبئة أقوى للإيرادات مقارنة بالنظم الرئاسية.

2- إعادة بعث القيم الحضارية: إن استشرء الفساد وانتشار الانحرافات المرتبطة به أضحى من أخطر المظاهر التي تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتعيق مسيرة التحولات الاقتصادية لذلك بات من الضروري التفكير الإيجابي نحو إنشاء مؤسسة المحاسبة كإحدى معالم الدور الجديد للدولة.

3- تنشيط الدور الرقابي لمجلس المحاسبة: إن تنشيط الدور الرقابي لمجلس المحاسبة كمؤسسة دستورية من شأنه أن يساهم من خلال مهامه في مراقبة المال العام خاصة في جانب النفقات العمومية التي تزداد مع تزايد عديد البرامج الحكومية في كل قطاعات الاقتصاد الوطني، وقد يكون من الضروري في الوقت الراهن

¹ عز الدين محمد نجيب، مرجع سبق ذكره، ص 129

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

أن ييسر رقابته على صندوق ضبط الموارد الذي أضحي صمام الأمان للحكومة في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

4- تفعيل الدور الرقابي للمفتشية العامة للمالية: بالرغم من الصلاحيات التي تتمتع بها المفتشية العامة للمالية إلا أنه أن ينبغي أن تتمتع بالاستقلالية كسلطة مراقبة بعيدا عن وصاية وزير المالية وأن تدعم بالموارد البشرية المؤهلة تماشيا مع متطلبات العمل الرقابي المتزايدة، مع ضرورة أن تدعم بهياكل ومصالح جهوية وولائية.

5- الاستغلال الأمثل لتقارير الرقابة التي يجربها مجلس النقد والقرض: إن هذه التقارير تخص بالدرجة الأولى عمليات الرقابة على التجارة الخارجية والتحويلات وذلك بموجب الأمر رقم 01-07 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة إضافة إلى التقارير المتعلقة بجهاز مكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب.

ثانيا: متطلبات الأخرى المرتبطة بتفعيل الرقابة الجبائية:

ترتكز حتمية فعالية الرقابة الجبائية على مجموعة من المقومات أهمها:¹

1- تطوير جهاز الأبحاث الجبائية الخارجية: إن البحث عن المعلومات الجبائية هو في صلب الرقابة الجبائية، حيث يعود لمصالح الرقابة تطويره ووضع بين أيدي المصالح العملية، من أجل تسخيره في البرمجة وتنفيذ كل أشكال الرقابة.

2- استحداث أشكال رقابية متخصصة في الرقابة على الإيرادات الجبائية للجماعات المحلية: ففي ظل نقص موارد الجماعات المحلية خاصة البلديات يجب تسليط الضوء على الضرائب والرسوم العائدة للجماعات المحلية وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

3- التقييم المستمر لأداء جهاز الرقابة الجبائية: يجب المتابعة والتقييم المستمر لهذه المؤشرات من أجل الحصول على مخرجات تتماشى والغايات المسطرة من طرف المصالح الجبائية، والمتمثلة في رفع الإيرادات الجبائية بصفة عامة ومكافحة ظواهر التهرب والغش الجبائين.

¹ خديري صبرينة، جنبنة عمر الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدي مكافحة التهرب الجبائي وتنمية الإيرادات الجبائية (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2011-2018)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص 334.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

- 4- تفعيل العلاقة مع المستشارين في الضرائب والمحاسبين: اتجهت بعض الدراسات الحديثة في مجال محاسبة الضرائب التي تناولت تحليل واختيار أثر العوامل المرتبطة ببيئة عمل المستشار الجبائي في الرفع من كفاءة وأداء المحاسبة المهنية ومدى تأثيرها على التسيير الجبائي للمؤسسة
- 5- تقوية وتفعيل نظام الرقابة الجبائية لمحاربة الغش والتهرب الضريبي: وذلك من خلال:
 - إلزام المكلفين بالضريبة المحقق في محاسبتهم، عند مسكهم لمحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، بوضع بطاقة الكتابات المحاسبية تحت تصرف المحققين بناء على طلب خطي يقدمه المحققون، ومن أجل احتياجات التحقيق واكتشاف الغش؛
 - الحد من الإفراط في خصم الأعباء والتكاليف من الربح الخاضع للضريبة، في إطار محاربة التهرب الضريبي للمؤسسات؛
 - التصريح بالعمولات والمكافئات عن الوساطة والأتعاب والمناولات ومختلف المكافئات الأخرى، والتأكد من صحة معلومات المستفيدين من المبالغ المالية والتصريح بها لمحاربة الفواتير الوهمية واكتشاف المتعاملين الوهميين.

المبحث الثالث: أشكال الرقابة الجبائية، صعوباتها وعيوبها

يتناول هذا المبحث عموميات حول الرقابة الجبائية عبر التعرف على أشكالها، الصعوبات التي تواجهها، وعيوبها.

المطلب الأول: أشكال الرقابة الجبائية:

تتعدد أشكال الرقابة الجبائية، حيث منها ما هو داخل الإدارة الجبائية ومنها ما هو خارجها.

أولاً: الرقابة داخل الإدارة الجبائية:

يقصد بها الرقابة التي تتم من طرف أعوان الإدارة الجبائية، داخل مكاتب مفتشيات الضرائب بشكل دوري دون التنقل أو إجراء أبحاث خاصة، وتنجز هذه العملية داخل المفتشية التي بحوزتها الملف الجبائي، واستناداً على الوثائق الموجودة فيه، حيث تتخذ شكلين أساسيين وهما: الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق.

1- الرقابة الشكلية:

تم الرقابة الشكلية عموماً على مستوى مفتشية الضرائب في دائرة الاختصاص والتابعة لمكان ممارسة النشاط الخاضع للضريبة، وتنجز كل سنة وتعتبر كمرحلة تمهيدية وكخطوة أولى، تبدأ الرقابة الشكلية منذ استلام المصالح الجبائية للتصريحات المرسمة أو المودعة من قبل المكلفين، وتتم مراقبتها بطريقة منتظمة وغير انتقائية، تغطي جميع التدخلات التي تهدف لتصحيح الأخطاء المادية الملاحظة عادة في التصريحات المقدمة، وكذا التحقق من هوية المكلفين، كما تعتبر الرقابة الشكلية أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات الجبائية والمعتمدة على القراءة السطحية وتحدد أساساً في التحقيق الشكلي للمعلومات التي يتضمنها التصريح مثل: الهوية الجبائية، إمضاء وختم المكلف، تصحيح الأخطاء الحسابية، وعليه فإن هذا النوع من الرقابة يهدف لضمان صحة وصدق التصريحات دون التعمق في محتوياتها.¹

ويعتبر الغرض الأساسي من الرقابة الشكلية التصحيح الشكلي للتصريحات دون إجراء أية مقارنة بين ما تحمله من محتويات وتلك التي تتوفر لدى الإدارة، ولا تهدف الرقابة الشكلية إلى التأكد من صحة المعطيات التي تحملها وإنما للكيفية التي قدمت من خلالها هذه المعطيات أو المعلومات.

ويتم ذلك وفق ما يلي:²

- المكلف: يجب أن يحتوي كل ملف جبائي على نسخة من الوثائق التالية، السجل التجاري، بطاقة إثبات الهوية، شهادة الإقامة، شهادة التصريح بالوجود، البطاقة الإحصائية، بالإضافة إلى كل مراسلات المكلف بالضريبة.

¹ مصطفى عوادي، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري، ط1، مطبعة مزوار، الجزائر، 2009، ص12.

² بن صفي الدين أحلام، الرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، 2014، ص 10.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

- النشاط: يجب توفر بطاقة التعريف الجبائي، التصريحات الشهرية والثلاثية الخاصة بمجموع الضرائب، وملخصات أرقام الأعمال لكل سنة.
- الأخطاء المادية: التأكد من إيداع التصريحات الشهرية والثلاثية في آجالها المحددة، كما يتم التأكد أيضا من أن العمليات الحسابية مدونة في التصريحات وبدون وجود أخطاء في العمليات الحسابية، فضلا على أن البيانات المشار إليها متواجدة في الخانة الصحيحة وأن كل بيان يخص الخانة المتعمقة بها.
- وتهدف الرقابة الشكلية إلى إعطاء فكرة أولية عن الملف الجبائي، ليتم من خلاله إعطاء قرار مبدئي عن مصداقية التصريحات سواء بقبوله أو بتحويله إلى الرقابة على الوثائق، أي أن الرقابة الشكلية تعتبر تمهيدا للرقابة على الوثائق.

2- الرقابة على الوثائق:

يعد هذا النوع من الرقابة ثاني إجراء تقوم به الإدارة الجبائية بعد الرقابة الشكلية ويتجلى دور هذه الرقابة بإجراء فحص نقدي وشامل للتصريحات الجبائية المكتتبه من قبل المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية، وتتم في مقر المفتشية التي يتواجد بها الملف الجبائي، إذ تقوم على مقارنة المعلومات والوثائق المتوفرة لدى الإدارة الجبائية إضافة إلى ما تحصلت عليه هذه الأخيرة من معلومات من طرف هيئات أخرى، كالإدارات والهيئات العمومية الجمارك، البنوك المتعاملين وغيرها من الأطراف والمتعلقة بالمعاملات أو الصفقات المبرمة بين المكلف وهذه الهيئات والتي تكون في شكل كشوفات تعرف بـ Bulletin de recoupement كمعلومات إضافية مع التصريحات الجبائية المكتتبه المقدمة من طرف المكلفين بعد القيام بفحص شامل لها، وكأمثلة على ذلك: النشاطات الطبية وشبه الطبية عيادات التوليد وقاعات العلاج بحيث تتعامل إدارة الضرائب بالتنسيق مع مصلحة الضمان الاجتماعي التي تقدم لها سنويا كشوفات فردية تبين فيها عدد الفحوص المجرى من طرف كل طبيب مع توضيح المبالغ الإجمالية للأتعاب كما هي واردة في أوراق العلاج¹.

أما بالنسبة للمحامين، وذلك بالتنسيق مع كتابة ضبط المحكمة التي تقدم كشوفات القضايا التي يترافع عنها كل محامي. تتميز الرقابة على الوثائق عن الرقابة الشكلية بعدة نقاط تتمثل أساسا في أنها انتقائية وغير منتظمة على عكس الرقابة الشكلية التي تتم بطريقة منتظمة وغير انتقائية كما أن هذه الأخيرة تعتمد على القراءة السطحية للمعلومات التي يتضمنها التصريح، أما الرقابة على الوثائق فتقوم على الفحص النقدي والشامل للتصريحات.

كما يتميز هذا النوع من الرقابة عن الرقابة المعتمقة أنه يتم على ضوء الوثائق الموجودة على مستوى إدارة الضرائب وليس بعين المكان والجهة المخول لها مراقبة الوثائق هي المفتشية تشمل هذه المراقبة الخاضعين لنظام التقدير الجزائي ونظام الريح الحقيقي على حد سواء، بالإضافة إلى أن أغلبية المنازعات المترتبة عنها تخص كيفية تحديد الوعاء الضريبي، حيث

¹ زويدة كربي، المراقبة الجبائية كسبب رئيسي للمنازعة الضريبية، مجلة مجلس الدولة، العدد السابع، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 2005، ص 14.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

تلتزم إدارة الضرائب بتسبب تعديلها للتصريح المقدم من طرف المكلف بالضريبة، كما يلتزم هذا الأخير بتقديم الدليل بأن الضريبة مفروضة عليه مبالغ فيها في حالة الفرض التلقائي للضريبة فقط أي عند عجزه عن تقديم الدليل العكسي، إذن فالرقابة على الوثائق هي رقابة لاحقة تسمح للإدارة بالقيام بفحص نافذ لتصريحات المكلفين ومنه كشف وتصحيح للنقائص المكتشفة.¹

في حالة وجود نقاط غامضة أو مبهمّة من طرف المراقب يحق له أن يطلب بعض التوضيحات والتبريرات إذا لزم الأمر.

- طلب المعلومات: بموجب المهام والصلاحيات المخولة للمفتش يمكنه توجيه طلب شفوي إلى المكلف بالضريبة لإمداده ببعض المعلومات حول النقاط التي احتوتها التصريحات المقدمة، وفي حالة رفض المكلف الإجابة عن كل أو جزء من النقاط المطلوب توضيحها، يتعين عليه أن يعيد طلبه كتابيا للحصول على التوضيحات أو التبريرات. ولا يلزم المكلف بعقوبة إذا رفض الرد.

- طلب التوضيحات والتبريرات: عندما يرفض المكلف بالضريبة الإجابة على الطلبات الشفوية أو يرفض جزء من النقاط المطلوب تقديمها، يعيد المفتش الطلب كتابيا، ويجب أن يتوفر هذا الطلب على شرطين أساسيين:

✓ أن تبين الطلبات الكتابية بشكل صريح النقاط التي يراها المفتش ضرورية للحصول على التوضيحات أو التبريرات وتوجيهها للمكلف بالضريبة؛

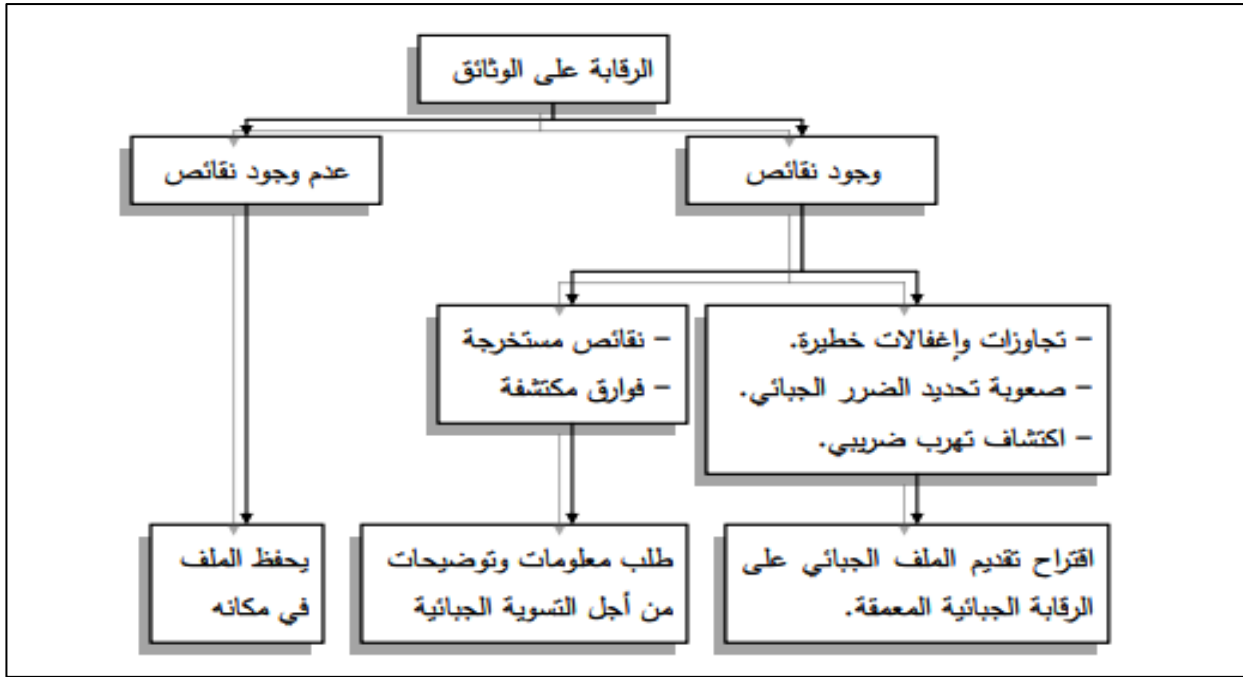
✓ يجب على المكلف بالضريبة تقديم إجابته في مدة لا يمكن أن تقل عن ثلاثين يوما.²

والشكل الموالي يمثل الرقابة على الوثائق

¹ بن صفي الدين أحلام، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² العيد صالحي، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 37.

شكل رقم 01-01: الرقابة على الوثائق



المصدر: العيد صالحى، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 37.

ثانيا: الرقابة الخارجية:

تتمثل في كل من التحقيق في محاسبة المؤسسات وفحص الوضعية الجبائية الشخصية للأفراد، حيث يتم إبلاغ المكلفين بالضريبة وتتبع الإجراءات المقننة بدقة، فعندما يتعلق الأمر بالمؤسسات، فإن المحققين ينتقلون إلى عين المكان، وإذا تعلق الأمر بالأفراد، فإن المقابلات تتم في مقر الإدارة الجبائية، حيث يمكن أن تتم على مجمل المداخل والملكية وجميع الضرائب المستحقة.

وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد مصدران أساسيان لبرمجة المراقبات الجبائية الخارجية المتعلقة بالأفراد:¹

- الرقابة على الوثائق للأشخاص الطبيعيين بعد ذلك يتم تحديد الرقابة الخارجية من أجل القيام بتحقيقات أكثر عمقا؛
- المراقبات الجبائية الخارجية للمؤسسات التي تبرز الإيرادات التي تم اقتطاعها وغير المصرح بها من طرف المديرين، حيث أن برمجة المراقبات الجبائية الخارجية للمؤسسات تعتمد غالبا على قواعد البيانات المحاسبية وبرامج تحليل

¹ تومي سومية، النظام المحاسبي المالي ومدى مساهمته في تفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من التهرب والغش الجبائي - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2020، ص 173.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

المخاطر، فهذه الأدوات ضرورية بشكل متزايد، لأن حوسبة المحاسبات والاستعانة بخدمات المصالح الحاسوبية، تجعل من الصعب بشكل متزايد الكشف عن الحالات المكتشفة انطلاقاً من المعلومات الموجودة فقط في التصريحات. هذه الأدوات تسمح بمقارنة النسب الحاسوبية للمؤسسة التي خضعت للرقابة مع تلك النسب الحاسوبية للمؤسسات التي تنشط في نفس المجال من أجل البحث عن الاختلافات، حيث تفترض هذه التحليلات معرفة خصوصيات كل قطاع لكن الدراسات القطاعية المتوفرة لدى أعوان الضرائب غالباً ما تكون غير كافية أو قديمة، كما تعاني من الضعف العام في الوسائل المعلوماتية للبرمجة.

بالإضافة إلى الرقابة على الوثائق والرقابة الخارجية، يمكن للمكلفين بالضريبة الذين يمتلكون أصول في الخارج غير مصرح بها الامتثال للتنظيمات المعمول بها من خلال إيداع التصريحات التصحيحية، ودفع جميع الحقوق التي تم التهرب منها بما فيها الغرامات والعقوبات فمعالجة هذه التصريحات ليست جزءاً من الرقابة الجبائية بالمعنى الدقيق، على الرغم من أنها ناتجة عن القوة الردعية، لاسيما منذ تكثيف وزيادة التعاون مع بعض الدول.

المطلب الثاني: الصعوبات التي تواجه الرقابة الجبائية

أولاً: قصور الامكانيات البشرية

ان عدم انتهاج الادارة الضريبية سياسة منتظمة ومنهجية نتج عنه نقص في الجانب البشري نوعاً وكما:¹

1- من الناحية الكمية

ان الادارة الضريبية تعيش عبر سنوات متتالية قصوراً تقريباً في أعوان وموظفي الادارة الجبائية ذلك من خلال

- تضخم مهام الادارة فنجد أنه في:

✓ سنة 1972 كان يخصص العون الواحد مجموعة من 155 ملف ضريبي وكان العون يدرس 289 ملف فيما يخص الضريبة على الاراضي.

✓ سنة 1983 كان يتحصل العون على 255 ملف ضريبي وكان يدرس 610 ملف فيما يخص الضريبة على الأراضي.

✓ أما في مرحلة الانفتاح الاقتصادي والتي تميزت بارتفاع عدد من المتعاملين الاقتصاديين، فقد نتج عنه زيادة في عدد المكلفين والملفات المفروضة للدراسة حيث وجدت الادارة نفسها أمام مهام متزايدة وضخمة مع عدد متواضع من الموظفين وأعوان الرقابة.

¹ سعيد شكري رجب، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 153.

- أعوان الرقابة

فيما يتعلق بهذا الجانب يمكن تسجيل ما يلي:

في سنة 1992 كان عدد المراقبين الذين تعتمد عليهم الادارة 472 عون مقابل 490 ألف ملف اي لمعدل 1383 ملف لكل مراقب مع ما يحمله كل ملف من بيانات وجداول وكذا امكانية اجراء دراسة معمقة له. في سنة 1995 المصالح المختصة في مجال الرقابة على مستوى التراب الوطني كانت تتوفر على 600 مراقب و600 ألف ملف اي بمعدل 1000 ملف لكل مراقب وهذا ما يشكل صعوبة في التسيير الحسن للإدارة الجبائية.

2- من ناحية الكفاءة

ان الاعتماد على سياسة ضريبية لا تعطي الكفاءة والمهارة ودورها الفعال مما ينعكس سلبا على فعالية النظام الضريبي والادارة الجبائية نفسها. فتعقد الملفات المعالجة وتشعبها اضافة الى ضعف امكانيات الادارة من حيث الكفاءات والمهارات أورت الادارة رداءة في التسيير ويرجع هذا الضعف في التأهيل والكفاءة الى:

- غياب وعدم إدراك بعض الأعوان الاداريين للمعارف المختلفة في مجال الجباية والحسابات المعمقة والتشريعات الضريبية.

- ضعف المدارس المختصة في تكوين الاطارات الكفؤة.

- ولأن الادارة الجبائية التي هي في أمس الحاجة الى الموظفين الأكفاء، وتشتترط فهم النزاهة والتأهيل للقيام بدورهم خير أداء، فهي في نفس الوقت في حاجة عاجلة الى عدد كبير من الموظفين على الأقل لسد الثغرات وتلبية حاجيات الادارة على المدى القريب.

ثانيا: قصور الامكانيات المادية

إن نقص الامكانيات المادية للإدارة الجبائية بعد حاجزا امام اي اصلاح جبائي، ولعل من أمثلة ذلك في الواقع

للإدارة ما يلي:

- القصور في المقرات واعتبار بعضها الآخر في حاجة الى ترميم وتحديد

- نقص وانعدام في بعض الأماكن لأدنى التقنيات لمعالجة الاحصائيات.

- نقص المطبوعات الادارية مما يسبب في تعطيل الكثير من العمليات الجبائية.

- انعدام المحفزات المالية والمشجعة على التفاني في العمل.

ان اعطاء الاهمية للوسائل البشرية مع اغفال الوسائل المادية يعتبر عائقا امام رفع مستوى فعالية الادارة الجبائية التي

تختلف نشاطاتها وتتنوع أدوارها.¹

المطلب الثالث: عيوب الرقابة الجبائية

تقدم الإدارة المركزية للمصالح المحلية أهدافا كمية (عدد المراقبات الجبائية ذات غرض قمعي...) وتوجيهات نوعية عامة، لكنها لا تشير إلى المحاور الأولية لبرمجة المراقبات على الأحكام الجبائية أو على ذلك سيكون من المفيد أن تركز أعمالها بشكل أكثر دقة على أعمالها، مثل تركيز الرقابة على قطاعات معينة، ومع بعض الأحكام التقييدية. فمحاور البرمجة يتم تحديدها في البرامج الإقليمية المتعددة السنوات التي يقوم بإعدادها مندوبي الأقاليم للمدير العام، ومع ذلك فإنه لا يوجد أي ارتباط هرمي بينها وبين مديري الرقابة الجبائية المسؤولين عن القيام بالرقابة الخارجية للمكلفين بالضريبة متوسطي الحجم في نفس المنطقة الجغرافية، بالإضافة إلى ذلك فإن كل من مندوبي الأقاليم ومديري الرقابة الجبائية لا يملكون السلطة على مديري الأقسام للمصالح الجبائية، حيث سيكون من المرغوب فيه تعزيز دور مديري الرقابة الجبائية لاسيما من أجل توجيه البحث وبرمجة المراقبات الجبائية.

من المهم التمكن من تجاوز الرؤية النقدية البحتة والوصول إلى تقييم أفضل للبعد النوعي لعمل مصالح الرقابة الجبائية، فهذا سيشمل رؤية أكثر تفصيلا لمعدلات وتواتر الرقابة الجبائية، طبيعة التصحيحات والتعديلات التي يتم إجراؤها في معظم الأحيان مجالات الجباية التي تغطيها الرقابة الجبائية، المستندات الضرورية التي لم يتم احترامها أو تم احترامها بصورة أضعف المعدلات التكرارية، إجراءات الرقابة الجبائية التي سيتم تنفيذها، الموارد البشرية والوقت المخصص لعمليات الرقابة الجبائية الجوانب التي تؤدي إلى تطبيق العقوبات أو الشروع في المتابعات الإصلاحية، لكن أيضا القدرة على تقييم السلسلة الكاملة للرقابة الجبائية بطريقة أكثر نوعية انطلاقا من المراحل الأولى للبرمجة إلى غاية المرحلة النهائية للتحصيل.

تملك الإدارة الجبائية في تطبيقاتها التسييرية كتلة من البيانات مجهولة المصدر، التي يمكن أن تشكل في إطار المعطيات العمومية المفتوحة، فرصة جيدة جدا لتوضيح الجدل حول جودة وكفاءة الرقابة الجبائية بطريقة شفافة، وبدون تقدير حقيقي لهذه الأمور، سيكون من الصعب ليس فقط إصدار حكم حول فعالية التدابير المتخذة لتعزيز ترسانة الرقابة الجبائية، وإنما أيضا على فرصتها الحقيقية، وبالفعل يمكن زيادة التحضر الجبائي عن طريق اتخاذ تدابير غير قهرية، التي تأخذ شكل التخفيف في الإجراءات التصريحية، تبسيط المعيار، عبارات واضحة ومفهومة لهذا الأخير بيداغوجية أكثر نشاطا فيما يتعلق بالمكلفين بالضريبة أو الوصول الفوري لمعلومة ذات جودة.²

خلاصة الفصل الأول:

¹ سعيد شكري رجب، مرجع سبق ذكره، ص 154.

² تومي سومية، مرجع سبق ذكره، ص 179.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

تعد الرقابة الجبائية من أهم الاجراءات التي تقوم بها الادارة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة كما تعتبر أداة قانونية في يد الادارة تسعى من خلالها الى مراقبة المكلفين في تأدية واجباتهم، والعمل على اكتشاف كل الاخطاء والمخالفات المسجلة.

ولتحقيق هذه الأهداف المرجوة من عملية الرقابة الجبائية، عمل المشرع على تنظيم مراحل سير عملية الرقابة، وكذلك تنظيم هياكل ادارية وأسند لكل من هذه المصالح مهام خاصة بها. وسيتم في الفصل الموالي التعرف على التحصيل الضريبي ودور الرقابة الجبائية في زيادة فاعليته.

– الفصل الثاني: التحصيل الضريبي وعلاقته بالرقابة الجبائية –

تمهيد:

يغطي موضوع التحصيل الضريبي بأهمية كبرى، خاصة في الدول الساعية إلى تعزيز استقلالها المالي وتقليص اعتمادها على المساعدات أو الاقتراض الخارجي. ويتطلب تحسين هذا المجال معالجةً شاملةً لمختلف جوانب النظام الضريبي بما يساهم في تحقيق التوازن بين حق الدولة في جباية الضرائب، وحق المواطن في خدمات ذات جودة وعدالة ضريبية ملموسة. فالتحصيل الضريبي أكثر من مجرد إجراء إداري، بل هو عملية استراتيجية تتطلب تخطيطاً محكماً، وقدرات تنظيمية متقدمة، وتنسيقاً بين مختلف الهيئات والمؤسسات. كما يرتبط بشكل وثيق بمستوى الوعي الضريبي لدى المواطنين، ودرجة الثقة في مؤسسات الدولة، وفعالية النظم القانونية والتنظيمية المعمول بها. ومن هذا المنطلق، فإن ضعف التحصيل الضريبي أو وجود ثغرات فيه قد يؤدي إلى فقدان جزء كبير من الموارد المالية، ويُفاقم من ظاهرة التهرب الضريبي.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى النقاط الرئيسية التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التحصيل الضريبي.

المبحث الثاني: التحصيل الضريبي: أنواعه، إجراءاته، آليات تحفيظه.

المبحث الثالث: دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي.

المبحث الأول: التحصيل الضريبي بين المفهوم والإجراءات

التحصيل الضريبي يعد حجر الزاوية في تمويل الخزينة والخدمات العامة ودعم المشاريع التنموية، ويساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الأعباء الضريبية بشكل متوازن.

المطلب الأول: أساسيات حول التحصيل الضريبي:

أولاً: مفهوم الضريبة:

تعرف الضريبة بأنها "خدمة مالية أو تأديبة نقدية تفرض على الأفراد جبراً من السلطة العامة دون مقابل وبصفة نهائية، من أجل تغطية النفقات العامة، وتحقيق الأهداف المحددة من طرف الدولة" وثانياً يقصد بالتحصيل الضريبي مجموعة الإجراءات والقواعد المتبعة لنقل الضريبة من جيوب المكلف إلى الخزينة العمومية، وعلى ضوء هذا التعريف تصلاً لضريبة في مرحلة التحصيل إلى آخر، مراحلها، فبعد تحديد وعاء الضريبة وتطبيق معدل الضريبة المناسب يصبح المبلغ الضريبي جاهزاً للتحصيل، فعملية التحصيل تعبر في نفس الوقت عن مجموع العمليات التي تستهدف تحويل قيمة الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية أي انتقال العنصر المالي من الدافع إلى الخزينة العمومية.¹

وإذا كان مفهوم فرض الضرائب على العلوم المالية يفرد الوقت مع موضوع محدد جيداً في اللغة الحالية، فإن هذا المصطلح يشمل في كثير من الأحيان التقنيات المالية. وقد تنوعت هذه الأخيرة وتم تحديثها في السنوات الأخيرة بحيث لا يمكن جعل حساب الضرائب ودفعها إلا ميزة للمعرفة المتخصصة والظاهرة المالية المتينة المجاورة مثل المعرفة المحاسبية والمعلومات والقانونية.

وتعكس التشريعات الضريبية الأكثر اعتدالاً هذه الظاهرة المالية. وتكشف المسائل الناشئة عن تنوع وتعقيد الظاهرة المتكررة في قانون الضرائب عن ظواهر عدم الاستقرار في الميدان، وتسلب الضوء على الدور المتنامي الذي أرغم دفع الضرائب خزانة الدولة ليس على دفع الضرائب فحسب، بل أيضاً على الموازنة بين الإجراءات المالية التي تؤهلهم لتلبية متطلبات الإجراءات المالية. العلاقات المالية هي العلاقات الاجتماعية التي يولدها الامتياز وسيادة الدولة واضحة كنوع من

¹ محمد ملين حساب وجمال الدين بكيري، نموذج مقترح لتحسين عملية التحصيل الضريبي بتطبيق منهجية ستة سيجمما (دراسة حالة في الإدارة الضريبية بولاية الأغواط)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 05 (خاص)، أكتوبر 2020، ص 561

الفصل الثاني: التحصيل الضريبي وعلاقته بالرقابة الجبائية

العلاقات الاجتماعية. ويتجلى التعبير عن سيادة الدولة من الناحية المالية في الضرائب ويتم مع السلطة الضريبية، بوصفها مؤسسة عامة.¹

تعمل التشريعات الضريبية على توفير عدد من الشروط لتقديم ضمانات تحصيل دين الضريبة حتى يتم ضمان توفير الأموال وصبها في الخزينة العامة للدولة، فالتشريعات الضريبية تقرر دائما أن دين الضريبة هو دين محمول لا مطلوب أي يجب على المكلف أن يبادر بنفسه بتسديد ما عليه من ضرائب، وكذلك فإن الدين الضريبي واجب الأداء، رغم المنازعة في صحته أحيانا، فدين الضريبة مفروض بحكم القانون ولا يتوقف على إرادة المكلف أو إرادة الإدارة الضريبية، أو إرادتهما معا، أي يكون ذلك في حدود ما يسمح به القانون، أين نلمس بشكل واضح ضمانات التحصيل وقواعدها سواء بالنسبة للمكلف بالضريبة، أو بالنسبة للإدارة الضريبية الخزينة العمومية، إلا أنه في كثير من الحالات نصطدم بواقع ضعف التحصيل ومشاكله التي تؤثر سلبا في أمور عديدة سواء على المكلف الضريبي أو الإدارة الضريبية، أو الميزانية... وغيرها، وكان هنا لا بد من معرفة الأسباب والعوائق والنواقص والسلبيات من جهة، والكيفية التي يمكن من خلالها القضاء، وإيجاد الحلول لتحسين عملية التحسين من جهة أخرى.²

ثانيا: مفهوم التحصيل الضريبي:

أما فيما يخص التحصيل الضريبي فتعددت التعاريف باختلاف الباحثين وتشريعات الدول:

- نعي بالتحصيل الضريبي مجموعة العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية والضريبية المطبقة في هذا الإطار؛
- هو مجموعة من الإجراءات الإدارية والتقنية التي يتم بواسطتها تحويل قيمة الضريبة من ملكية المكلف بدفعها إلى ملكية الخزينة العمومية؛³

¹ Ioan Dan Morar, Emerging Markets Queries in Finance and Business Taxation: Effects and influences, Procedia Economics and Finance, No. 32, University of Oradea, Faculty of Economic Science, Oradea, Bihor, România , 2015, p 1623

² محمد لبن حساب وجمال الدين بكيري، مرجع سبق ذكره، ص 562

³ بن محمد رباح وعتال عبد العزيز، واقع التحصيل الضريبي في ظل تطبيق برنامج العصرية الجبائية مديرية الضرائب برح بوعرييج انموذجا للفترة (2013-2021)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2022، ص 749

الفصل الثاني: التحصيل الضريبي وعلاقته بالرقابة الجبائية

— هو مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حاصلات الضرائب إلى خزينة الدولة"، كما عرف أيضا "مجموع العمليات والإجراءات التي يتم من خلالها نقل قيمة الضريبة من جيوب المكلفين بها إلى الخزينة العامة للدولة؛

— هي المرحلة الأخيرة، حيث يدخل العائد الضريبي إلى خزينة الدولة وفق الأصول والقواعد المقررة قانونيا، حيث يترك للدوائر التالية أمر اتخاذ التدابير والإجراءات القانونية لجمع إيرادات الضرائب.¹

وتجدر الإشارة أن الدولة في الماضي كانت تلجأ إلى تحصيل عدد كبير من الضرائب على طريق الالتزام، وبمقتضى هذا النظام كان يتعهد فرد أو هيئة يسمى الملتزم بدفع مقدار الضريبة للدولة ثم يتولى الملتزم فيما بعد عملية التحصيل لحسابه الخاص، لكن هجرت هذه الطريقة نظرا لكثرة عيوبها والمتمثلة أساسا في كون الخزينة بمقتضى هذه الطريقة لا تحصل على كامل المبالغ المحصلة من الممولين وإنما تحصل فقط على المبلغ الذي يدفعه لها الملتزم وتضيق عليها الأموال تتمثل في الفرق بين ما يجبيه الملتزم من الممولين وما يدفعه للخزينة، هذا الفرق كان يتجاوز في بعض الأحيان نفقات الجبائية، كذلك فإن عملية التحصيل تؤدي إلى نشوب الكثير من المشاكل بين الإدارة الضريبية والمكلفين بدفعها، وعليه فقد منح القانون الضريبي للإدارة ضمانات واسعة لتحصيل الضريبة وهي:²

— المنازعة في مقدار الضريبة أو في صحتها لا يوقف دفعها، فالمكلف ملزم بالدفع أولا ثم الاعتراض بعد ذلك أي "الدفع ثم الاسترداد"؛

— يمكن لمصلحة الضرائب أن تقوم بالحجز الإداري على أموال المكلف الذي يفشل في الوفاء بالضريبة في الأوقات المحددة، فلها أن تحجز على حسابات المكلف بالبنوك وعلى المنقولات والعقارات حتى تجبر المكلف على الوفاء سريعا بدين الدولة وإلا قامت مصلحة الضرائب ببيع منقولات المكلف أو عقاراته استثناء لدين الدولة في المزاد العلني؛

— النص على حق الامتياز لدين الضريبة على معظم الديون الأخرى حيث يستوفى دين الضريبة قبل غيرها من الديون الأخرى وهذا ما تضمنته نص المادة 991 من القانون المدني الجزائري.

من خلال ما سبق يمكن القول ان التحصيل الضريبي هو مجموعة الإجراءات والعمليات التي ترمي إلى تمكين الخزينة العمومية من مبالغ الضريبة المستحقة على المكلفين بها طبقا للتشريع المعمول به.

¹ معزوز دليلة ومسقم مريم، التحصيل الضريبي عن طريق الحجز: الية لضمان تحصيل الديون الجبائية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد 06، العدد 03، سبتمبر 2021، ص 352

² معزوز دليلة ومسقم مريم، مرجع سبق ذكره، ص 252

وتؤدي التعديلات المالية الناجحة إلى تحسين الوضع المالي بصورة دائمة وكفؤة مع التقليل إلى أدنى حد من أي تكاليف للرعاية الاجتماعية. ويتوقف النجاح على مجموعة من المتغيرات، ولا سيما توقيت التكيف وسرعته وحجمه ونوعيته.¹

وتوقيت التكيف حاسم الأهمية، رغم أن الحكومات لا تملك أحياناً مجالاً كبيراً للمناورة، فعلى سبيل المثال، قد لا تترك قيود التمويل الشديدة أمام الحكومات خياراً سوى التوطيد، وقد تحول الاعتبارات السياسية دون التوطيد إلى أن تؤدي المشاكل التي تطرحها السياسات الحالية إلى حدوث أزمة، ولكن عندما يكون لدى الحكومات مجال للمناورة، إذن كقاعدة عامة، ينبغي أن يحدث التثبيت المالي في الأوقات العصيبة وبصورة أكثر تحديداً يمكن أن تشمل الاعتبارات الرئيسية ما يلي:

— دورة الأعمال التجارية المحلية (التوحيد المالي)؛

— دورة الأعمال التجارية العالمية؛

— موقف السياسة النقدية.

المطلب الثاني: مبادئ التحصيل الضريبي:

للتحصيل الضريبي مجموعة من المبادئ لا يجب إهمالها عند ممارسة هذه العملية ويمكن تلخيصها فيما يلي:²

— مبدأ اليقين: ويشترط هذا المبدأ أن تكون الضريبة التي يلتزم بدفعها المكلف محددة بأحكام تشريعية واضحة من أجل أن يكون وعاءها ومعدتها وتاريخ دفعها وطريقة تحصيلها محددة وواضحة حتى يعلمها المكلف؛

— مبدأ الملاءمة في التحصيل: ويقصد بها مراعات المشرع عند فرضه للضريبة ملاءمة تاريخ تحصيلها مع ميعاد تحقيق الدخل الخاضع لها؛

— مبدأ الاقتصاد في التحصيل: والغرض من هذا المبدأ هو الاقتصاد والتقليل إلى أقل حد ممكن في نفقات جباية الضرائب المراد تحصيلها وبالتالي صرف أقل تكلفة ممكنة لأجلها.

إن مراعات هذه المبادئ وتطبيقها في أرض الواقع مع إعطائها العناية اللازمة تجعل من عملية التحصيل أكبر ما يمكن لأن المكلف بالضريبة يجد نفسه مثقل بدفعها رغم أحقيتها وبالتالي على القائم بعملية التحصيل العمل بهذه المبادئ لما لها من دور في جعل المكلف قادر على تأدية التزامه.

¹ James Daniel and others, Fiscal Adjustment for Stability and Growth, INTERNATIONAL MONETARY FUND, Pamphlet Series, No. 55, Washington, D.C, USA, 2006, P 23.

² بن محمد رابح وقتال عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 749

المطلب الثالث: أهداف التحصيل الضريبي:

تكتسي الضرائب أهمية بالغة في تزويد الخزينة العمومية للدولة بالأموال التي تستعملها في أداء مهمتها المتمثلة في الانفاق العام بمختلف أشكاله من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ولأجل هذا تسعى الدولة من وراء عملية التحصيل إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن ذكر أهمها فيما يلي:¹

- خلق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة؛
 - الحفاظ على الاقتصاد الوطني بفضل التمويل المتواصل لميزانية الدولة؛
 - فرض الضرائب من أعمال السلطة العامة، وبالتالي ضمان تحصيلها من المكلفين؛
 - تنظيم شؤون الدولة وتسيير مرافقها.
- ونظرا لجملة الأهداف المتوخاة من التحصيل الضريبي، نجد ان الدولة تعمل جاهدة من أجل تحصيل أقصى المبالغ المستحقة من المكلفين عن طريق اعتمادها إجراءات وطرق متنوعة لبلوغ هاته الأهداف عن طريق تبسيط هذه الإجراءات من جهة، ومن جهة ثانية التخلي في بعض الأحيان عن جزء من حقوقها بشروط معينة كاعتمادها إجراءات التخفيض المشروط.

¹ بن محمد رابح وقتال عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 749

المبحث الثاني: التحصيل الضريبي: أنواعه، إجراءاته، آليات تحفيظه

يُعد التحصيل الضريبي أحد الركائز الأساسية لتحقيق السياسات المالية للدولة، حيث يمثل الأداة التنفيذية لتحويل الالتزامات الضريبية إلى موارد فعلية تُوظف في تمويل الإنفاق العام. وعليه، سيتناول هذا المبحث أنواع التحصيل الضريبي، وإجراءاته المتبعة، ثم يقف على أبرز الآليات المعتمدة لتحفيظه وتطويره.

المطلب الأول: أنواع التحصيل الضريبي:

يكون التحصيل الضريبي وفق طريقتين، الطريقة الأولى وتكون بالتراضي مع المكلف بالضريبة أما الطريقة الثانية فتكون بصفة جبرية أين يتهرب المكلف من دفع الحقوق التي تقع على عاتقه، ونبينها فيما يلي:¹

1. التحصيل الضريبي بالتراضي: ويأخذ عدة أشكال:

أ. طريقة التوريد المباشر: من قبل المكلف حيث يقوم المكلف بتوريد الضريبة المستحقة في الأوقات المحددة للإدارة الضريبية، وقد يتم ذلك على قسط واحد أو عدة أقساط يحددها القانون الضريبي، كما يمكن له أن يدفعها نقداً أو بشيكات مصرفية أو بحوالة بريدية إلى خزانة الدولة؛

ب. طريقة الأقساط المقدمة: وهنا يقوم المكلف بتوريد الضريبة للخزينة عبر أقساط متساوية تتناسب مع دخله المتوقع ومقدار الضريبة المتوقع دفعها سنويا في نهاية السنة تتم التسوية، وهنا نكون أمام الحالات التالية فإذا كان مجموع الأقساط المدفوعة أقل من الدين الضريبي فإن المكلف مجبر على تسديد الفرق، أما إذا كان ما دفع أكبر من قيمة الدين الضريبي فإن الإدارة الضريبية تقوم برد الفارق للمكلف بالضريبة؛

ج. طريقة الحجز من المنبع: يتم تحصيل الضريبة عند النقطة التي يتحقق فيها الدخل وقبل تسليمه، حيث يكلف القانون جهات معينة بمسؤولية اقتطاع الضريبة من الأشخاص الذين عليهم حقوق وتوريدها للإدارة الضريبية خلال فترة زمنية معينة لا يمكن تطبيق هذه الضريبة إلا إذا كانت العلاقة بين المكلف بتحصيل الضريبة والمكلف هي علاقة حقوق.

2. التحصيل الضريبي جبرا:

وتكون في حالة عدم دفع المكلف الرسوم أو الضريبة المفروضة عليه، تتدخل المصلحة الموجودة في قبضة الضرائب مصلحة المتابعة، بحيث تتخذ إجراءات قانونية اتجاه المكلف من أجل التحصيل بعد انتهاء تاريخ الاستحقاق، تتم المتابعة من خلال التنبيه الشخصي عن طريق المتابعة، الحجز، والبيع.

¹ عفاف بولحية وآخرون، أثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي - دراسة حالة بمركز الضرائب جيبل، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 07،

المطلب الثاني: إجراءات التحصيل الضريبي:

قبل التطرق لإجراءات التحصيل الضريبي نوضح القواعد المعتمدة في هذه العملية أولاً.

أولاً: قواعد التحصيل الضريبي:

يقصد بقواعد التحصيل الضريبي تلك القواعد التي حددها المشرع الجبائي لتحصيل الدين الضريبي من وتحويله من على عاتق المكلف إلى خزينة الدولة، والتي يمكننا أن نختصرها في ثلاثة قواعد مهمة الواقعة المنشأة للضريبة، الملائمة في التحصيل، وكذلك الاقتصاد في نفقات التحصيل، نبينها فيما يلي:¹

1- الواقعة المنشأة للضريبة:

يلزم لتحصيل الضريبة تحقق الواقعة المنشأة للضريبة أي نشوء الدين في ذمة المكلف، فالحصول على الربح التجاري أو الصناعي أو توزيع أرباح الأسهم وفوائد السندات أو الحصول على الراتب كلها تشكل الوقائع المنشأة للضريبة، أما الإجراءات التي تتخذها الإدارة الجبائية فيقتصر دورها على تحديد قيمة المبلغ الواجب دفعه من طرف المكلف، وعليه يجب هنا التفرقة بين تحقق الواقعة المنشأة للضريبة اللازمة لتحصيلها وبين تحديد مقدار الضريبة الذي هو إجراء لا ينشئ أي حق بالضريبة ولتحديد الواقعة المنشأة للضريبة أهمية كبيرة من حيث المحاسبة على السعر الذي كان سارياً وقت تحقق الواقعة المنشأة، فإن جرى تغيير في سعر الضريبة مثلاً فلا يسري السعر الجديد مبدئياً، إذ كانت الواقعة المنشأة قد توفرت قبل تغيير السعر وذلك ما لم يتضمن القانون نصوص تغيير ذلك.

2- الملائمة في التحصيل الضريبي:

حتى يكون التحصيل الضريبي فعال وناجح لا بد أن تتميز إجراءاته بالبساطة ومواعيده وأساليبه تتلائم مع الظروف التي يعيشها المكلف بدفع الضريبة، حيث لا يتضرر هذا الأخير عند دفع الضريبة "أدم سميث" في هذا الميدان يؤكد على ضرورة هذا المبدأ، فعلى الضريبة أن تكون محصلة في الأوقات والظروف وبالطرق الأكثر ملائمة للمكلف بدفعها. إذن ففي هذا السياق يجب أن يكون التحصيل الضريبي في وقت مناسب يخدم كلا الطرفين فلا يضر المكلف بالضريبة ولا يترتب عنه أضرار بالخزينة العمومية. ولتحقق ذلك يستدعي توفر بعض الشروط نذكر منها ما يلي:

— يجب أن يتصف النظام الجبائي بالشفافية، مما يسمح للمكلف بالضريبة بالتعرف على الضريبة التي هو مطالب بدفعها وتحديد قيمتها إذا لم يمكن حسابها معقداً بالطبع؛

¹ سيلبي جمال الدين وطالي محمد، أثر النظام الجبائي الإلكتروني في الحفاظ على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة الكورونا دراسة حالة: نظام جبايتيك بمديرية كبريات المؤسسات، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 07، العدد 02، جانفي 2021، ص 395-396.

- بالنسبة للضرائب غير المباشرة تتميز باندماجها في سعر السلعة، لهذا يعتبر وقت شراء أحسن الأوقات ملائمة للمكلف بالضريبة، بحيث يكون قادرا على الدفع لأنه سيختار وقت الشراء الذي يناسبه؛
- أما بالنسبة للضرائب المباشرة لا بد من اتباع طريقة الدفع بالتقسيط على فترات تتأقلم مع فترات السيولة النقدية التي يتوفر عليها المكلف بالضريبة؛
- يجب أن تنظر مصالح الإدارة الجبائية إلى المكلفين بالضريبة وخاصة منهم الذين يعانون مشاكل مالية تمويلية باهتمام، ومحاولة تسوية وضعيتهم في الآجال الممكنة دون الاضرار بنشاطهم العادي؛
- فيما يخص النظام الضريبي الجزائري وعلى مستوى الإدارة الجبائية الجزائرية، فنلاحظ أن هذا المبدأ الملائمة في التحصيل الضريبي يبقى محترما نسبيا، فاذا نظرنا إلى الضرائب على المرتبات والأجور فإنها تقتطع من المنبع أي من الأجر وقت دفع المرتب، أي عند نهاية كل شهر فهو أفضل وقت بالنسبة للموظفين والأجراء، والاقتراع من المنبع" يعفيهم من إجراءات الدفع حيث تتكفل بذلك المؤسسة التي توظفهم؛
- أما إذا نظرنا إلى الضريبة على الدخل الاجمالي (IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، فان تلك الضرائب تدفع على أقساط مما يخفف من وقعها على خزينة المؤسسة أو الشركة.

3- الاقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي:

تحفيض نفقات التحصيل الضريبي يبقى ضرورة ملحة ولازمة على الإدارة الجبائية بحيث يكون الفرق ما بين ما يدفعه المكلف بالضريبة وما تحصله الإدارة الجبائية أقل ما يمكن لأن أي زيادة في نفقات الضريبة سيؤثر سلبا على التحصيل الضريبي وبالتالي إيرادات الخزينة العمومية، أو بتعبير آخر كلما قلت نفقات التحصيل الضريبي كلما كانت المردودية الجبائية أحسن وأهم.

وعلى هذا الأساس يهدف مبدأ الاقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي إلى زيادة ووفرة حصيلة الضرائب، الا أن هذا المبدأ يبقى تطبيقا نسبيا وهذا راجع إلى التنظيم التقني للضرائب يتطلب عدة عمليات وتقنيات جد معقدة في بعض الأحيان، اذ يشتمل على تحديد وعاء الضريبة تصفية الضريبة لتتبعها بعد ذلك عملية التحصيل، بالإضافة إلى عملية المراقبة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة إلى مصالح الإدارة الجبائية.

كل هذا يتطلب وجود جهاز اداري معتبر، وتوسع الجهاز الإداري سيؤدي بدون شك إلى ارتفاع نفقات الإدارة الجبائية، نفقات التسيير ونفقات التجهيز على حد سواء. اذن هذا التوسع وارتفاع النفقات يؤثر سلبا على المردودية الجبائية وبالتالي على التحصيل الضريبي.¹

¹ سيليني جمال الدين وطالي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 396

ثانيا: إجراءات التحصيل الضريبي:

- حسب المادة 143 و 144 من قانون الإجراءات الجبائية فإنه:¹
- تحصل الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بموجب الجداول التي يدخلها حيز التنفيذ الوزير المكلف بالمالية أو ممثله؛
 - يرسل قابض الضرائب المختلفة إنذار إلى المكلف بالضريبة المسجل في جدول الضرائب، ويبين هذا الإنذار زيادة على مجموع كل حصة المبالغ المطلوب أدائها وشروط الإستحقاق، وكذا تاريخ الشروع في التحصيل، ويرفق هذا الإنذار بحالة للخبزينة محررة سلفا؛
 - يحدد تاريخ إدراج هذه الجداول في التحصيل ضمن نفس الشروط، ويبين هذا التاريخ في الجداول وكذا الإنذارات الموجهة للمكلفين بالضريبة؛
 - ترسل الإنذارات المتعلقة بالضرائب والرسوم المذكورة في المادة 291 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة إلى المكلفين بالضريبة في ظرف محتوم؛
 - يتعين على قابض الضرائب المختلفة أن يسلموا على ورق حر ولكل من يطلب ذلك، إما مستخرجا من جدول الضرائب أو كشفا لوضعية الخاصة بالضرائب الخاضع لها، وإما شهادة عدم الخضوع للضريبة المتعلقة به؛
 - حسب المادة 144 مكرر 1 يمكن لقابض الضرائب المختص أن يبادر بدفع الضرائب والحقوق والرسوم أو الغرامات المستحقة من المدين بالضريبة من التعويضات أو التخفيضات أو الاسترداد من الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الغرامات المثبتة لصالح هذا الأخير؛
 - عندما يجري قابض الضرائب المقاصة المنصوص عليها في المادة، فإن هذا الأخير يكون ملزما بإبلاغ المدين بالضريبة، كما يمكن الطعن في آثار هذه المقاصة وفق الأشكال والآجال المنصوص عليها في المادتين 153-13- مكرر من قانون الإجراءات الجبائية.

¹ عفاف بولحية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 243

المطلب الثالث: الآليات التحفيزية للتحصيل الضريبي:

يهدف احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، يتوجب على كل من الحكومة والإدارة الضريبية القيام بجملة من

بالإجراءات للرفع من نسب التحصيل الضريبي:¹

أولا: دور الحكومة في تحسين التحصيل الضريبي:

حتى تتمكن الحكومة من تجسيد سياستها المتعلقة بإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية بهدف الحفاظ على

التوازنات العامة، يتوجب عليها اتخاذ الاجراءات العملية التالية:

1- الإجراءات تنظيمية الواجب اعتمادها:

يهدف تحسين أداء التحصيل الضريبي يتوجب على السلطات العليا اتخاذ الإجراءات التنظيمية التالية:

- العمل على رقمته الادرة الجزائرية، مما يؤدي بالمكلفين الضريبة التحلي بالواقعية في تصريحاتهم؛
- تفعيل دور المجلس الأعلى للجبائية؛
- العمل على تعريب الإدارة الجبائية خاصة وأن القضاء لا يأخذ بالوثائق غير مدونة باللغة الرسمية؛
- العمل على حوكمة الاعفاءات الجبائية؛
- تفعيل دور الإعلام في ترقية الحس الجبائي لدى المكلفين بالضريبة.

2- الدراسة الموضوعية لقوانين المالية:

تتمثل الدراسة الموضوعية عند اعداد قوانين المالية فيما يلي:

- الحرص على اعداد قوانين المالية وفق مقتضيات التنمية الشاملة؛
- يجب أن تواكب قوانين المالية التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال والمجتمع؛
- السهر على استقرار التشريع الضريبي؛
- عدم ترك مجال للوبيات المال التدخل في رسم السياسة المالية.

3- مراجعة النصوص التشريعية الجبائية والتنظيمية المعمول بهما:

يهدف تجسيد فعالية النظام الضريبي الجزائري، يتوجب على السلطات العليا ان تحرص على مراجعة النصوص

التشريعية والتنظيمية المعمول بهما، وهذا بهدف تحقيق العدالة الضريبة وفقا لأحكام المادة 78 من الدستور، وهذا من

خلال:

¹ خروبي هني جيلالي وعباد غلام الله، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 13، العدد 2، جويلية 2022، ص ص 124-125.

- تصحيح كل الاختلالات التي تتضمنها القوانين الضريبية؛
 - تبسيط صياغة القوانين الجبائية وتبسيط الإجراءات المتعلقة بها؛
 - التخفيف من العبء الضريبي؛
 - توحيد، نسبة الضريبة على أرباح الشركات؛
 - يجب توضيح بشكل دقيق أحكام المواد المتعلقة بالمتابعات لضمان حقوق المكلف بالضريبة؛
 - منح سلطات واسعة لقابض الضرائب تمكنه من أداء مهامه؛
 - تجريم الغش والتهرب الجبائين وافتعال الإعسار.
- ثانيا: دور إدارة الضرائب في تحسين التحصيل الضريبي:

إن لإدارة الضرائب دورا هاما في زيادة نسب التحصيل الضريبي باعتبارها العمود الفقري في النسيج الإداري الجزائري، وهذا لكونها تشكل عنصرا مهما لتنفيذ سياسات عمومية فعالة ولكي تتمكن إدارة الضرائب من تطبيق السياسة الضريبية كمكون أساسي من مكونات السياسة الاقتصادية ينبغي عليها اتخاذ التدابير والاجراءات التالية:

1- تحسين الإطار التنظيمي:

حتى تتمكن إدارة الضرائب من فرض سيادة القانون بهدف تحقيق فعالية النظام الضريبي، يتوجب عليها أن تولي اهتمام بالمسائل التنظيمية التالية:¹

- الاهتمام بالتبليغات المرسلة للمكلف بالضريبة لضمان حقوقه؛
- تحميل قابض الضرائب المتقاعس عن أداء واجبه مسؤولية باقي التحصيل لمختلف الضرائب والرسوم؛
- أخلقة الإدارة من خلال ضبط سلوكيات الأعوان ولا سيما أصحاب المناصب العليا؛
- السهر على تنسيق الأعمال بين مصالح الوعاء ومصالح التحصيل؛
- العمل على وضع برمجيات تسهل عمل قابضات الضرائب؛
- دعم وتحسين جودة الرقابة الجبائية بهدف تحقيق مبدأ العدالة الضريبية؛
- العمل على اعتماد خطة لتحصيل المتأخرات الضريبية انطلاقا من أهميتها؛
- دعم قابضات الضرائب بالوسائل المادية والتكنولوجية.

¹ خروبي هي جيلالي وعياد غلام الله، مرجع سبق ذكره، ص 127.

2- الاهتمام بالموارد البشري:

- إن زيادة نسب التحصيل الضريبي لا يمكن تحقيقه إلا إذا اعتمد في أولى أولوياته تثمين العنصر البشري والاهتمام به، ولتجسيد ذلك يتطلب من إدارة الضرائب القيام بما يلي:
- الاهتمام بالأعوان سواء من حيث جانب الخدمات؛
 - العمل على توفير الحماية القانونية لهم من كل أشكال الضغوطات التي يتعرضون لها؛
 - تحسين الراتب والمكافآت لحمايتهم من كل أشكال الإغراءات الممارسة عليهم؛
 - العمل على الاعتماد القانوني لأعوان التحصيل الجبائي؛
 - تأهيل المورد البشري خلال التكوين المستمر والرسكلة وتحديد المعلومات، سواء على المستوى المحلي أو الوطني؛
 - الحرص على ان يكون التوظيف وتولي المناصب العليا وفق أحكام مواد قانون الوقاية من الفساد ومكافحته؛
 - العمل على خلق روح المنافسة بين أعوان المتابعات عن طريق منح تحفيز مادي (نسبة معينة من الدين الضريبي المحصل).

3- تحسين وتوطيد العلاقة مع المكلفين بالضريبة:

بهدف التحصيل المبكر للإيرادات الضريبية وبشكل منتظم، يجب على إدارة الضرائب أن تسعى إلى اعتماد مقاربة تستهدف تحسين وتوطيد علاقتها مع المكلفين بالضريبة، وهذا من خلال العمل على نشر الوعي لتحسيس كل مكلف بواجبه تجاه وطنه وما يقتضيه من تضحية مادية، ولتجسيد هذه المقاربة على الواقع الميداني يتوجب على إدارة الضرائب اتخاذ الاجراءات التالية:¹

- التقرب أكثر من المكلفين بالضريبة بهدف إقناعهم بالالتزام الذاتي والطوعي للقوانين الضريبية من خلال الأبواب المفتوحة على الإدارة الجبائية،
- إدخال معايير جودة الاستقبال مع: تكثيف المهمات الرقابية الرامية لتحسين تدابير الاستقبال؛
- منح جداول زمنية للمكلفين بالضريبة تتلاءم مع وضعيتهم المالية؛
- العمل على تسهيل إعادة جدولة ديونهم الضريبية؛
- منح تحفيزات في شكل تخفيضات على الأداءات التي تتم قبل مواعيدها؛
- العمل على تسويق الضرائب، وهذا من خلال منح مكافآت للمكلفين بالضريبة الأكثر التزاما بصفة منتظمة في دفع الضرائب كمنح عمرة، تذكرة حضور نهائي كأس الجمهورية، حضور مراسم تنصيب رئيس الجمهورية.

¹ خروبي هي جيلالي وعباد غلام الله، مرجع سبق ذكره، ص 128.

المبحث الثالث: دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي

يمثل التحصيل الضريبي الفعال تحديًا كبيرًا أمام الأنظمة الجبائية، خاصة في ظل تنامي ظاهرة التهرب الضريبي وتعدد أساليبه. وبناءً عليه، يسعى هذا المبحث إلى إبراز دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، مع تحليل طبيعة العلاقة القائمة بينها وبين فعالية التحصيل الضريبي.

المطلب الأول: الرقابة الجبائية ودورها في الحد من التهرب الضريبي:

تعد الرقابة الجبائية من أهم الآليات التي تعتمد عليها الإدارة الضريبية لضمان احترام المكلفين بالتزاماتهم الضريبية، وكشف حالات التهرب والمخالفات الجبائية. فهي لا تكتفي بدور تقني أو محاسبي، بل تمثل وسيلة رقابية وردعية تسهم في تعزيز مصداقية النظام الضريبي وتحقيق العدالة الجبائية. وتمثل فعاليتها في قدرتها على تتبع الأنشطة الاقتصادية الخفية، والتدقيق في التصريحات الجبائية، مما يسهم بشكل مباشر في تقليص حجم التهرب وتحسين مستوى التحصيل الضريبي.

وتساهم الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي من خلال:¹

- كشف التصريحات المغلوطة أو الناقصة من خلال التدقيق المحاسبي والفحص الميداني؛
- ردع المتهربين عبر فرض الغرامات والعقوبات القانونية المناسبة؛
- تحفيز الامتثال الطوعي من خلال خلق مناخ من الانضباط والثقة في عدالة الرقابة؛
- مكافحة الاقتصاد غير المهيكل وكشف الأنشطة غير المصرح بها؛
- تعزيز العدالة الجبائية بين مختلف المكلفين، مما يمنع الشعور باللامساواة؛
- دعم التحصيل الضريبي من خلال تصحيح الضرائب المستحقة واسترجاع الحقوق الضائعة؛
- تحسين قواعد البيانات الجبائية من خلال جمع معلومات دقيقة عن دافعي الضرائب.

المطلب الثاني: العلاقة بين الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي:

تلعب الرقابة الجبائية دورًا محوريًا في تفعيل التحصيل الضريبي من خلال ضمان شفافية المعاملات المالية، وكشف التجاوزات، وتصحيح الانحرافات في التصريحات الجبائية. فهي تمكن الإدارة الجبائية من متابعة المكلفين بالضريبة والتحقق من مصداقية بياناتهم، مما يساهم في استرجاع الأموال الضائعة وتحقيق العدالة الجبائية. كما تُعتبر أداة للردع، تشجع الالتزام الطوعي وتعزز ثقة المواطنين في النظام الجبائي، ما ينعكس إيجابًا على فعالية التحصيل ورفع مستوى الإيرادات العمومية.

¹ مغاري عبد الرحمن، دور الإدارة الجبائية في تنمية التحصيل الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، العدد الثاني، 2013، ص

الفصل الثاني: التحصيل الضريبي وعلاقته بالرقابة الجبائية

- وتكمن العلاقة بين الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي من خلال:¹
- كشف التهرب الضريبي: تساعد الرقابة الجبائية في رصد الممارسات غير القانونية للمتهربين واسترجاع الضرائب غير المدفوعة؛
- تصحيح التصريحات الجبائية: تُسهم في مراجعة وتعديل التصريحات المغلوطة أو الناقصة، مما يزيد من دقة التحصيل؛
- تحقيق العدالة الجبائية: تضمن مساواة المكلفين أمام القانون، مما يمنع الامتيازات غير المبررة ويعزز ثقة المواطنين؛
- رفع مستوى الامتثال الطوعي: يدفع وجود رقابة فعّالة المكلفين إلى الالتزام بدفع الضرائب بشكل طوعي ومنتظم؛
- تعزيز الردع القانوني: تشكل أداة ردعية ضد أي محاولة للغش أو التحايل، مما يقلل من حالات التهرب مستقبلاً؛
- تحسين جودة قواعد البيانات الجبائية: تُمكن من تحديث المعلومات حول المكلفين، ما يساعد في تحصيل أدق وأكثر فاعلية؛
- تحديد الفجوات الجبائية: تساعد الرقابة في اكتشاف القطاعات أو الأنشطة الأقل خضوعاً للضريبة، مما يسمح بتوسيع القاعدة الضريبية؛
- دعم التحقيقات المحاسبية: تساهم الرقابة في التعمق في الحسابات التجارية للمكلفين، ما يكشف ممارسات الإخفاء أو التقليل من الأرباح؛
- رفع مردودية التحصيل الجبائي: تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية من خلال تقليص الفاقد الضريب؛
- المساهمة في وضع سياسات جبائية فعّالة: توفر الرقابة بيانات دقيقة تساعد في اتخاذ قرارات وتشريعات جبائية أكثر واقعية وفعالية.

¹ إكرلف سامية، بوكراع بطيب مروة، دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي دراسة ميدانية -مركز الضرائب عين تيموشنت-، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجبائية معمقة، جامعة عين تيموشنت بلحاج بوشعيب، 2024، ص 36.

خلاصة الفصل الثاني:

يُعدّ التحصيل الضريبي أحد الركائز الأساسية لتمويل ميزانيات الدول وتحقيق استدامة المالية العامة، إذ يوفرّ الموارد اللازمة لتمويل الخدمات العامة مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، والحماية الاجتماعية. وتكمن أهمية التحصيل الضريبي في كونه وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الأعباء الضريبية بشكل عادل بين المواطنين، وتعزيز مبدأ المساواة والمواطنة. كما يساهم التحصيل الفعّال في تقليص العجز المالي والحد من الاعتماد على التمويل الخارجي، مما يعزز من سيادة القرار الاقتصادي للدولة. ومع ذلك، يواجه هذا القطاع عدة تحديات، من أبرزها التهرب الضريبي، ضعف الإدارة الضريبية، وانخفاض الوعي الضريبي لدى الأفراد والمؤسسات. ولتحسين أداء منظومة التحصيل، من الضروري تحديث الأنظمة الضريبية، توسيع القاعدة الضريبية، وتعزيز الشفافية والرقابة، إلى جانب اعتماد التكنولوجيا الحديثة لتسهيل إجراءات التحصيل وتحسين الامتثال الطوعي. إن تحقيق نظام ضريبي عادل وفعّال يشكل خطوة حاسمة نحو تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاقتصادية في المجتمع.

– الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمديرية ومركز الضرائب لولاية الطارف –

تمهيد:

- من خلال هذا الفصل سنقوم بإسقاط ما تعرضنا له في الجانب النظري على مديرية الضرائب ومركز الضرائب بولاية الطارف، وذلك من خلال تتبع الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي بمركز الضرائب بولاية الطارف.
- ولتحقيق هدف هذا الفصل، قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث يمثل المبحث الأول فيه مدخلا ضروريا لدراسة أي مؤسسة حيث تضمن تقديم المؤسسة محل الدراسة من حيث تعريفها، ودراسة هيكلها التنظيمي.
- أما المبحث الثاني فقد خصصناه إلى تقدير لقيم ومبالغ التهرب الضريبي بمركز الضرائب لولاية الطارف بالاستناد إلى الرقابة الجبائية، في حين تم تخصيص المبحث الثالث لدراسة حالات لدور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي.
- المبحث الأول: تقديم عام لمديرية الضرائب ومركز الضرائب بولاية الطارف.
 - المبحث الثاني: تقدير التهرب الضريبي عن طريق الرقابة الجبائية بمركز الضرائب.
 - المبحث الثالث: دراسة حالة لدور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي.

المبحث الأول: الإطار العام لمديرية الضرائب ومركز الضرائب بولاية الطارف

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى تعريف مديرية الضرائب ومركز الضرائب بالطارف، أهدافهما ومهامهما، وصولاً إلى هيكلهما التنظيمي بأقسامه.

المطلب الأول: تقديم مديرية الضرائب بالطارف

تعتبر المديرية الولائية للضرائب السلطة التنفيذية للدولة لممارسة سيادتها الجبائية، كما تقوم بتنفيذ مختلف السياسات الجبائية للدولة من خلال تحصيل الضرائب، وإحصاء المكلفين بالضريبة وإجراء عمليات الرقابة الجبائية للمكلفين الذين لهم تكليف جبائي.

أولاً: تعريف المديرية الولائية للضرائب:

هي إدارة عمومية تابعة لوزارة المالية المديرية العامة للضرائب تضم مصالح داخلية وأخرى خارجية، أنشأت بموجب مراسيم وقوانين خاصة تتضمن تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، تلعب المديرية الولائية للضرائب على مستوى كل ولاية من ولايات الوطن، دوراً رئيسياً في مجال الرقابة الجبائية، وتتولى القيام بهذه المهمة مديريتها الفرعية للرقابة والتحصيل الجبائية، ومصالح خارجية وفي هذا الإطار تضم المديرية الولائية للضرائب خمسة مديريات فرعية ومصالح خارجية تابعة لها وهي مركز الضرائب، المراكز الجوية للضرائب، مفتشية الضرائب، ومفتشية التسجيل والطابع، وقبضات مستقلة أو تابعة لمركز الضرائب.¹

ثانياً: تقديم مديرية الضرائب لولاية الطارف

المديرية الولائية للضرائب لولاية الطارف هي هيئة إدارية تابعة لوزارة المالية ولها عدة وظائف كباقي المديريات الأخرى في الوطن كضمان ممارسة السلطة لمراكز الضرائب والمراكز الجوية للضرائب ومفتشيات الضرائب، مكونة من خمسة مديريات فرعية على مستوى كل مكتب بحيث تلعب مديرية الضرائب بولاية الطارف دوراً محورياً في النظام الجبائي على مستوى الولاية، حيث تعد الهيئة الجبائية العليا فيها، تم إنشاء نظام المديريات الجهوية والمديرية الولائية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91 / 06 المؤرخ في 23-02-1991- المحدد للنظام الخارجي للإدارة الجبائية وصلاحياتها، والذي صدر في الجريدة الرسمية رقم 09 أين عرفت المصالح الخارجية للإدارة الجبائية تنظيماً هيكلياً مستقلاً في شكل مديريات ولائية ومفتشيات الضرائب وقبضاتها حيث يقوم بتوجيهه وتقييم ومراقبة المديريات الولائية التابعة لاختصاصاتها.

¹ موقع المديرية العامة للضرائب. <https://www.mfdgi.gov.dz>. تم الاطلاع عليه بتاريخ 28 ماي 2025.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمديرية ومركز الضرائب لولاية الطارف

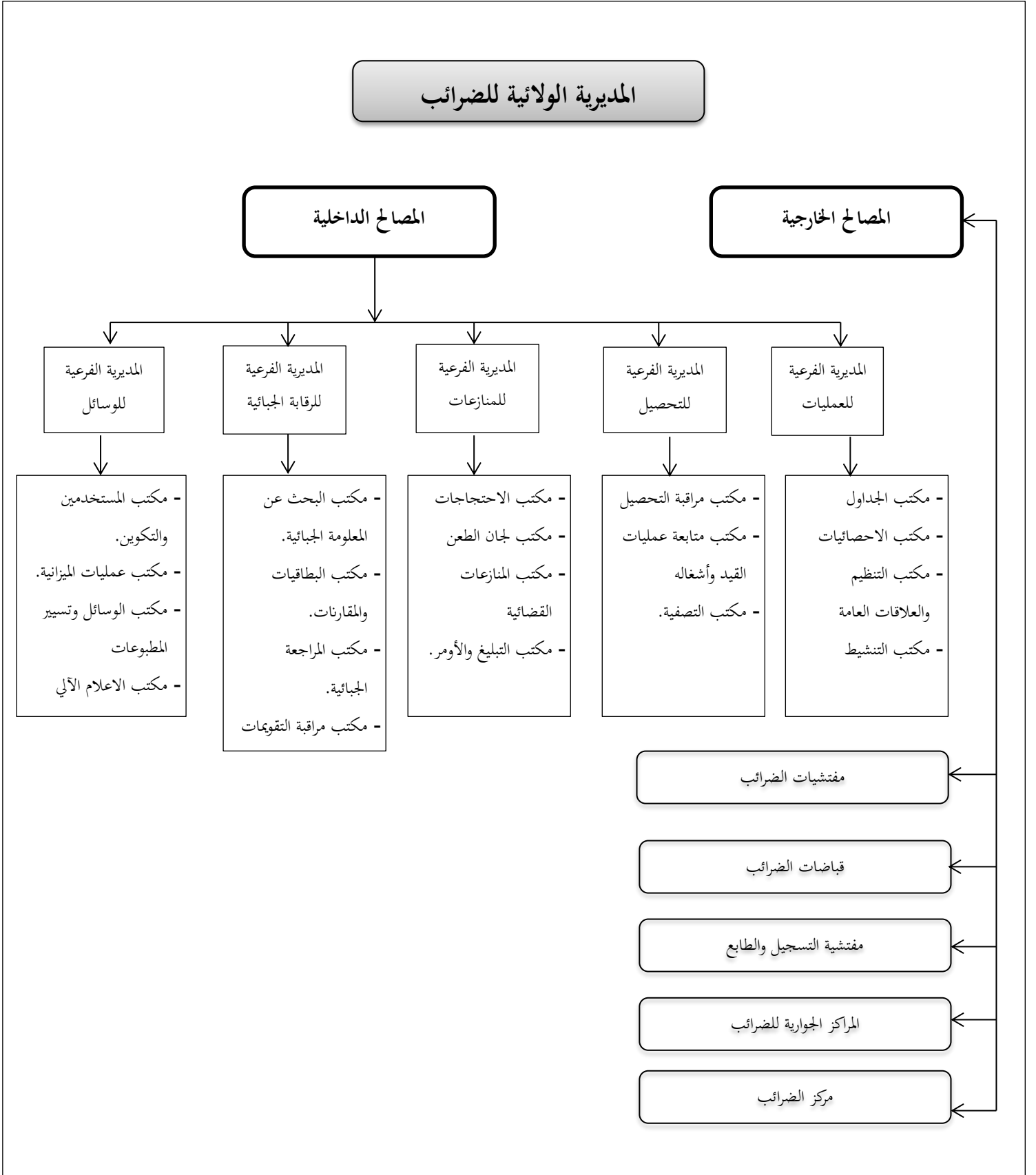
تسهر المديرية الولائية للضرائب على تطبيق التنظيم والتشريع الجبائيين مع متابعة ومراقبة نشاط المصالح الخارجية لتحقيق الأهداف المحددة لها من طرف السلطات الوصية، كما تلتزم المديرية الولائية بإبلاغ المديرية الجهوية للضرائب الواقعة ضمن دائرتها الإقليمية بكل الجداول الإحصائية المعدة دورياً (كل ثلاثة أشهر، ستة أشهر، سنوية) والمنصوص عليها في التنظيم المعمول به، وتقديم كل التقارير التي تخص سير المصالح ومدى تطبيق التشريع والتنظيم الجبائيين.

ثالثاً: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب بالطارف

تتضمن مديرية الضرائب الولائية لولاية الطارف ضمن هيكلها التنظيمي الرئيسي خمس مديريات فرعية هي:

- المديرية الفرعية للوسائل،
- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية،
- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية؛
- المديرية الفرعية للتحويل؛
- المديرية الفرعية للمنازعات الجبائية.

شكل رقم 01-03: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية الطارف



رابعاً: مهام المديرية:

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 64- مؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1428 الموافق 28 نوفمبر سنة 2007، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، فإن المديرية الولائية للضرائب مكلفة بما يأتي:

- السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية؛
 - ضمان التدابير الضرورية لتحصيل الضرائب والحقوق والرسوم الجبائية، وكذا الرسوم شبه الجبائية؛
 - تعريف وتبسيط الإجراءات الجبائية المتعلقة بالرقابة وبالتحصيل وبالمنازعات الضريبية؛
 - تطوير ونشر النظام المعلوماتي وإنشاء واجهات وأدوات الاتصال؛
 - الإشراف على تحضير الاتفاقيات الجبائية الدولية والاتفاقيات الدولية التي تشتمل على أحكام جبائية؛
 - تنفيذ الإجراءات اللازمة لمكافحة الغش والتهرب الضريبيين؛
 - السهر على التكفل بالمنازعات الإدارية والقضائية المتعلقة بمختلف أنواع الضرائب والحقوق والرسوم؛
 - السهر على تحسين العلاقات بين المصالح الجبائية والمكلفين بالضريبة.
- كما تتولى مديرية الضرائب الولائية المهام التالية:

- في مجال الرقابة:

- تنظم جميع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية؛
- تصدر الجداول وقوائم المنتوجات وشهادات الإلغاء أو التخفيض تعابنها وتصادق عليها وتقوم النتائج وتعد الحصيلة الدورية.

- في مجال التحصيل:

- تتكفل بمتابعة الجداول الفردية أو الجماعية من أجل تحصيل الضرائب؛
- تراقب التكفل والتصفية والتحصيل اللذين تقوم بهما كل قبضة

- في مجال الوسائل:

- تقدر احتياجات المديرية من الوسائل البشرية المادية، التقنية؛
- تضمن تسيير ملفات المستخدمين والاعتمادات المخصصة لهذه المصالح.

- في مجال الاستقبال والإعلام:

- تنظم استقبال المكلفين بالضريبة وتوجيههم إلى المصالح المختصة؛
- نشر المعلومات والآراء لفائدة المكلفين بالضريبة (أيام إعلامية، منشورات... إلخ).

المطلب الثاني: تقديم مركز الضرائب لولاية الطارف:

بعد إصلاح التشريع الجبائي الذي عرفه النظام الجبائي الجزائري منذ سنة 1992 سعت الدولة إلى إحداث إدارة جبائية فعالة، حيث قامت بعملية تغيير جذرية وجادة على جميع الهياكل القاعدية والمركزية للإدارة الجبائية وهذا من خلال المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006 وتطبيقا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري 2009 الذي يتضمن تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية، حيث تم استحداث مراكز الضرائب ومراكز حوارية للضرائب بدل المتفشيات والقباضات حسب طبيعة المكلفين بالضرائب.

هذه الهياكل الجديدة تعد تجسيدا لعصرنة الإدارة الجبائية تتجاوب والإصلاح التشريعي للضريبة، في محاولة من الدولة لوضع استراتيجية جبائية تمكنها من تحقيق أهدافها.

وقد تم الإعلان عن مركز الضرائب لولاية الطارف كمشروع جديد في الفاتح جانفي 2020 ويوجد مقره بحي سيدي بلقاسم ولاية الطارف، بحيث يختص بتسيير ملفات المكلفين الخاضعين للضريبة حسب النظام الحقيقي للذين لا يقل رقم أعمالهم عن خمسة عشرة ملايين دينار جزائري. إضافة إلى ذلك يختص مركز الضرائب لولاية الطارف بمتابعة الشركات والأشخاص الطبيعيين المتعلقين بالنظام الحقيقي والحقيقي المبسط، وأصحاب المهن الحرة.¹

أولا: أهداف مركز الضرائب:

إن الهدف من إنشاء هذه المراكز هو:

- توحيد وتجميع التعامل الضريبي لنفس المكلف في ملف واحد؛
- تخفيض عدد المصالح القاعدية؛
- استغلال شبكة الانترنت والتكنولوجيا الحديثة للتواصل مع المكلفين؛
- إنشاء مصلحة الاعلام والاستقبال لتحسين العلاقة مع الخاضعين.

ثانيا: مهام مركز الضرائب:

تتمثل مهام مركز الضرائب في:²

- تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة؛

¹ معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.

² موقع المديرية العامة للضرائب عبر الانترنت <https://www.mfdgi.gov.dz>

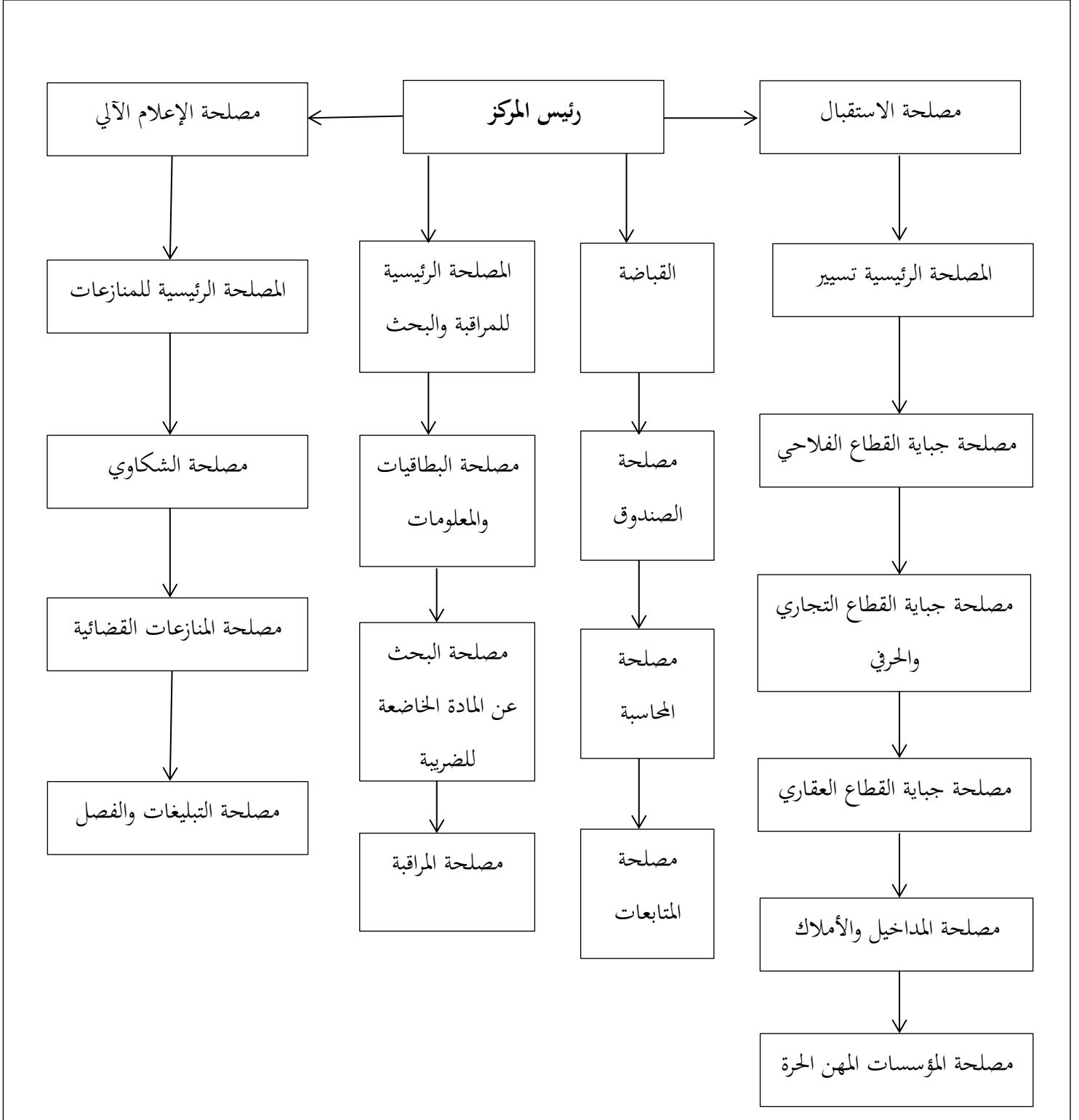
الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمديرية ومركز الضرائب لولاية الطارف

- مسك وتسيير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخيل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛
- مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية؛
- إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعاينتها والمصادقة عليها؛
- تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود؛
- ضبط الكتابات ومركزة تسليم القيم؛
- البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها ومراقبة التصريحات؛
- إعداد وإنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها؛
- تدرس الشكاوى وتعالجها؛
- تتابع المنازعات الإدارية والقضائية؛
- تعوض قروض الرسوم؛
- تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛
- تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء، لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامها الأساسي؛
- تنظم المواعيد وتسييرها؛
- تنشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مراكز الضرائب.

ثالثا: شرح مختلف مهام الهيكل التنظيمي:

يمثل الشكل الموالي الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب الطارف:

شكل رقم 03-02: الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات من المركز.

من خلال الشكل السابق، يتضح أن مركز الضرائب بالطارف يتكون من ما يلي:

- 1- مصلحة الاستقبال والإعلام:** تولى عملية:
 - تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛
 - نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية.
- 2- مصلحة الإعلام الآلي والوسائل:** تقوم ب:
 - استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وتسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة عليها؛
 - إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم، والتكفل بصيانة التجهيزات.
- 3- المصلحة الرئيسية للتسيير:** وتكلف بما يلي:
 - التكفل بالنفقات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء والمراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسات الأولية للاحتجاجات (الشكاوي)؛
 - المصادقة على الجداول الفردية للضرائب وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للمصادقة عليها بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب؛
 - إدراج تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات أو المراجعة المعمقة للوضعية الجبائية الإجمالية؛
 - إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها.
- 4- المصلحة الرئيسية للمراقبة:** وتختص ب:
 - البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها؛
 - اقتراح عمليات المراقبة وإنجازها بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات والتصريحات للمكلفين التابعين لمركز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية تقييمية دورية.
- 5- المصلحة الرئيسية للمنازعات:** تتولى عمليات:
 - دراسة الطعون النزاعية أو الإعفائية الموجهة لمركز الضرائب والناجمة عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة TVA ؛
 - متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية

6- القباضة: يكمن دورها في:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم المكلفون بالضريبة فيما يخص التسديدات التلقائية التي تتم أو عن طريق الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصي؛.
- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلق بالتحصيل الجبري للضريبة؛
- مسك المحاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة المجلس المحاسبة.

وتضم القباضة ثلاثة مصالح هي:

✓ مصلحة الصندوق؛

✓ مصلحة المحاسب؛.

✓ مصلحة المتابعات.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمديرية ومركز الضرائب لولاية الطارف

المبحث الثاني: تقدير التهرب الضريبي عن طريق الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب لولاية الطارف

يتناول هذا المبحث تقدير لقيم ومبالغ التهرب الضريبي عن طريق الرقابة الجبائية بمركز الضرائب لولاية الطارف لفترات

زمنية مختلفة وعن طريق شكلين من أنواع الرقابة الجبائية وهما الرقابة الشاملة والرقابة المعمقة

المطلب الأول: تقدير التهرب الضريبي عن طريق الرقابة الشاملة بمديرية الضرائب الطارف:

وهي الرقابة التي تتم داخل مكاتب مفتشيات أو مراكز الضرائب بشكل دوري دون تنقل أعوان الإدارة الجبائية،

وينقسم هذا الشكل من الرقابة إلى نوعين هما:

أولاً: الرقابة الشكلية:

تعتبر الرقابة الشكلية أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلفين، فهي تخص مجمل

التدخلات التي لها علاقة بتصحيح الأخطاء المادية الظاهرة في التصريحات والملاحظة من طرف المراقبين الجبائين، كما أن

لها مهمة مراقبة هوية وعنوان المكلفين بالضريبة والعناصر المتاحة في تحديد الوعاء الضريبي، فالغرض من هذه الرقابة هو

ضمان أن التصريحات المقدمة كتبت بطريقة صحيحة من الناحية الشكلية دون التعمق فيها بإجراء مقارنة بما تحتويه من

المعلومات وتلك التي تتوفر لدى الإدارة الجبائية.

والجدول الموالي يمثل تقدير التهرب الضريبي عن طريق الرقابة الشكلية ضمن برنامج التحقيق المحاسبي (CF):

جدول رقم 03-01: تقدير التهرب الضريبي ضمن برنامج التحقيق المحاسبي بمديرية الضرائب الطارف للفترة

2025/04/30-2021

السنة	عدد الملفات المبرمجة للتحقيق	مبلغ التهرب الضريبي حسب برنامج التحقيق المحاسبي Controle Formel
2021	107	274 225 362.00 دج
2022	275	258 209 678.00 دج
2023	155	115 564 973.00 دج
2024	251	137 693 960.00 دج
2025 حتى تاريخ 04/30	165	138 363 996.00 دج
المجموع	788	924 057 789.00 دج

المصدر: من إعداد الطالب بناء على وثائق من مديرية الضرائب.

يمثل الجدول رقم 03-01 تقدير التهرب الضريبي ضمن برنامج التحقيق المحاسبي (الرقابة الشكلية Contre

Formel) على مستوى مديرية الضرائب بالطارف خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى غاية 30 أفريل 2025.

ويبرز من خلال المعطيات تفاوت واضح في كل من عدد الملفات المرجحة للتحقيق ومبالغ التهرب الضريبي المقدرة، ما يعكس تغيرات متعددة الجوانب مرتبطة بالسياسات الرقابية، والسلوك الجبائي للمكلفين، ومدى نجاعة البرامج المعتمدة. نسجل في سنة 2021 أعلى مبلغ تهرب ضريبي مقدّر بقيمة 274.2 مليون دج، رغم أن عدد الملفات المرجحة كان هو الأدنى في العينة المدروسة، بـ 107 ملفًا فقط. وهذا يشير إلى وجود حالات تهرب جسيم ومركز لدى عدد محدود من المكلفين، ما قد يعكس توجه الرقابة نحو الملفات "الثقيلة" أو التي تحمل مؤشرات خطورة مرتفعة. أما سنة 2022، فقد شهدت أعلى عدد من الملفات بـ 275 ملفًا، لكن قيمة التهرب الضريبي كانت أقل من سنة 2021، بنحو 258.2 مليون دج، وهو ما يمكن تفسيره بتركيز التحقيقات على كم أكبر من الملفات، ربما ذات أثر مالي أقل، أو نتيجة لتوزيع الجهد الرقابي على نطاق أوسع دون التعمق الكافي في كل حالة.

في سنة 2023، عرف عدد الملفات انخفاضًا ملحوظًا إلى 155 ملفًا، رافقه تراجع واضح في قيمة التهرب المقدّر إلى 115.6 مليون دج، ما يمكن أن يدل إما على تحسن نسبي في التزام المكلفين أو على انخفاض فاعلية التحقيقات في اكتشاف مبالغ معتبرة.

نفس المنحى يُلاحظ في سنة 2024، رغم ارتفاع عدد الملفات إلى 251 ملفًا، إذ لم تتجاوز قيمة التهرب المقدّر 137.7 مليون دج، ما يكرّس فرضية انخفاض "الجدوى المالية" النسبية لكل ملف محقق.

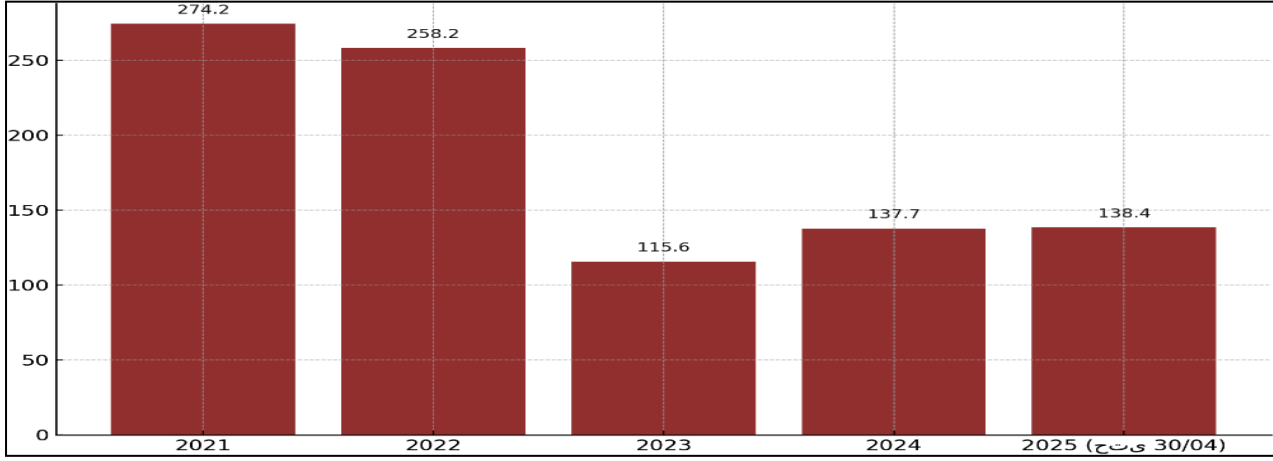
أما سنة 2025، التي يغطيها الجدول حتى نهاية شهر أفريل فقط، فقد شهدت 165 ملفًا مع قيمة تهرب تقارب 138.4 مليون دج، أي أن المردودية المالية للتحقيق (التهرب المكتشف لكل ملف) بدأت في الارتفاع مجددًا، ما قد يعكس انتقائية أفضل في برمجة الملفات.

عموماً، تكشف هذه الأرقام عن عدة مؤشرات مهمة: هناك تذبذب واضح في النتائج السنوية للتحقيقات الشكلية، مما يدل على تباين في الاستهداف وفي نجاعة البرنامج التحقيقي من سنة لأخرى. كما يظهر أن عدد الملفات لا يعكس دائماً حجم التهرب، مما يسلب الضوء على أهمية المعايير المعتمدة في اختيار الملفات، ومدى جاهزية واحترافية المحققين. يمكن أيضاً ربط هذه التقلبات بعوامل خارجية، كالإصلاحات الجبائية، والتطورات الاقتصادية، والتغير في سلوك المكلفين، أو حتى تغير في الموارد البشرية والتقنية المتاحة لمصالح الرقابة.

في الجمل، يبرز الجدول ضرورة تعزيز أدوات التحليل القبلي للاختيار الذكي للملفات، وتطوير مهارات المحققين لضمان تحقيق أعلى مردودية من حيث القيمة مقابل الجهد الرقابي المبذول.

والشكل الموالي يمثل النتائج سابقة الذكر.

شكل رقم 03-03: تقدير التهرب الضريبي ضمن برنامج التحقيق المحاسبي بمديرية الضرائب الطارف للفترة



2025/04/30-2021

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم 03-01.

ثانيا: الرقابة على الوثائق:

يكون هذا النوع أكثر عمقا من الرقابة الشكلية، حيث يتعدى الأمر إلى إجراء مقارنات بين ما تحتويه التصريحات الجبائية للمكلفين من معلومات مختلفة، ومنه فإن الرقابة على الوثائق تهتم بإجراء فحص مفصل للتصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين ومقارنتها مع مختلف المعلومات والوثائق التي هي بجوزة الإدارة الجبائية انطلاقا من ملفاتهم الخاصة، ولكن هذا النوع من الرقابة أشمل من الرقابة على التصريحات، فإنه يستوجب احضار الوثائق والسجلات المحاسبية المطلوبة، حيث أنه لا يقتصر فقط على محتوى التصريحات الجبائية.

والجدول الموالي يمثل تقدير التهرب الضريبي عن طريق الرقابة على الوثائق (CSP)

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمديرية ومركز الضرائب لولاية الطارف

جدول رقم 03-02: تقدير التهرب الضريبي عن طريق الرقابة على الوثائق بمديرية الضرائب الطارف للفترة

2024-2021

السنة	عدد الملفات المبرجة للتحقيق	مبلغ التهرب الضريبي حسب برنامج المراقبة على الوثائق CSP
2021	53	108 169 164.00 دج
2022	65	81 829 701.00 دج
2023	101	116 139 722.00 دج
2024	935	440 042 648.00 دج
المجموع	1054	746 181 235.00 دج

المصدر: من إعداد الطالب بناء على وثائق من مديرية الضرائب.

يُظهر الجدول رقم 03-02 تطور تقديرات التهرب الضريبي المحقق من خلال الرقابة على الوثائق (CSP) بمديرية الضرائب الطارف خلال الفترة من 2021 إلى 2024.

بدايةً من سنة 2021، تم تسجيل 53 ملفًا فقط، ومع ذلك بلغت قيمة التهرب الضريبي المكتشفة 108.17 مليون دج، ما يشير إلى وجود تهرب مرتفع نسبيًا في ملفات محدودة العدد، وهو ما يعكس ربما تركيزًا على حالات معقدة أو ذات أثر مالي كبير، ويمنح مؤشراً أولياً على كفاءة الاستهداف الرقابي في تلك السنة. في سنة 2022، ارتفع عدد الملفات المحققة قليلاً إلى 65 ملفًا، لكن المبلغ المكتشف من التهرب انخفض إلى 81.83 مليون دج. هذا التراجع في القيمة، رغم الزيادة في الحجم، قد يدل على انخفاض في فعالية اختيار الملفات، أو على أن التهرب في تلك السنة كان أكثر تشتتًا وأقل تركّزًا. وهو ما يجعل متوسط التهرب لكل ملف أقل من السنة السابقة، ما قد يؤشر على ضعف مردودية الرقابة في تلك السنة.

أما سنة 2023 فقد شهدت قفزة كبيرة في عدد الملفات إلى 101 ملفًا، وترافق ذلك مع ارتفاع كبير في قيمة التهرب المقدّر إلى 116.14 مليون دج، أي أعلى من السنتين السابقتين معًا. يُمكن تفسير هذا التحسن بعودة أكثر فعالية لآليات الاستهداف والتحقيق، أو بتحسّن في أداء المحققين، خاصة وأن عدد الملفات تضاعف تقريبًا مقارنة بـ 2021، مع مردودية جيدة نسبيًا في النتائج المالية المحققة.

وتأتي سنة 2024 لتتوج هذا المسار التصاعدي من حيث الحجم والنتائج، حيث تم التحقيق في 935 ملفًا، أي ما يعادل أكثر من 9 أضعاف ملفات سنة 2023، وتم خلالها اكتشاف أكبر مبلغ تهرب ضريبي خلال الفترة بـ 440.04 مليون دج. ورغم أن متوسط التهرب لكل ملف قد يكون أقل نسبيًا من السنوات السابقة بسبب العدد الكبير للملفات،

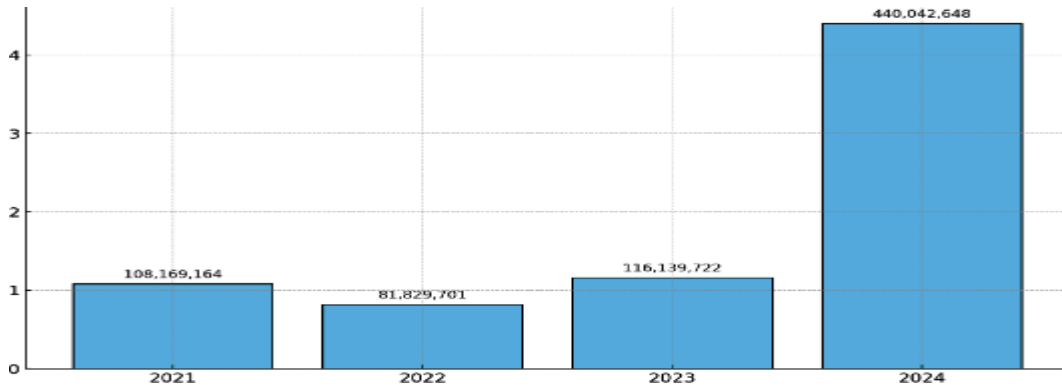
الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمديرية ومركز الضرائب لولاية الطارف

فإن هذا الإنجاز يعكس مجهودًا رقابيًا واسع النطاق، ونجاحًا في توسيع شبكة الرقابة والوصول إلى عدد أكبر من المكلفين، ما يعزز الدور الردعي والمالي للرقابة على الوثائق.

بشكل عام، يبرز هذا التطور أن الرقابة على الوثائق قد تطورت من حيث الحجم والمردودية عبر السنوات، مع منحى تصاعدي واضح نحو سنة 2024، ما يدل على تحسينات مستمرة سواء في الموارد البشرية، أو أدوات التحليل، أو في استراتيجية استهداف الملفات، وهو ما ينبغي تعزيزه لضمان ديمومة هذا الأداء وتحسين فعاليته أكثر.

وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم 03-04: تقدير التهرب الضريبي عن طريق الرقابة على الوثائق بمديرية الضرائب الطارف للفترة 2021-2024



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول 03-02

المطلب الثاني: الرقابة المعمقة:

وتنقسم إلى ثلاثة أنواع كما يلي:

أولاً: التحقيق المحاسبي VC :

يسمح هذا الشكل من التحقيق للإدارة الجبائية من التأكد من صحة وثبوت التقييدات المحاسبية أو من إجراء مقارنة

بين التصريحات الجبائية والتقييدات المحاسبية قصد التأكد من مصداقية وصحة التصريحات.

والجدول الموالي يمثل تقدير التهرب الضريبي عن طريق برنامج التحقيق المحاسبي:

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمديرية ومركز الضرائب لولاية الطارف

جدول رقم 03-03: تقدير التهرب الضريبي عن طريق برنامج التحقيق المحاسبي بمديرية الضرائب الطارف للفترة
2024-2021

السنة	عدد الملفات المبرجة للتحقيق	مبلغ التسوية الجبائية المفروضة تمثل حقوق مطالب بتسديدها غير مصرح بها (تهرب ضريبي)
2021	19	23 631 939.00 دج
2022	/	لا يوجد (لم يتم برمجة ملفات جائحة كورونا)
2023	10	162 789 536.00 دج
2024	10	11 710 342.00 دج
		تخص (02) ملفات فقط و 08 في طور التسوية
المجموع	39	198 329 817.00 دج

المصدر: من إعداد الطالب بناء على وثائق من مديرية الضرائب.

يبين جدول تقدير التهرب الضريبي عن طريق برنامج التحقيق المحاسبي بمديرية الضرائب الطارف تطور نشاط التحقيقات الضريبية خلال السنوات من 2021 إلى 2024.

في سنة 2021، تم برمجة 19 ملف تحقيق، مع مبلغ تسوية جبائية بلغ حوالي 23.63 مليون دج. يشير هذا إلى بداية نشاط رقابي واضح نسبياً، حيث كان عدد الملفات محدوداً نسبياً، مع قيمة مالية ملحوظة تمثل حقوق مطالب بها غير مصرح بها، مما يعكس تركيزاً على عدد ملفات محددة ذات تهرب ضريبي معتبر.

أما في سنة 2022، فتم تسجيل توقف كامل في برمجة ملفات التحقيق (لا توجد ملفات مبرجة)، مما أدى إلى غياب تام في تسجيل أي مبلغ تسوية. يمكن تفسير هذا التوقف بالظروف الاستثنائية التي شهدتها تلك السنة، والمتعلقة بجائحة كورونا والإجراءات المرتبطة بها، والتي أدت إلى تعطيل أو تأجيل عمليات الرقابة والتحقيق.

في سنة 2023، عاد النشاط الرقابي بقوة حيث تم برمجة 10 ملفات للتحقيق، وهو انخفاض في عدد الملفات مقارنة بسنة 2021، لكن المبلغ المتعلق بالتسويات الجبائية ارتفع بشكل كبير إلى حوالي 162.79 مليون دج. هذا التناقض بين انخفاض عدد الملفات وارتفاع مبلغ التسوية يشير إلى تركيز ملحوظ على ملفات ذات تهرب كبير، مما يعكس تحسناً في استهداف القضايا ذات الأثر المالي الكبير.

في سنة 2024، استمر عدد الملفات المبرجة في نفس العدد (10 ملفات)، مع تسجيل مبلغ تسوية جبائية أقل من السنة السابقة، حيث بلغ حوالي 117.10 مليون دج، مع ملاحظة أن ملفين فقط من هذه الملفات تم تخصيصهما،

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمديرية ومركز الضرائب لولاية الطارف

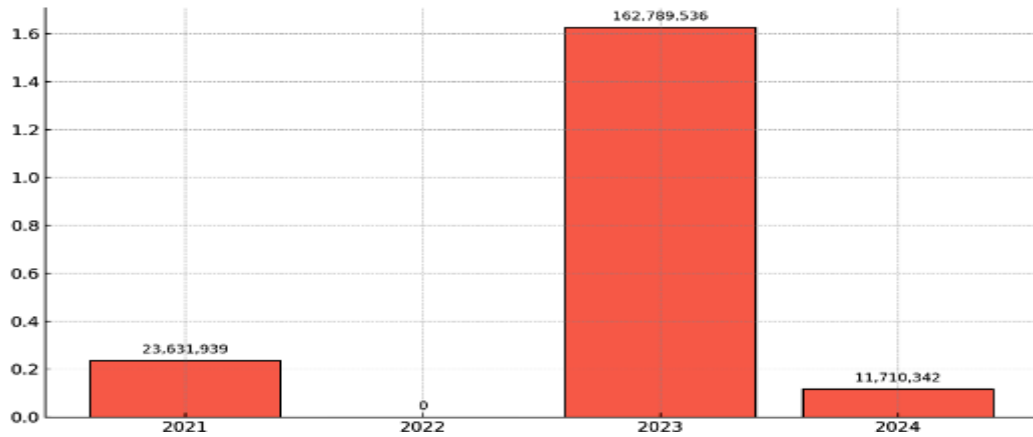
في حين أن 8 ملفات أخرى لا تزال في طور التسوية. هذا يشير إلى استقرار نسبي في حجم التحقيقات، مع إمكانية تعديل المبلغ النهائي بعد الانتهاء من تسوية الملفات العالقة. كما قد يعكس الانخفاض النسبي في مبلغ التسوية مقارنة بـ 2023 تقليلاً في حجم التهرب المكتشف أو تأثير جزئي للملفات قيد التسوية.

بشكل عام، يمكن ملاحظة أن مجموع ملفات التحقيق خلال الفترة من 2021 إلى 2024 بلغ 39 ملفاً، مع مبلغ تسوية إجمالي قدره حوالي 198.33 مليون دج، وهو ما يعكس نشاطاً رقابياً ذا مردودية مالية معتبرة، رغم التقلبات السنوية المرتبطة بعوامل خارجية وإدارية.

يظهر هذا التطور أن برنامج التحقيق المحاسبي شهد تحديات واضحة في سنة 2022، لكنه عاد ليحقق نتائج مالية مهمة في السنوات التالية، مع تركيز ملحوظ على الملفات ذات المبالغ الكبيرة في سنوات 2023 و2024، مما يدل على تحسين استراتيجيات الاستهداف والتحقيق في قضايا التهرب الضريبي ذات الأثر الكبير. هذا التطور يشير إلى أهمية استمرار دعم وتطوير آليات التحقيق لضمان تعظيم العائدات وتقليل حالات التهرب الضريبي في المستقبل. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم 03-05: تقدير التهرب الضريبي عن طريق برنامج التحقيق المحاسبي بمديرية الضرائب الطارف للفترة

2024-2021



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول 03-02.

ثانياً: التحقيق المصوب VP :

هو تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقدمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية، يخضع التحقيق المحسوب في المحاسبة لنفس القواعد المطبقة في تحقيق المحاسبة. والجدول الموالي يمثل تقدير التهرب الضريبي عن طريق التحقيق المصوب.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمديرية ومركز الضرائب لولاية الطارف

جدول رقم 03-04: تقدير التهرب الضريبي عن طريق برنامج التحقيق المصوب بمديرية الضرائب الطارف للفترة 2021-2024

السنة	عدد الملفات المبرمجة للتحقيق	مبلغ التسوية الجبائية المفروضة تمثل حقوق مطالب بتسديدها غير مصرح بها (تهرب ضريبي)
2021	15	12 094 451.00 دج
2022	11	4 204 757.00 دج
2023	10	26 554 984.00 دج
2024	10	6 518 217.00 دج
المجموع	46	49 372 409.00 دج

المصدر: من إعداد الطالب بناء على وثائق من مديرية الضرائب.

يُبرز جدول رقم 03-04 تطور تقديرات التهرب الضريبي المكتشفة من خلال برنامج التحقيق المصوب بمديرية الضرائب الطارف على مدار السنوات من 2021 إلى 2024، ويعكس هذا الجدول حجم الجهود المبذولة في هذا النوع من التحقيقات الذي يستهدف تصحيح وضعيات ضريبية معينة بناءً على مؤشرات محددة.

في سنة 2021، تم التحقيق في 15 ملفاً، نتج عنها اكتشاف مبلغ تهرب ضريبي قدره حوالي 12.09 مليون دج. هذا الرقم، وإن لم يكن مرتفعاً جداً، إلا أنه يعكس بداية نشاط رقابي متوازن بين عدد الملفات وحجم التسوية، مع متوسط تهرب يقارب 0.8 مليون دج لكل ملف، مما يدل على فعالية نسبية في استهداف الملفات.

أما سنة 2022 فقد شهدت انخفاضاً في عدد الملفات إلى 11 ملفاً، رافقه أيضاً تراجع في قيمة التسوية الجبائية إلى حوالي 4.20 مليون دج، وهو ما يمثل أقل مبلغ خلال الفترة. هذا الانخفاض قد يكون مرتبطاً إما بضعف في مردودية الملفات المختارة، أو بانخفاض مستوى التهرب الضريبي الفعلي في تلك السنة، ما يجعل متوسط التهرب لكل ملف أقل من السنة السابقة، ويعكس محدودية النتائج المحققة.

في سنة 2023، ورغم الحفاظ على نفس عدد الملفات المحققة مثل 2022 (10 ملفات)، فقد ارتفع مبلغ التسوية بشكل كبير إلى حوالي 26.55 مليون دج، ما يمثل تحسناً واضحاً في الأداء الرقابي لهذا البرنامج. هذا التحول يمكن تفسيره بتحسين في آليات اختيار الملفات، أو استهداف قضايا ذات أثر مالي أكبر، حيث ارتفع متوسط التهرب لكل ملف إلى أكثر من 2.6 مليون دج، وهو أعلى مردودية خلال كامل الفترة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمديرية ومركز الضرائب لولاية الطارف

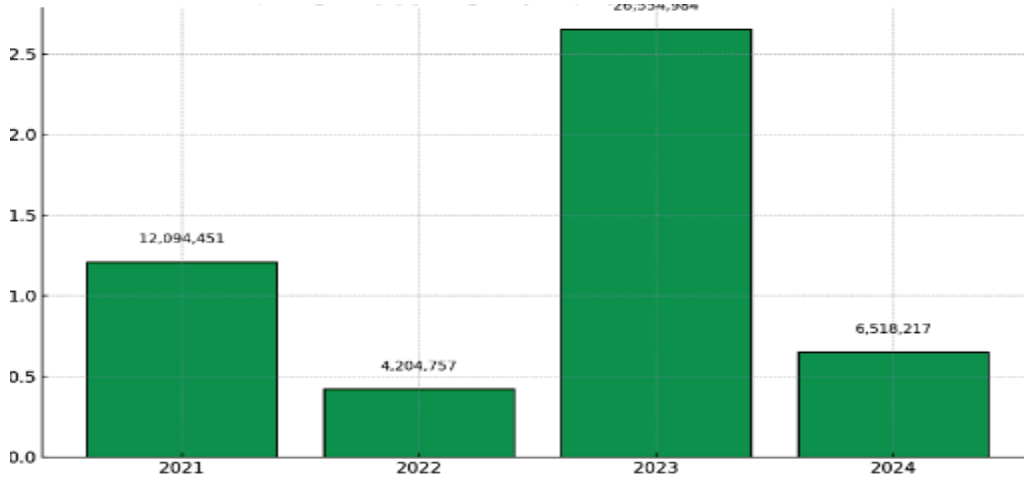
وفي سنة 2024، استمر التحقيق المصوب بنفس عدد الملفات (10 ملفات)، لكن مع تراجع المبلغ المحقق إلى 6.51 مليون دج، وهو انخفاض واضح مقارنة بالسنة السابقة. هذا التراجع، رغم ثبات عدد الملفات، قد يعود إلى طابع الملفات المختارة أو محدودية التهرب المكتشف فيها. كما يمكن أن يكون ناتجاً عن اختلاف في طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي تم التحقيق فيها.

بشكل إجمالي، بلغ عدد الملفات التي خضعت للتحقيق المصوب خلال هذه الفترة 46 ملفاً، نتج عنها تسوية جبائية إجمالية تقدر بـ 49.37 مليون دج. يُظهر هذا الرقم أن برنامج التحقيق المصوب يُعد أداة رقابية متخصصة تركز على حالات محددة، وربما أقل شمولية من البرامج الأخرى، إلا أنه يُظهر تفاوتاً واضحاً في مردوديته عبر السنوات، ويبرز أهمية الاستمرار في تحسين منهجية اختيار الملفات لرفع فعاليته.

وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم 03-06: تقدير التهرب الضريبي عن طريق برنامج التحقيق المصوب بمديرية الضرائب الطارف للفترة

2024-2021



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول 03-02.

ثالثاً: برنامج التحقيق المحاسبي في الوضعية الشاملة VASFE:

يهدف التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة إلى التأكد من مصداقية وصحة التصريحات الاجمالية للمداخيل، كما يطبق أيضاً هذا التحقيق على الأشخاص الذين لا يكتتبون بتصريحاتهم الجبائية، ويتمثل هذا التحقيق في مراقبة الانسجام الحاصل بين المداخيل المصرح بها، والحالة المالية والعناصر المكونة لنمط معيشة أعضاء نمط المقر الجبائي والجدول الموالي يمثل تقدير التهرب الضريبي عن طريق برنامج التحقيق المحاسبي في الوضعية الشاملة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمديرية ومركز الضرائب لولاية الطارف

جدول رقم 03-05: تقدير التهرب الضريبي عن طريق برنامج التحقيق المحاسبي في الوضعية الشاملة للفترة

2024-2019

السنة	عدد الملفات المرجحة للتحقيق	مبلغ التهرب الضريبي حسب برنامج التحقيق المحاسبي في الوضعية الشاملة
2019	/	1 325 004.00 دج
2020	/	لم يتم برجة ملفات
2021	/	
2022	/	
2023	/	
2024	03	
المجموع	03	1 325 004.00 دج

المصدر: من إعداد الطالب بناء على وثائق من مديرية الضرائب

يظهر جدول رقم 03-05 واقع استخدام برنامج التحقيق المحاسبي في الوضعية الشاملة بمديرية الضرائب الطارف خلال الفترة من 2019 إلى 2024، ويعكس هذا الجدول محدودية النشاط الرقابي ضمن هذا الإطار، مع تسجيل نتائج فعلية فقط في سنة واحدة.

في سنة 2019، تم برجة 3 ملفات للتحقيق عبر هذا البرنامج، وأسفر ذلك عن اكتشاف تهرب ضريبي بلغ 1.33 مليون دج تقريباً. ورغم محدودية عدد الملفات، فإن هذه النتيجة تعطي مؤشراً مبدئياً على قدرة البرنامج على رصد حالات تهرب ضريبي من خلال فحص الوضعية المحاسبية الشاملة للمكلفين، بمتوسط تهرب يقارب 442 ألف دج لكل ملف. أما بالنسبة للسنوات من 2020 إلى 2024، فيلاحظ غياب تام للبيانات المتعلقة بعدد الملفات أو مبالغ التهرب المكتشفة. حيث لم يتم برجة أي ملفات للتحقيق في هذه الفترة، أو لم تُسجل نتائج فعلية يُمكن إدراجها في التقرير. بناءً عليه، يمكن القول إن برنامج التحقيق المحاسبي في الوضعية الشاملة قد سُجّل له حضور محدود، بملفات معدودة ونتائج متواضعة بالمقارنة مع البرامج الأخرى مثل التحقيق المصوب. فبمجموع 3 ملفات فقط و1.33 مليون دج من التهرب الضريبي خلال فترة 6 سنوات، يبدو أن هذا البرنامج لم يكن أداة رقابية فعالة أو مستعملة بانتظام لدى مديرية الضرائب خلال الفترة المعنية.

المبحث الثالث: دراسة حالة لدور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي

سيتم من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على تجارب ميدانية في مجال الرقابة الجبائية، وبيان دورها العملي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، والتحصيل الضريبي بمركز الضرائب ومديرية الضرائب لولاية الطارف.

المطلب الأول: دراسة حالة شركة A بمركز الضرائب الطارف:

تتمثل الحالة في الشركة A ، وفقا للملحق رقم 01 حيث تم برمجة الملف في إطار أحكام المادة 18-19 من قانون الاجراءات الجبائية.

- تمت التسوية الجبائية بناء على كشف معلومات وارد إلى المصلحة يتضمن وجود مكلف بالضريبة يمارس نشاط تجاري وحقق رقم أعمال لسنة 2020 بمبلغ 10 700 400.00 دج؛
- تم ارسال طلب معلومات إلى المعني تحت رقم 185 بتاريخ 2024/10/27 من أجل الحضور إلى المصلحة مرفقا بالكشف البنكي والتصريحات الشهرية والسنوية للفترة من 2020-2023؛
- لم تكن هناك استجابة من المكلف بالضريبة؛
- تم تحرير اقتراح بالتسوية الجبائية نموذج سلسلة C 04 تحت رقم 329 بتاريخ 2024/12/26 يتضمن فرض تسوية جبائية أو ضرائب تخص عدم إيداع التصريحات الشهرية والسنوية وضريبة الدخل الإجمالي للسنوات من 2020-2023؛
- فرض ضريبة تخص سنة 2020 وفقا لرقم الأعمال الوارد إلى المصلحة (10 700 400.00 دج) مع إضافة 20% هامش ربح يصبح رقم الأعمال المحقق هو:
$$12\ 840\ 480.00 = 120\% \times 10\ 700\ 400.00$$
- تم فرض الضريبة: الرسم على النشاط المهني، رسم القيمة المضافة، الضريبة على أرباح الشركات، وذلك وفقا لأحكام المواد 217، 322، 360، 192 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، والمادة 21 و116 من قانون الرسم على رقم الأعمال؛
- المبلغ الاجمالي للضريبة المفروضة المقترحة 6 899 918.00 دج؛
- لم يتم الرد على الاقتراح بالتسوية الجبائية؛
- تم ارسال تبليغ نهائي يتضمن فرض الضريبة بصفة نهائية تحت رقم 51 بتاريخ 2025/03/18 وبمبلغ إجمالي: 918.00 899 6 دج.

تمثل هذه القيمة حقوق لم يتم التصريح بها في شكل تهرب ضريبي تم تحصيلها عن طريق الرقابة الجبائية.

المطلب الثاني: دراسة حالة شركة B بمركز الضرائب الطارف:

- تتمثل الحالة في الشركة B وفقا للملحق رقم 02، حيث تم اعتماد التسوية الجبائية بناء على برمجية المعني في إطار المراقبة على الوثائق CSP لسنة 2024 (المادة 20 مكرر من قانون الاجراءات الجبائية).
- تم ارسال طلب معلومات إلى المعني تحت رقم 59 بتاريخ 2024/05/09 من أجل الحضور إلى المصلحة مرفقا بالكشف البنكي، التصريحات الجبائية، جدول الحسم للرسم على القيمة المضافة... الخ، للسنوات 2020، 2021، 2022؛
 - تم ارسال اقتراح بالتسوية الجبائية نموذج سلسلة C 04 تحت رقم 85 بتاريخ 2024/06/03 يتضمن اقتراح تسوية جبائية لسنة 2020 و 2021 تخص التصريحات المودعة خلال هذه الفترة لعدم التوافق مع التشريع الجبائي المعمول به؛
 - لم يتم الرد على الاقتراح بالتسوية؛
 - تم ارسال تبليغ نهائي يتضمن فرض تسوية جبائية/ ضريبة بصفة نهائية بتاريخ 2024/06/03، تتضمن فرض ضرائب بمبلغ إجمالي 63.6 821.00 دج.
- يمثل هذا المبلغ حقوق لم يتم التصريح بها في شكل تقرب ضريبي تم تحصيلها عن طريق الرقابة الجبائية.

المطلب الثالث: دراسة حالة شركة X على مستوى مديرية الضرائب بالطارف:

- تخص الحالة الشركة X وفقا للملحق رقم 03، حيث تم اعتمادها بناء على برمجية الملف في إطار برنامج الخضوع للتحقيق المحاسبي السنوية لسنة 2020.
- تم ارسال اشعار بالتبليغ رقم 53 بتاريخ 2020/11/18؛
 - ارسال التبليغ الأولي رقم 23 بتاريخ 2022/03/20؛
 - رد المعني في الوارد بتاريخ 2022/04/27؛
 - انعقاد جلسة التحكيم الأولى بتاريخ 2022/06/13؛
 - انعقاد جلسة التحكيم الثانية بتاريخ 2022/12/29؛
 - ارسال التبليغ الثاني والنهائي رقم 48 بتاريخ 2022/12/29 يتضمن تسوية جبائية نهائية تخص فترة النشاط المعنية بالتحقيق المحاسبي تتضمن فرض ضرائب وتسوية جبائية بمبلغ إجمالي يقدر بـ 7 453 960.00 دج.

يتمثل هذا المبلغ في حقوق لم يتم التصريح بها أي حجم التهرب الضريبي لهذه الشركة والتي تم تحصيلها عن طريق الرقابة الجبائية في إطار برنامج التحقيق المحاسبي.

خلاصة الفصل الثالث:

جاء هذا الفصل في شكل فصل تحليلي ميداني للتحقق من دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي بمديرية الضرائب ومركز الضرائب بولاية الطارف.

في بداية هذا الفصل تم تقديم المؤسسة، ثم تقدير للتهرب الضريبي الذي تم من طرق الرقابة الجبائية بالمؤسستين، وصولا لدراسة حالات للتهرب الضريبي تم معالجتها من طرف الرقابة الجبائية

وبذلك تم إسقاط مختلف المفاهيم النظرية المقدمة في الفصلين النظريين على ما يدور فعلا في المؤسستين محل الدراسة، حيث تبين وجود تأثير للرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي بهما، وأن اعتماد أساليب رقابية فعالة، سواء المكتتبية أو الميدانية، يساهم بشكل ملموس في الكشف عن حالات الغش الجبائي، وتصحيح الوضعيات غير القانونية، ورفع مستوى الالتزام الطوعي لدى المكلفين

– خاتمة –

من خلال ما سبق يمكن القول أن الضريبة أداة من أدوات تمويل الخزينة العمومية، وللحفاظ عليها أعطى المشرع الجزائري صلاحيات واسعة للمصالح الجبائية، من خلال وضع نظام رقابة جبائي يقف حاجزا أمام الممارسات التي يقوم بها المكلفون من التهرب الضريبي للتخلص من دفع ما يقع على عاتقهم من حقوق، من خلال التحقق من صحة وصدق التصريحات من طرف المكلفين وكذا مراقبة مدة احترام التسجيلات المحاسبية في دفاتر المكلفين للقوانين والقواعد السارية، مما يحقق القدرة على استرجاع الحقوق المخفأة وبالتالي التأثير الإيجابي والفعال في زيادة الحصيلة الضريبية، وبالتالي تغطية النفقات العامة للدولة.

ويتخذ المكلفون بالضريبة عدة أساليب للغش أو التهرب الضريبي منها:

- عدم التصريح الكلي برقم الأعمال المحقق (إخفاء كلي)؛
- التصريح الجزئي برقم الأعمال المحقق (إخفاء جزئي)؛
- استعمال فواتير مزورة أو وهمية غير حقيقية من أجل تضخيم الأعباء وتخفيض الحقوق واجبة الدفع
- استعمال ختم مزور ومقلد لمصالح إدارة الضرائب لتحرير وثائق إدارية مثل البطاقة الجبائية، شهادة الوضعية الجبائية، شهادات الإعفاء من الضرائب، واستعمال ذلك في التصريحات الجبائية؛
- استعمال طرق كثيرة ومختلفة.

وتسعى الإدارة الجبائية لمحاربة هذا التهرب أو الغش عن طريق:

- تسجيل المتعاملين المتتهربين الذين يستعملون وثائق مزورة سواء فواتير أو انعدام المقر التجاري ومقر الشركة، أو سجل تجاري مزور، أو شهادات إدارية صادرة عن المصالح الضريبية غير حقيقية، سواء مقلدة أو غير ذلك بتسجيلهم في الفهرس الوطني للمتتهربين، وهو فهرس وطني يتضمن كل المعلومات المتوفرة، ونوع المخالفة وتاريخها، مما يسمح بالتشهير بهم وطنيا، ويمنع قانونيا التعامل معهم؛

- الرقمنة: بعد تفعيل الرقمنة في إدارة الضرائب وأصبحت كل الإدارات على المستوى الوطني مرتبطة مع المديرية العامة بشبكة تسمح بمراقبة إيداع التصريحات، ومعالجة الاختلالات المكتشفة من حيث التصريح أو التسديد في أقرب الآجال.

- رفع الدعاوي القضائية: يتم رفع دعوى قضائية من طرف إدارة الضرائب عند اكتشاف استعمال طرق تحايل وتزوير من طرف المتعاملين أثناء ممارسة النشاط وذلك لردع المخالفين وحماية حقوق الخزينة العمومية.
 - الرقابة الجبائية: تبقى هي الوسيلة الأكثر فعالية في مراقبة تصريحات المكلفين بالضريبة والتزامهم بالقوانين وحماية حقوق الخزينة العمومية من خلال الأنواع المعروفة في الرقابة.
- تبقى هذه الاجراءات فعالة في الحد من التهرب الضريبي وتفعيل التحصيل الضريبي، ولكن باختلاف طرق التحايل يبقى جزء من حقوق الخزينة العمومية غير مشغل وغير محصل.

1- نتائج الدراسة:

- من خلال الدراسة النظرية والميدانية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي:
- النظام الجبائي الجزائري نظام قائم على التصريحات وهو ما يشجع المكلفين بالضريبة على التهرب من دفع الضرائب والرسوم التي تقع على عاتقهم؛
 - تعقد التشريعات والنصوص الضريبية بالإضافة إلى عدم استقرارها مما يؤدي لا محالة إلى عدم فهمها من طرف الأعوان المكلفين بالرقابة، وبالتالي إصدار أحكام قد تكون مبالغ فيها على المكلفين هذا من جهة وعدم فهمها من طرف المكلفين من جهة أخرى مما يؤدي إلى التقاعس في أدائها؛
 - نقص ثقافة الامتثال الضريبي لدى المكلفين بالضريبي؛
 - نقص الوسائل التي تسمح بجمع المعلومات والتنسيق بين مختلف الجهات مما يؤدي لنقص فعالية الرقابة الجبائية وبالتالي ضعف التحصيل الجبائي؛
 - الرقابة الجبائية وسيلة مهمة لحماية أموال الخزينة وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية؛
 - تساهم الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي بكل من مركز الضرائب ومديرية الضرائب بولاية الطارف؛
 - تحقق الرقابة الجبائية نتائج كبيرة وإيجابية في تحصيل الضرائب الناشئة عن التهرب الضريبي بمركز الضرائب ومديرية الضرائب بولاية الطارف.

2- اختبار صحة الفرضيات:

3- توصيات الدراسة:

- استنادا إلى التحليل والنتائج المستخلصة من دراسة الموضوع، تم التوصل إلى التوصيات التالية:
- ضرورة إنشاء بنك معلومات مربوط بجميع الأطراف التي لها صلة توفر المعلومات الضرورية لإجراء عملية الرقابة بالشكل الجيد مما يقلص من مساحة التهرب الضريبي؛
- تطبيق استراتيجية الرقابة الضريبية التي تضمن تعديل في اختيار نوع الرقابة، وذلك من أجل مراعاة ظروف وأوضاع المكلفين بالضريبة نشر الوعي الضريبي بين الأوساط من خلال توزيع مطويات على سبيل المثال أو إقامة ورشات للتوعية بالضرورة التزام بدفع الضريبة في أجالها ذلك خدمة للنفع العام؛
- السعي لتكوين أعوان رقابة ذوي كفاءة عالية لضمان التحصيل الجيد للضرائب.

4- آفاق الدراسة:

من أجل التوسع أكثر في الموضوع المتعلق بدور الرقابة البنكية في تفعيل التحصيل الضريبي، فإننا نقترح بعض المواضيع ذات الصلة بمتغيرات الدراسة والتي نرى أنها فرص لبحوث مستقبلية يمكن إجراؤها من طرف المفكرين والباحثين في هذا المجال:

- أثر الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي؛
- دور المفتش الضريبي في محاربة التهرب الضريبي؛
- دور الضريبة كآلية من إيرادات الدولة في ظل تناقص الإيرادات الربعية.

- قائمة المراجع -

المراجع:

1. الكتب

أ. باللغة العربية

1. بن عمارة منصور، أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
2. حمدي سليمان سحيمات القبيلات، الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية، -دراسة تحليلية وتطبيقية-، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 1998.
3. دلاندة يوسف، قانون الإجراءات الجبائية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
4. سعيد شكري رجب، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، مصر، 2007.
5. عوادي مصطفى، زين يونس، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الجبائي الجزائري، ط2، مطبعة سخري، الوادي، 2011.
6. العيد صالح، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
7. مصطفى عوادي، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري، ط1، مطبعة مزوار، الجزائر، 2009.

2. المجلات

أ. باللغة العربية

8. بن بادة عبد الحليم، بن شهرة شول، الرقابة الجبائية كآلية للوقاية من جريمة الغش الجبائي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد الأول، جامعة غرداية، 2017.
9. بن محمد رابح وقتال عبد العزيز، واقع التحصيل الضريبي في ظل تطبيق برنامج العصرية الجبائية مديرية الضرائب برج بوغريج انموذجا للفترة (2013-2021)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2022.
10. خديري صبرينة، جنينة عمر الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدي مكافحة التهرب الجبائي وتنمية الإيرادات الجبائية (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2011-2018)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، 2019.
11. خروبي هني جيلالي وعياد غلام الله، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 13، العدد 2، جويلية 2022.

12. زويدة كريبي، المراقبة الجبائية كسبب رئيسي للمنازعة الضريبية، مجلة مجلس الدولة، العدد السابع، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 2005.
13. سيليني جمال الدين وطالبي محمد، أثر النظام الجبائي الالكتروني في الحفاظ على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة الكورونا دراسة حالة: نظام جبايتيك بمديرية كبريات المؤسسات، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 07، العدد 02، جانفي 2021.
14. عفاف بولحية وآخرون، أثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي - دراسة حالة بمركز الضرائب جيغل، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 07، العدد 02، 2022.
15. عياش فاطمة الزهراء، سماش كمال، الرقابة الجبائية كألية للحد من ممارسة إدارة الأرباح، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد 01، 2018.
16. محمد لمين حساب وجمال الدين بكيري، نموذج مقترح لتحسين عملية التحصيل الضريبي بتطبيق منهجية ستة سيجما (دراسة حالة في الإدارة الضريبية بولاية الأغواط)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 05 (خاص)، أكتوبر 2020.
17. معزوز دليلة ومسقم مريم، التحصيل الضريبي عن طريق الحجز: الية لضمان تحصيل الديون الجبائية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد 06، العدد 03، سبتمبر 2021.
18. مغاري عبد الرحمن، دور الإدارة الجبائية في تنمية التحصيل الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، العدد الثاني، 2013.

ب. باللغة الأجنبية

19. Ioan Dan Morar, Emerging Markets Queries in Finance and Business Taxation: Effects and influences, Procedia Economics and Finance, No. 32, University of Oradea, Faculty of Economic Science, Oradea, Bihor, România , 2015.
20. James Daniel and others, Fiscal Adjustment for Stability and Growth, INTERNATIONAL MONETARY FUND, Pamphlet Series, No. 55, Washington, D.C, USA, 2006.

3. الأطروحات والمذكرات

21. إكرلف سامية، بوكراع بطيب مروة، دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي دراسة ميدانية -مركز الضرائب عين تيموشنت-، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة عين تيموشنت بلحاج بوشعيب، 2024.
22. بن صفي الدين أحلام، الرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، 2014.

23. بوشرى عبد الغني فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر 1999-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة تلمسان، 2011.
24. تومي سومية، النظام المحاسبي المالي ومدى مساهمته في تفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من التهرب والغش الجبائي - دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2020.
25. عز الدين محمد نجيب، تأثير النظام المحاسبي المالي على فعالية الرقابة الجبائية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة يحيى فارس، المدية، 2021.
26. عزوز سليمة، الآليات القانونية لمواجهة الجريمة الضريبية في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون جنائي للأعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019.
27. عيسى بوخوخ، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2004.

4. المنتقيات والمداخلات

28. العياشي عجلان، ترشيد الرقابة الجبائية على قطاع البنوك والمؤسسات المالية لحوكمة أعمالها ونتاجها بالتطبيق على حالة الجزائر، المنتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف -، أيام 20-21 أكتوبر 2009.

الملاحق -

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

الطارف في: 2022/12/29

مديرية الضرائب لولاية الطارف
المديرية الفرعية للرقابة الجبائية
مكتب الأبحاث و المراقبة الجبائية
فرقة التحقيقات المحاسبية

إشعار بالتبليغ النهائي المتعلق بالتحقيق المحاسبي

الشركة ذات المسؤولية المحدودة
المسير

النشاط: تجارة وصناعة المواد الكهرومنزلية
العنوان: منطقة النشاط التجارية
الرقم الجيد
رقم المادة :

الموضوع: إشعار بالتبليغ النهائي رقم: (2020/05...)
رقم القضية: 2020/05...
عدد الصفحات: 06/06

تبعاً لردكم المودع إلى مكتب السيد المدير الولائي للضرائب بتاريخ 2022/04/27 حيث تطلبون فيه تحكيم المدير الولائي للضرائب في الرد على ملاحظتكم المتعلقة بالتبليغ الأولي للتحقيق المحاسبي التصححي المسلم لكم بتاريخ 2022/03/20، بتاريخ 2022/06/13 تم انعقاد جلسة تحكيم برئاسة المدير الولائي للضرائب ولاية الطارف وبحضور رئيس فرقة التحقيقات المحاسبية والمحققان وبحضور مسير الشركة محل التحقيق لدراسة الملاحظات الواردة من طرفه وتمثلت هذه الملاحظات فيما يلي:

- النقطة الأولى: الحساب الجاري البريدي رقم الذي أعتمد في التحقيق المحاسبي يخص الشركة ذات المسؤولية المحدودة ذات الشخص الوحيد، علاقة له بالشركة ذات المسؤولية المحدودة بن مهدي ولاية الطارف محل التحقيق.

- النقطة الثانية: لم يعتمد في الحساب العالي المبالغ الإجمالية مع إضافة الحسابات التي لها علاقة بالعملية التجارية للمقبوضات وحذف الحسابات التي ليس لها علاقة بالعملية التجارية وذلك لتحديد صافي المقبوضات وهذا هو المعمول به في إعداد الحساب العالي، حيث في سنة 2018 تم حذف القسروض وهو من العناصر الذي يحذف من المقبوضات البنكية.

- بعد دراسة ومناقشة النقاط المطروحة من طرف المحض قرر المدير الولائي تأجيل البث في طلبه في جلسة أخرى، وبتاريخ 2022/12/29 انعقدت جلسة تحكيم ثانية بحضور المدير الولائي للضرائب ولاية الطارف، المدير الفرعي للرقابة الجبائية، رئيس فرقة التحقيقات المحاسبية، المحققان لدراسة الملاحظات الواردة من طرفه، لكن لم يتم حضور المعني بعد استدعائه للمرة الثانية وحرصاً على أموال الخزينة العمومية، قرر السيد المدير الفصل في نتائج سنة 2017 خاصة لعدم تلبية الدعوة للمرة الثانية من قبل مسير الشركة وعدم إحضار الوثائق الثبوتية وذلك بالتمسك بالنتائج الواردة في التبليغ الأولي، ولتمكين المعني بتقديم الوثائق الثبوتية الخاصة بسنتي 2018-2019 لاحقاً من أجل دراستها بدقة والفصل فيها بموضوعية، وعليه تكون التسوية كما يلي:

المحققان:

رئيس فرقة التحقيق

مفتش رئيس /
مفتشة مركزية للضرائب



Handwritten signature and date of the tax inspector.

شركة ذات المسؤولية المحدود
ممسور
نشاط: تجارة وصناعة المواد الكهرومنزلية
عنوان :
رقم الجبائي :
رقم المادة :
رقم القضية :
موضوع : إشعار بالتعليق القضائي رقم 06/06
عدد الصلحات : 06/06

سنة 2017: استغلال المعلومات المتوفرة لدى المصلحة ، شراء من عدد المورد ش.ذ.م.م مجمع
(المتواجدة بالمنظر الجميل رقم 4 شارع الجزائر قسنطينة مبلغ
شراء خارج الرسم : 31.876.639.00 عوض 16.695.882.00 المصرح بها أي بفارق 15.180.757.00
ناهية للتسوية بإعادة تشكيل رقم الأصال الذي يظهر في جدول الحساب المالي.

- تسجيل فارق في رقم الأعمال يقدر ب: 27.424.331.00 (حسب جدول الحساب المالي) والذي ستم
تسويته.
- إعادة تشكيل أرقام الأعمال :
 - يعاد تشكيل أرقام الأعمال (المبيعات) على أساس المقبوضات الواردة في الحسابات الجارية البنكية
المفتوحة على مستوى بنك الخليج العربي- عنابة- سوسيتي جنرال وكالة رقم 301 عنابة ،البنك العربي
عنابة، وكذا المقبوضات الواردة في الحساب الجاري البريدي، بالإضافة إلى مقبوضات الصندوق.
 - المقبوضات الواردة في الحساب الجاري البريدي ، تم تحويل جزء منها إلى الحساب البنكي، أما الجزء
الباقى غير المحول للبنك فيظهر في الحساب المالي، وتفصل المبالغ المحولة إلى الحساب البنكي
كمايلي:
- سنة 2017:
 - مقبوضات الحساب الجاري البريدي: 285.663.068.00
 - المبالغ المحولة إلى الحساب البنكي: 281.680.235.00
 - تعويض اقتطاعات زائدة إلى الزبائن: 1.791.054.00
 - المبالغ غير المحولة للبنك: 2.191.779.00

06/02

مطابق: تجارة وصناعة المواد الكهرومترية
 الرقم القومي: ...
 رقم المادة: 7
 رقم القضية:
 الموضوع: إشعار بالتأجيل النهائي رقم 06/03
 عدد الصفحات: 06/06
 تاريخ وطابع رقم ر.ج. / 2022

جدول الحساب المالي

التسمية / المشوات	2017
المقبوضات البنكية	324.593.910.00
مبالغ الحساب الجاري البريدي غير المحولة للبنك	2.191.779.00
الصدوق	338.501.601.00
إجمالي المقبوضات بكل الرسوم	665.287.290.00
نتائج حساب الزيدان من 01/01	181.740.058.00
نتائج حساب الزيدان من 12/31	246.090.384.00
تسديدات الزيدان من 01/01	لا شيء
تسديدات الزيدان من 12/31	لا شيء
رقم الأرصا المعجل بكل الرسوم	729.637.616.00
رقم الأرصا المؤبد من 05/03 الرسم	613.140.854.00
رقم الأرصا المعجل من 05/03 الرسم	585.716.523.00
الفرق في رقم الأرصا	27.424.331.00

- تدوين رسم على النشاط المهني TAP
- جدول تدوين الرسم على النشاط المهني
- يتم تدوين الفرق بين رقم الأرصا المعجل ورقم الأرصا المصرح به في مادة الرسم على النشاط المهني طبقاً للمادة 217 و 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المعادلة.

التسمية / السنة	2017
رقم الأرصا المؤبد	613.140.854.00
رقم الأرصا المصرح به	585.716.523.00
رقم الأرصا المعجل	27.424.331.00
المستحقة	548.487.00
الفرق	137.122.00
ع	685.609.00

06/03



شركة ذات المسؤولية المحدودة

المسجل:

نشاط: تجارة بـ

لقوان

رقم الجبيل

رقم المادة:

رقم القضية: 02/2020

موضوع: إشعار بالتبليغ الإلزامي رقم (1) لمض و طام فام ر ج، 2022
تد الصلحات: 06/06

- التسوية الجبالية فيما يخص الرسم على القيمة المضافة:
- تمت تسوية وضعتكم في ما يخص الرسم على القيمة المضافة على أساس الفرق الناتج بين أرقام الأعمال المؤسسة وأرقام الأعمال المصرح بها: طبقاً للمواد 21 وما بعدها والمادة 116 من قانون الرسوم على رقم الأعمال:

التسوية / السنة	2017
رقم الأعمال المؤسس	613.140.854.00
رقم الأعمال المصرح به	585.716.523.00
الفرق في رقم الأعمال	27.424.331.00
الحقوق المستحقة	5.210.623.00
القرامات	1.302.656.00
المجموع	6.513.279.00

- تسوية الرسم على المشتريات
- لقد تم قبول الرسم على المشتريات المصرح به لسنوات 2017 و ذلك بعد إثباته بفواتير الشراء

البيانات / المرحلة	2017
الرسم على المشتريات المعطل	107.425.957.00
الرسم على المشتريات المصرح به	107.425.957.00
الفرق المعاد إدماجه	لا شيء
القرامات 25%	لا شيء
المجموع	لا شيء

- تسوية الضريبة على أرباح الشركات IBS
- تسوية الضريبة على أرباح الشركات المتعلقة بسنة 2017 على أساس أخذ نسبة هامش صافى 2.18 - 2.69 على التوالي من الفارق المسجل في رقم الأعمال كقاعدة لحساب الضريبة على أرباح الشركات كما يلي:
- سنة 2017: $597.850.00 = 2.18\% \times 27.424.331.00$

ملاحظة: لقد تم قبول معدلات هامش الربح الاجمالي و الصافي المصرح بها من طرفكم و اعتمادها في التسوية.



الشركة ذات المسؤولية المحدودة

لمسيرة

نشاط

لعنوان

رقم الجبائي

رقم المادة

رقم القضية : 05/2020

موضوع : إشعار بالتأجيل النهائي رقم : () / م من و ط م ف م ر ج / 2022

عدد الصفحات : 06/06

• جدول ضريبة الشركة على أرباح الشركات IBS •

تسمية / السنة	2017
لأرباح المؤسسة	12.503.370.00
لأرباح المصرح بها	11.905.520.00
الفرق في الأرباح	597.850.00
النسبة المطبقة	26%
الحقوق المستحقة	155.441.00
القرامات	23.316.00
المجموع	178.757.00

- تسوية ضريبة الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة: IRG/ASS
- تسوية ضريبة الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة لسنة 2017 على أساس الفرق المحقق في أرباح الشركة.
- جدول ضريبة الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة: IRG/ASS

تسمية / السنة	2017
الأرباح المحققة من الأرباح الموزعة (الفرق)	597.850.00
الضريبة على الأرباح الموزعة	155.441.00
الأرباح الموزعة	442.409.00
النسبة المطبقة	15%
الحقوق المستحقة	66.361.00
القرامات	9.954.00
المجموع	76.315.00

- تسوية ضريبة الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة: IRG/S
- تسوية ضريبة الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة لسنة 2017 على أساس الفرق المحقق في أرباح الشركة.

06/05



شركة ذات المسؤولية المحدودة
 سبر
 نشاط
 تون
 رقم الجبائي
 المادة :
 القضية : 05/2020
 موضوع : إشعار بالتسليم النهائي رقم 14م طر و طم ف م ر ج / 2022
 الصفحات : 06/06

جدول تسوية ضريبة الدخل الإجمالي على الأجر IRG/S

2017	التمسية / السنة
331.240.00	قاعد المعدلة
331.240.00	قاعد المصرح بها
لا شيء	رق في القواعد
20%	سبة المطبقة
لا شيء	قوق المستعقة
لا شيء	رامات
لا شيء	جموع

جدول تفصيلي لمختلف الضرائب والرسوم

2017		التمسية / السنة
الغرامات	الحقوق	
137.122.00	548.487.00	الرسوم على النشاط المهني
1.302.656.00	5.210.623.00	الرسوم على القيمة المضافة
23.316.00	155.441.00	الضريبة على أرباح الشركات
9.954.00	66.361.00	الضريبة على الأرباح الموزعة
لا شيء	لا شيء	ضريبة الدخل الإجمالي على الأجر
لا شيء	لا شيء	الرسوم على المشتريات
1.473.048.00	5.980.912.00	المجموع

ملاحظة : تعتبر الغرامات المطبقة طبقا للمواد 193 فقرة (02) - 130 فقرة (02) والمادة 134 فقرة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المعاملة وكذا المادة 116 من قانون رقم الأعمال. الط: 2022/12/29

المحقق :
 رئيس الفرقة :
 مكنش قسم الضرائب :
 مكنش مركزي للضرائب :
 06/06

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
EL TARG
STRUCTURE

CDI EL TARG

Référence: *B6/2024*



NOTIFICATION DE PROPOSITION DE REDRESSEMENTS

Act.
Adresse ..
NIF 0990360

N° d'Article 36080940701

*Remis à main propre par le DFC
Soyez téli dans un CV n° 452432 du 08/12/2023
Le 03/06/2024*

..... le 03/06/2024.....

J'ai l'honneur de vous faire connaître que conformément aux dispositions de l'article 19 du Code des Procédures Fiscales, l'administration fiscale envisage d'apporter des rectifications à vos déclarations et aux éléments servant de base pour le calcul des impôts, droits et taxes marqués d'une croix ci-dessous, au titre de(s) l'exercice(s) repris ci-après :

Nature des impôts, droits et taxes à régulariser	Exercice(s) concerné(s)
IMPOT SUR LE REVENU GLOBAL (IRG) :	
<input type="checkbox"/> IRG - Bénéfices professionnels	
<input type="checkbox"/> IRG - Revenus de la location des propriétés bâties et non bâties	
<input type="checkbox"/> IRG - Revenus des Capitaux Mobiliers	
<input type="checkbox"/> IRG - Traitement, salaires, pensions et rentes viagères	
<input type="checkbox"/> IRG - Plus-values de cession à titre onéreux des immeubles bâtis ou non bâtis et des droits y afférents	
<input type="checkbox"/> IRG - Revenus agricoles	
<input type="checkbox"/> IRG - Retenue à la source entreprise étrangère non installée	
<input type="checkbox"/> IRG - Autres retenues à la source	
IMPOT SUR LES BENEFICES DES SOCIETES (IBS)	
<input type="checkbox"/> IBS - Régime général	
<input type="checkbox"/> IBS - Retenue à la source sur les revenus des capitaux mobiliers	
<input type="checkbox"/> IBS - Retenue à la source opérée sur les revenus des entreprises étrangères n'ayant pas d'installation permanente en Algérie	
TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE (TAP)	
TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE (TVA)	
IMPOT FOMFAITAIRES UNIFORMES (IFU)	
TAXES FONCIERES	
IMPOT SUR LE PATRIMOINE (ISP)	
<input checked="" type="checkbox"/> AUTRES IMPOTS ET TAXES (à préciser) : <i>Retenue sur profits</i>	<i>2021</i>
	<i>Taxe sur profits</i>
	<i>2020 - 2021</i>
	<i>2020 - 2021</i>

Vous disposez d'un délai de trente (30) jours pour me faire parvenir votre acceptation ou vos observations aux redressements envisagés. Le défaut de réponse dans ce délai équivaut à une acceptation tacite (Article 19 du CPF).

Vous pouvez vous faire assister par un conseil de votre choix (Article 19 du CPF).

Veuillez agréer, Madame/ Monsieur l'expression de ma considération distinguée.

SIGNATURE *[Signature]*

الأمينة الرئيسية للمراقبة والبحوث
مركز الضرائب الطرف 5

كتلة الأجور المصرح بها على الميزانية الجبائية : 58.696.168,00

حقوق الرسم على التمهين $58.696.168,00 \times 1\% = 586.962,00$

غرامة الوعاء 25% : 146.740,00

سنة 2021 :

النتيجة الجبائية المصرح بها : عجز : 412.203.187.52.00

المبلغ الموضح في خذنة *déplacement mission et réception* والمقتر ب : 6.629.006.84 يتم اعادة

انماجه في النتيجة الجبائية. (وفقا لنص المادة 169 من قانون الضراب المباشرة والرسم المماثلة)

النتيجة الجبائية المعدلة عجز : 405.574.181.00

مبلغ الرسم على القيمة المضافة للقاتورة الخاصة بالموارد SARL UGC ANNABA رقم 2019/12

بتاريخ 2019/09/30, بمبلغ 14.521.205.00 خارج الرسم و مبلغ الرسم على القيمة المضافة للمشتريات

2.759.028.95 المصرح به على بطاقة المشتريات المصرح بها في سلمة G50 لسنة 2021 يعاد انماجه (وفقا

للص المادة 30 من قانون الرسم على القيمة المضافة)

الرسم على القيمة المضافة المعاد استرجاعه : 2.759.029.00

غرامة وعاء 25% : 689.757.00

الرسم على التكوين المهني و الرسم على التمهين : وفقا للمادة 80,79 من قانون المالية 2007 الموزخ في
2006/12/26

الرسم على التكوين المهني :

كتلة الأجور المصرح بها على الميزانية الجبائية : 68.825.248.14,00

حقوق الرسم على التكوين المهني $68.825.248.14,00 \times 1\% = 688.252,00$

غرامة الوعاء 25% : 172.063.00

الرسم على التمهين :

كتلة الأجور المصرح بها على الميزانية الجبائية : 68.825.248.14,00

حقوق الرسم على التمهين : $68.825.248.14,00 \times 1\% = 688.252,00$

Redressements définitifs
 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
 REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série Cn°4 Bir

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

NOTIFICATION DEFINITIVE DE REDRESSEMENTS

STRUCTURE
 مركز الضرائب الطارف

Activité/Profession: SARL
 UN PRODUITS ROUGE

Adresse ROU:
 N° d'Article:

Accusé de Réception
 24/06/2024

Reference: 0000
 SARL BRIQUE TERE EL AMEL
 ولاية الطارف
 2

A. الطارف - le 24/06/2024

J'ai l'honneur de vous faire connaître :

Qu'en l'absence d'une réponse dans le délai imparti à la notification de proposition de redressement N°..... de il a été décidé de maintenir les redressements envisagés à votre encontre.

Que compte tenu de votre acceptation formelle reçue en date du 05/06/2024 il a été décidé de maintenir définitivement les redressements envisagés dans la notification de proposition de redressements N°06/2024..... du 03/06/2024

Qu'après examen de votre réponse reçue en date du..... à la notification de proposition de redressement N°..... du par laquelle vous avez émis des observations relatives aux redressements envisagés, il a été décidé :

D'accepter partiellement les motifs et les justificatifs présentés.

De maintenir la totalité des redressements envisagés.

Les motifs pour lesquels vos observations et justificatifs n'ont pas été retenus sont explicités au verso.

Je vous informe, par ailleurs, qu'un rôle de régularisation sera établi à votre encontre, lequel peut être contesté dans le cadre d'une réclamation contentieuse, en application des articles 70 à 72 et 172 du Code des Procédures Fiscales.

Veuillez agréer, Madame / Monsieur, l'expression de ma considération distinguée.

SIGNATURE DU RESPONSABLE

المصلحة الرئيسية
 للمصارف والبنوك
 الطارف

المصلحة الرئيسية
 للمصارف والبنوك
 الطارف

1- DENOMINATION DE L'AGENT AYANT PROPOSE LE REDresseMENT :

- Nom : GRANE - Prénom : Houssein - Grade : D

E- STRUCTURE DE LA NOTIFICATION DEFINITIVE DE REDresseMENT (ART. 19 DU CPF) :

1. Reprise fidèle des observations et justificatifs produits par point de redressement ;
2. Réponse aux observations formulées par le contribuable avec motivation légale ;
3. Calcul des redressements maintenus et motivation des pénalités et/ ou majorations appliquées.

تبعاً لردكم على رسالة الأشعار بالتسوية رقم 2024/86 المؤرخة في 2024/06/03 ، والتي ابدتكم راياكم بالقبول ووفقاً لأحكام المادتين 18,19 من قانون الإجراءات الجبائية فإن المصلحة ارتأت الى اعتماد الأسس الضريبية الواردة فيها و ذلك كالآتي :

سنة 2020:

النتيجة الجبائية المصرح بها : عجز : 394.155.457.94

بعد تصحيح العجز للسنوات 2018, 2016, 2017 المرحل بالخطأ على جدول تحديد النتائج للميزانية الجبائية تصحح النتيجة الجبائية لسنة 2020 : عجز : 436.000.992.49

المبلغ الموضح في خانة prime d'assurance و المقرب ب : 8.952.58 ، والمدرج كعيب يتم إعادة اندماجه في النتيجة الجبائية .(وفقاً لنص المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المعاملة)

المبلغ الموضح في خانة déplacement mission et réception و المقرب ب : 5.429.744.33 يتم إعادة اندماجه في النتيجة الجبائية.(وفقاً لنص المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المعاملة)

النتيجة الجبائية المعدلة : عجز : 430.562.296.00

الرسم على التكوين المهني و الرسم على التمهين :وفقاً للمادة 80,79 من قانون المالية 2007 المؤرخ في 2006/12/26

الرسم على التكوين المهني :

كثلة الأجر المصرح بها على الميزانية الجبائية : 58.696.168,00

حقوق الرسم على التكوين المهني $58.696.168,00 \times 1\% = 586.962,00$

غرامة الوعاء 25% : 146.740,00

الرسم على التمهين:

كثلة الأجر المصرح بها على الميزانية الجبائية : 58.696.168,00

حقوق الرسم على التمهين $58.696.168,00 \times 1\% = 586.962,00$

غرامة الوعاء 25% : 146.740,00

سنة 2021 :

النتيجة الجبائية المصرح بها : عجز: 412.203.187.52,00

المبلغ الموضح في بطاقة déplacement mission et réception والمقدر ب: 6.629.006.84 يتم اعادة اتماعه في النتيجة الجبائية. (وفقا لنص المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة)

النتيجة الجبائية المحملة عجز: 405.574.181.00

الخاصة بالمورد مبلغ الرسم على القيمة المضافة للفاكتورة SARL UGC ANNABA رقم 2019/12

بتاريخ 2019/09/30, بمبلغ 14.521.205,00 خارج الرسم و مبلغ الرسم على القيمة المضافة للمشتريات

2.759.028.95 المصرح به على بطاقة المشتريات المصرح بها في سلمة G50 لسنة 2021 بعد اتماعه (وفقا لنص المادة 30 من قانون الرسم على القيمة المضافة)

الرسم على القيمة المضافة المعاد استرجاعه : 2.759.029.00

غرامة وعاء 25% : 689.757.00

الرسم على التكوين المهني و الرسم على التمهين : وفقا للمادة 80,79 من قانون المالية 2007 المؤرخ في 2006/12/26

الرسم على التكوين المهني :

كتلة الأجور المصرح بها على الميزانية الجبائية : 68.825.248.14,00

حقوق الرسم على التكوين المهني : $68.825.248.14,00 \times 1\% = 688.252,00$

غرامة الوعاء 25% : 172.063.00

الرسم على التمهين:

كتلة الأجور المصرح بها على الميزانية الجبائية: 68.825.248.14,00

حقوق الرسم على التمهين : $68.825.248.14,00 \times 1\% = 688.252,00$

غرامة الوعاء 25%: 172.063.00

سنة 2022 :

النتيجة الجبائية المطروح بها : 477.572.950.96

المبلغ الموضح في حالة *déplacement mission et réception* و المقتر ب : 9.595.926.00 يتم إعادة
اندماجه في النتيجة الجبائية. (وفقا لنص المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المعاملة)

المبلغ الموضح في حالة *cotisation briquetrie algeriens association* و المقتر ب : 100.000.00
يتم إعادة اندماجه في النتيجة الجبائية. (وفقا لنص المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المعاملة)

المبلغ الموضح في حالة *cotisation association allemande de commerce* و المقتر ب : 140.000.00
يتم إعادة اندماجه في النتيجة الجبائية . (وفقا لنص المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المعاملة)

المبلغ الموضح في حالة *cotisation association de la promotion de l'entreprise* و المقتر ب :
98.000.00 يتم إعادة اندماجه في النتيجة الجبائية (وفقا لنص المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم
المعاملة)

النتيجة الجبائية المعدلة عجز : 477.234.951.00

مجموع الحقوق : 5.309.457.00

مجموع التزامات : 1.327.365.00

Signature de l'Agent ayant proposé le redressement

سنة 2021 :

النتيجة الجبائية المصرح بها : عجز : 412.203.187.52.00

المبلغ الموضح في خانة *déplacement mission et réception* والمقتر ب : 6.629.006.84 يتم اعادة

انماجه في النتيجة الجبائية. (وفقا لنص المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المعاللة)

النتيجة الجبائية المعاللة عجز: 405.574.181.00

الخاصة بالمورد مبلغ الرسم على القيمة المضافة للفاكتور SARL UGC ANNABA رقم 2019/12

بتاريخ 2019 /09/30. بمبلغ 14.521.205.00 خارج الرسم و مبلغ الرسم على القيمة المضافة للمشتريات

2.759.028.95 المصرح به على بطاقة المشتريات المصرح بها في سنة G50 لسنة 2021 بعد انماجه (وفقا

لنص المادة 30 من قانون الرسم على القيمة المضافة)

الرسم على القيمة المضافة المعاد استرجاعه : 2.759.029.00

غرامة وعاء 25% : 689.757.00

الرسم على التكوين المهني. و الرسم على التمهين : وفقا للمادة 80,79 من قانون المالية 2007 المؤرخ في 2006/12/26

الرسم على التكوين المهني :

كتلة الأجر المصرح بها على الميزانية الجبائية : 68.825.248.14,00

حقوق الرسم على التكوين المهني $68.825.248.14,00 \times 1\% = 688.252,00$

غرامة الوعاء 25% : 172.063.00

الرسم على التمهين:

كتلة الأجر المصرح بها على الميزانية الجبائية: 68.825.248.14,00

حقوق الرسم على التمهين : $68.825.248.14,00 \times 1\% = 688.252,00$

غرامة الوعاء 25% : 172.063.00

سنة 2021 :

النتيجة الجبائية المصرح بها : عجز: 412.203.187.52.00

المبلغ الموضح في خانة *déplacement mission et réception* والمقدر ب: 6.629.006.84 يتم اعادته
انعاجه في النتيجة الجبائية. (وفقا لنص المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة)

النتيجة الجبائية المعدلة -عجز: 405.574.181.00

الخاصة بالموارد مبلغ الرسم على القيمة المضافة للفاتورة SARL UGC ANNABA رقم 2019/12

بتاريخ 2019 /09/30، بمبلغ 14.521.205.00 خارج الرسم و مبلغ الرسم على القيمة المضافة للمشتريات

2.759.028.95 المصرح به على بطاقة المشتريات المصرح بها في سنة G50 لسنة 2021 بعد انعاجه (وفقا

لنص المادة 30 من قانون الرسم على القيمة المضافة)

الرسم على القيمة المضافة المعاد استرجاعه : 2.759.029,00

غرامة وعاء 25% : 689.757,00

الرسم على التكوين المهني، أو الرسم على التمهين وفقا للمادة 80,79 من قانون المالية 2007 المؤرخ في
2006/12/26

الرسم على التكوين المهني :

كثلة الأجور المصرح بها على الميزانية الجبائية : 68.825.248.14,00

حقوق الرسم على التكوين المهني $68.825.248.14,00 \times 1\% = 688.252,00$

غرامة الوعاء 25% : 172.063,00

الرسم على التمهين:

كثلة الأجور المصرح بها على الميزانية الجبائية: 68.825.248.14,00

حقوق الرسم على التمهين : $68.825.248.14,00 \times 1\% = 688.252,00$

غرامة الوعاء 25%: 172.063,00

جمهورية الجزائر طلب معلومة مالية شعبية

الطارف بتاريخ 2024/10/24 م. سلسلة من رقم 02

السيد رئيس المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث: يتشرف: بأن يطلب من
السيد: شركة ذات الشخص الوحيد النيل الممارس لنشاط: ETB
بالتعاون C
رقم التعريف الجبائي (NIF) :
من تقديم في أقرب الأجل المعلومات والاتي تفصيلها : الطريق الوطني 44 - الطارف -

وزارة المالية
المصلحة العامة للطرف
مصلحة فولاية الطارف
مركز الطارف - الطارف
مصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث
الطارف
2024
5

الإجابة	الطلب
	<p>يرجى أن أعلم سيادتكم المحترمة بأن ملفكم الجبائي تضمن نشاطكم المشار إليه أعلاه ، قد أدرج ضمن إمحاء الرقابة على الوثائق لسنة: 2024 ، فيما يتعلق لسنوات: 2020 - 2021 - 2022 - 2023 ، طبقاً لأحكام مادة: 18 و 19 من قانون الإجراءات الجبائية ، لكي تتمكن المصلحة من مراجعة ملفكم الجبائي خلال سنوات المسابقة الذكر ، فإن المطلوب من سيادتكم موافقتنا وثائق تثبوتية الاتي تفصيلها في الأجل القانونية .</p> <p>1 - تقديم كشوف الحسابات البنكية للسنوات المعنية بالمراقبة 2020 - 2021 - 2022 - 2023 . 2 - حقوق الضريبة للحد الأدنى للضريبة على أرباح الشركات للسنوات 2020 - 2021 - 2022 - 2023 . 3 - تقديم سلسلة ج 50 لسنة 2020 - 2021 - 2022 - 2023 . 4 - تقديم الميزانية الجبائية للسنوات 2020 - 2021 - 2022 - 2023 .</p> <p style="text-align: right;">(تمتوا) سيدي كل الاحترام التفويض الرئيسي للمصلحة الرئيسية للشؤون المالية والبحث الطارف 2024</p>

إشعار بالتصحيح المقترح

السيد شركة الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة

المصدر: إفرا بالإسلام

النشاط/ المهنة:

العنوان:

رقم التعريف:

رقم الملف: 2000205042 تاريخ: 2024/12 / 26

أبلغكم أنه وفقاً لأحكام المادة 19 من قانون الإجراءات الجزائية، تعزم إدارة الضرائب إجراء تصحيحات على تصريحاتكم و
 ناصر التي تستخدم كأساس لحساب الضرائب، الحقوق والرسوم، والتي تم تمييزها بعلامة (x) أثناء السنة أو للسنوات المالية
 ما يلي:

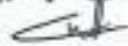
السنة (السنوات) المعقبة	طبيعة الضرائب، الحقوق والرسوم المطلوب تصحيحها
	الضريبة على الدخل الإجمالي (ض د 1)
	ض د 1 - الأرباح الصناعية والتجارية
	ض د 1 - أرباح المهن غير التجارية
	ض د 1 - المدفوعات العقارية الناتجة عن إيجار الأملاك الميبلية وغير ميبلية
2020	ض د 1 - مدفوعات رسوم الأموال المنقولة
	ض د 1 - المبيعات والأجور والبيع والربح التصريحية
	ض د 1 - فوائد القيمة المتبقية عن التنازل بمقابل على العقارات المنية وغير ميبلية والحقوق العينية العقارية وبماثلة تلك الناتجة عن عمليات التنازل عن الأسهم والمصنوع الإجتماعية والسندات المستحقة
	ض د 1 - المدفوعات الفلاحية
	ض د 1 - الإقتطاع من المصدر للشركات الأجنبية التي لا يوجد لها مقر جوهي بالجزائر
	ض د 1 - الإقتطاعات الأخرى من المصدر
2023-2022-2021-2020	الضريبة على أرباح الشركات (ض أ ش 1)
	(ض أ ش 1) - النظام العام
	(ض أ ش 1) - الإقتطاع من المصدر على ربيع رؤوس الأموال المنقولة
	(ض أ ش 1) - الإقتطاع من المصدر على مدفوعات المؤسسات الأجنبية
2023-2022-2021-2020	الرسم على النشاط المهني (ر ن م)
2023-2022-2021-2020	الرسم على القيمة المضافة (ر ق م)
	الضريبة الجزائية الوحيدة
	الرسم العقاري
	الضريبة على القروة (ض ق)
2023-2022-2021-2020	طرامة عدم إيداع التصريحات الشهرية - الجزائية الجزائية
	استرجاع الرسم على المشتريات

في (30) يوماً لإرسال موافقتكم أو ملاحظتكم على التصحيح المقترح، عند انقضاء المدة دون أي رد، يعتبر قبول ضمنى طبقاً لأحكام المادة 19 من
 قانون الإجراءات الجزائية.

بسم الله الرحمن الرحيم
 السيد، فائق الإحترام،

إمضاء المسؤول

التصحيح المقترح	
من العون الذي اقترح التصحيح :	
الإسم :	الرتبة : مفضل رئيسي
معلومات وأو تيرورات (مسلسلة ج2)	
1- مرجع وتاريخ الإرسال	2024/185 بتاريخ 2024/10/27
2- تاريخ استلام الرد المفيد بالتطبيق	عدم الرد
أو لعدم اكتتبات التصريحات (مسلسلة ج6)	
1- مرجع وتاريخ الإرسال	مكلف
2- تاريخ استلام الرد من	
الإشعار بالتصحيح المقترح (المادة 19 م ق ا ج) .	
• أصل وعناصر الوقائع ومبررات التقييم	
• الأساس القانوني للتقييم (الإشارة الإيجابية للمواد القانونية المتعلقة بالتقييم)	
• حساب مبلغ التقييم وتحليل العقود وأو الزيادات المطيقة.	
إطار برنامج المراقبة على الوثائق لسنة 2024، و طبقاً لأحكام المواد 18 و 19 من قانون الإجراءات الجبائية التي تخول نارة حق المراقبة على التصريحات و نظراً لعدم ردكم على رسالة طلب معلومات C2 رقم 2024/185 المرسلة لكم بيخ 2024/11/07 و المرسلة لكم عن طريق البريد المضمون برسالة موصى عليها تحت رقم 061 015 216 36 و تعلقة بنشاطكم المتمثل في مؤسسة الأشغال الكبرى العمومية و الري للسنوات 2020 و 2021 و 2022 و 2023 و بعد من ملفكم الجبائي تبين ما يلي :	
• عدم ايداعكم التصريحات الشهرية لسنوات 2020-2021-2022-2023	
• عدم ايداعكم الميزانية الجبائية لسنوات 2020-2021-2022-2023	
• عدم تسديتكم للضريبة على أرباح الشركات لسنوات 2020-2021-2022-2023	
• حصول المصلحة على بطاقة معلومات من قبل المورد SARL HB BETON لسنة 2020 بجموع مشتريات مقدر ب 10 700 400.00	
و عليه قررت المصلحة التسوية الجبائية الثانية وفقاً للمواد 217-322-360-192 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة و المادتين 21 و 116 من قانون الرسوم على رقم الاعمال و المادة 18 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006 كما يلي :	
بالمسبة لسنة 2020 :	
الاعمال $12\ 840\ 480.00 = 10\ 700\ 400.00 \times 120\%$	
و رسم على النشاط المهني TAP :	
$256\ 810.00 = 12\ 840\ 480.00 \times 2\%$ + غرامة التأخير 100 % = 256 810.00	
مع على القيمة المضافة TVA :	
$2\ 439\ 691.00 = 12\ 840\ 480.00 \times 19\%$ + غرامة التأخير 100 % = 2 439 691.00	
رؤية على أرباح الشركات IBS :	
عدة الضريبة : 1 926 072.00	
فوق 23 % = 442 997.00 + غرامة التأخير 100 % = 442 997.00	
نعية الجبائية للضريبة على الدخل الإجمالي للشركاء تبعاً للمادة 46-65 إلى 76 و 104 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة عدة الضريبة : 1 926 072.00	
رؤية على أرباح الشركاء لسنة 2020 : 442 997.00	
رؤية على الدخل الإجمالي للشركاء : 1 926 072.00 - 442 997.00 = 1 483 075.00 × 15 % = 222 461.00	
عدة التأخير 100 % = 222 461.00	
عدة عدم ايداع التصريحات الشهرية ج 50 : 18 000.00	
عدة عدم ايداع الميزانية الجبائية : 10 000.00	
مع الشبه الجبائي : 1 000.00	

	سنة 2021 :
18 000.00 : 50	ع التصريحات الشهرية
10 000.00	ع الميزانية الجبائية : 0
10 000.00 = % 100	ربحية على أرباح الشركات
	جباية : 1 000.00
	سنة 2022 :
18 000.00 : 50	ع التصريحات الشهرية
10 000.00	ع الميزانية الجبائية : 0
10 000.00 = % 100	ربحية على أرباح الشركات
	جباية : 1 000.00
	سنة 2023 :
18 000.00 : 50	ع التصريحات الشهرية
10 000.00	ع الميزانية الجبائية : 0
10 000.00 = % 100	ربحية على أرباح الشركات
	جباية : 1 000.00
	بقى : 3 507 959.00
	مات : 3 391 959.00
	ب : 6 899 918.00
إمضاء العون الذي اقترح التصحيح	
	

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس ج رقم 4 مقرر

إشعار نهائي بالتصحيح

الجهة المأهولة
مديرية العامة للضرائب
مجلس الضرائب الطارئة
تاريخ: 2025/03/18

رقم القرار بالاستلام
رقم

السيد : شركة الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة
المسجل
النشاط/ المعدة - مؤسسة 999 مال الكبرى العمومية و الري
العنوان

رقم التعريف :
رقم الملف : 2025/03/18

المادة :
تاريخ :
في أن أميتمك علما :

أنه في حالة غياب الرد خلال الأجل الممنوح للإشعار بالتصحيح المقترح رقم 329.....بتاريخ 2024/12/26.....، تقرر الإبقاء على التعديلات المقترحة.

بعد فحص ردمك المستلم فيعلى الإشعار بالتصحيحات المقترحة رقمالمؤرخ في :
.....والذي من خلاله قمتم ملاحظتكم المتعلقة بالتصحيحات المقترحة، تقرر

- القبول الجزئي للأسباب والتبريرات المقدمة.
- الإبقاء الكلي بالتصحيحات المقترحة.

مع أسباب عدم اعتماد ملاحظتكم وتبريراتكم المقدمة على ظهر هذا الإشعار

كما نعلمك انه سيتم اعداد جدول تسوية محدد للأسس الضريبية والحقوق و العقوبات المتوقعة بها، والذي من خلاله يمكنكم ممارسة الحق في الاعتراض المنصوص عليه في المواد 70 الى 72 من قانون الإجراءات القضائية.

تقبلوا، سيدتي/ سيدي، فائق الإحترام.

امضاء المسؤول

مجلس الضرائب الطارئة

من العون الذي اقترح التصحيح :

الاسم : الرقم : الرتبة : مقلش رئيسي :

من الإشعار بالتصحيح المقترح (المادة 19 م ق ج) ،

- 1- إعادة كتابة ملاحظات المالك بالتضريبة المتعلقة بكل نقطة تخص التصحيح
- 2- الرد على ملاحظات المالك بالتضريبة مع التقرير القانوني (الإشارة الإجبارية للمواد القانونية المتعلقة بالتقويم)
- 3- حساب مبلغ التقويم وتعديل العقوبات وأثر الزيادات المطبقة

إطار برنامج المراقبة على الوثائق لسنة 2024 التي خضع لها نشاطكم الممثل في مؤسسة الأشغال الكبرى العمومية و
في السنوات 2020، 2021، 2022 و 2023 و طبقا لأحكام المواد 18 و 19 من قانون الإجراءات الجبائية التي تخول
إدارة حق المراقبة على التصريحات ونظرا لعدم ردهم على رسالة C4 الأولية رقم 2024/329 المرسلة لكم بتاريخ
2024/12/ + و بعد إعدارك باستدعاءات رقم 02 / 2025 المرسل بتاريخ 2025/01/16 و الاستدعاء رقم 2025/05
مسل بتاريخ 2025/02/05 و لم يتم الرد عليها و عليه قررت المصلحة تثبيت التسوية وفقا للمواد 217-322-360-192
قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعاملة و المادتين 21 و 116 من قانون الرسوم على رقم الاصل و المادة 18 من
بن المالية التكميلي لسنة 2006 كما يلي :

خلال فحص ملفكم الجبائي يوم ماي :

- عدم ايداعكم التصريحات الشهرية لسنوات 2020-2021-2022-2023
- عدم ايداعكم الميزانية الجبائية لسنوات 2020-2021-2022-2023
- عدم تسديدهم للتضريبة على ارباح الشركات لسنوات 2020-2021-2022-2023
- حصول المصلحة على بطاقة معلومات من قبل المورد SARL HB BETON لسنة 2020 بجموع مشتريات
مقدر ب 10 700 400.00

النسبة لسنة 2020 : الإبقاء على نفس الأسس :

الاصناف : $12\ 840\ 480.00 = 120\% \times 10\ 700\ 400.00$

مسم على النشاط المهني TAP : $256\ 810.00 = 62\% \times 12\ 840\ 480.00$

م على القيمة المضافة TVA : $2\ 439\ 691.00 = 19\% \times 12\ 840\ 480.00$

ية على ارباح الشركات IBS : $1\ 926\ 072.00$

ة الضريبة : $442\ 997.00 = 23\% \times 1\ 926\ 072.00$

ة الجبائية للتضريبة على الدخل الإجمالي للشركاء تبعاً للمادة 46-66 الى 76 و 104 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعاملة
ة الضريبة : $1\ 926\ 072.00$

ية على ارباح الشركاء لسنة 2020 : $442\ 997.00$

ية على الدخل الإجمالي للشركاء : $222\ 461.00 = 15\% \times 1\ 483\ 075.00 - 1\ 926\ 072.00$

ة التأخير 100% : $222\ 461.00$

عدم ايداع التصريحات الشهرية ج 50 : $18\ 000.00$

عدم ايداع الميزانية الجبائية : $10\ 000.00$

الشبه الجبائي : $1\ 000.00$

سنة 2021 : الإبقاء على نفس الأسس :
عدم إيداع التصريحات الشهرية ج 50 : 18 000.00
عدم إيداع الميزانية الجبائية : 10 000.00
تضريبة على أرباح الشركات : 10 000.00 + غرامة التأخير 100 % = 10 000.00
تسوية الجبائي : 000.00

سنة لسنة 2022 : الإبقاء على نفس الأسس :
عدم إيداع التصريحات الشهرية ج 50 : 18 000.00
عدم إيداع الميزانية الجبائية : 10 000.00
تضريبة على أرباح الشركات : 10 000.00 + غرامة التأخير 100 % = 10 000.00
تسوية الجبائي : 000.00

سنة لسنة 2023 : الإبقاء على نفس الأسس :
عدم إيداع التصريحات الشهرية ج 50 : 18 000.00
عدم إيداع الميزانية الجبائية : 10 000.00
تضريبة على أرباح الشركات : 10 000.00 + غرامة التأخير 100 % = 10 000.00
تسوية الجبائي : 000.00

ع الحقوق : 3 507 959.00
ع الغرامات : 3 391 959.00
ع الكلي : 6 899 918.00

إمضاء العون الذي اقترح التصحيح



